



مكتبة نعمة

محاضرات

في

مشكلات حاسوبية معاصرة

السنة :الرابعة

قسم : الحاسبة

الفصل : الثاني

خدمات طلابية - تصوير مستندات - قرطاسية - طباعة - هدايا

0988292457 - 2139460

للتواصل والاستفسار يمكنكم متابعتنا على: www.facebook.com/groups/m.neama.library/

Fourth



السلام عليكم

ان هذه المادة هي تربية نظرية المحاسبة ونحن نفهم أنه :
المحاسبة بكل عام هي من العلوم الإنسانية ، يعني عندنا تفكي
العلاقات والحقائق الموجودة في الواقع الصلي وبالتالي في
زيادة التطور بشكل الفهمين و ثم النظرية بكل أساسيات بشكل

وكل علم جانبين : ← جانب معرفي نظري

← جانب تطبيقي

ونفكم هذا عن المحاسبة بكل أساسيات ... وصولاً إلى العولمة .

وتلك المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً ... وفيما بعد ثم ظهرت المعايير الدولية
وفي السبعينيات في القرن الماضي لدينا العولمة وهذا انعكس على التطور الفكري
المحاسب بشكل عام .

المحاسبة لديها جانبان : ← جانب معرفي نظري "فكري"

← جانب تطبيقي

سؤال :

هل يوجد هناك اتفاقية على مفهوم للمحاسبة؟؟

هناك من ينظر إليها على أنها نشاط جزئي

وهناك من ينظر إليها على أنها نظام معلومات

فالنظرة مختلفة ، و المبادئ المحاسبية تتأثر بمر الزمن

هذا التآكل المعرفي فوق المبادئ كان هناك اتفاقية عليها؟؟

أم هناك معايير متقدمة للمحاسبة؟؟

الجانب المعرفي :

عندما نقول الحاسبة :

هي علم و إطار مفاهيمي ومصطلحات وتقارير ومبادئ ومقاييس .
ولكن أضيف لها جانب تطبيقي من خلالها يتم تطبيق المعارف

وعالياً ، لا خيز بين الحاسبة و النظام المحاسبي

فالنظام المحاسبي :

هي إطار مفاهيمي فكري

في الواقع العالي :

بالتطبيق بالعمل المحاسبي من تنويث ، تسجيل ، تخزين ، إصدار العوائم المالية .

ولاننسى أهم شيء هو الإفصاح والمقاييس

هدف الحاسبة :

توليد معلومات للتقنين من أجل اتخاذ القرارات .

سؤال : الحاسبة في صيف التطور وهذا لأنه ... هل تولد معلومات تطبيق على مستوى

الدولة ، المؤسسة ، تنظيم المهامير ؟

إن الحاسبة تعرف لتوليد معلومات للتقنين من أجل اتخاذ القرارات ويجب أن تكون

هذه المعلومات قابلة للمقارنة

سؤال : هل المعلومات الحاسبة قابلة للمقارنة ؟

جيب أن تكون المعلومات :

(1) موضوعية (2) قابلة للمقارنة (3) فعالة

ويكن :

عندما تدخل البيانات الشخصية ← تقع هذه المعلومات تحت موضوعية

لدينا مسألة تقصير الحاسبة ... هل يوجد تقصير محاسبي ؟

حقاً المعايير الدولية تأخذ توجه محاسبي

علماً أنه عندما يتم التغيير يجب الإفصاح عن ذلك ، مثال :

طرق التسمير الـ FIFO و الـ LIFO → تطلق نتائج مختلفة

الهم أن نقول أنه المحاسبة :

أصبحت في التطور التكنولوجي من أوسع المعرفة التي تقدم معلومات حديثة لاتخاذ القرارات للإدارة والمستثمرين

وهي تتكلم عن المحاسبة العامة سواء كانت مالية أو إدارية أي محاسبة تكاليف نظام أن :

أي صناعة ترتبط بمقدارها في تحقيق صافي الربح ، يجب أن تتبع معلومات مفيدة ويجب أن تكون ملائمة

ملائمة :

يعني مرتبطة باتخاذ القرار ومفيدة بمصر التطور التكنولوجي ، انفتاح الأسواق ، تطور التجارة الدولية ...

للتطور حاجة لمعلومات قابلة للمقارنة ، موضوعية ... لكن المحاسبة هل تقدم معلومات ؟ سؤال :

هل في المحاسبة توجيه في المدفلات والمخرجات ؟

لا ، في كل الصيغ التي أتت لا يوجد توجيه محاسبي

إذًا :

سنناقش ما كل التوجيه المحاسبي وهي مسألة موجودة على ... وأصبحت المحاسبة نوع من المعرفة ،

علمًا أن دور المعرفة تبدأ من :

- (1) خلق المعرفة : توليد المعرفة وحياتها ومزاومها
- (2) استدامة المعرفة : تعريفها ، تعديلها ، تخزينها ، تحييدها ، تحليلها
- (3) تقاسم المعرفة : مشاركتها ، توصيلها ، توزيعها ، تعلمها ، نقلها
- (4) تجديد المعرفة : تصورها ، تخزينها ، توصيلها ، تصحيحها ، تكييفها

ويجب تطوير المعرفة عن طريق منهجية البحث هذه من خلال الملاحظة والتجربة أو :

أي هل الاستدلال المنطقي هو الاستقراء أم الاستنباط

الاستدلال الاستقرائي:

من خلال الملاحظة والعربة ونزها - والتي تكس متفرات البنية الداخلية

سؤال:

الواقع العلمي مستبد أم ثابت ؟؟

مستبد

نعم نعم النتائج وتراكم المعرفة ويتم تأصيلها

الاستدلال الآخر هو المنطوق:

تتطلبه من قواعد منطقية فكرية معيارية تيسية وربطها على أرض الواقع

إذا أردت تطبيقه:

الاستدلال الاستنتاجي ... هذه المقدمات صحيحة ... هذه المعرفة نبنها من خلال

الاستقراء أم من خلال المنطق أم من خلالها ؟

هناك رأي آخر:

تطبيق الاستدلال الاستنتاجي:

من خلال التعريب يكن يكون لدينا آراء يمكننا تطبيقها تخصية - اعتبارات شخصية

مثال:

توصيف المصطلحات - المعايير وحدت المصطلحات

يقود في الحاشية من الال اوضاع ومقاييس وبنيتها أي بين - الجانب النظري

الجانب العملي

الجانب النظري:

المفاهيم ، التعانير ، النظرية ...

الإطار المعرفي الفكري يجب أن يتجلى بالبنات

النظام مستبد بغير النظرية ثابت في إطار توليد المعرفة

إنه:

لدينا مآكل متعلقة بالنظرية المستقرة والأرض العلمية المستقرة

هل توجد إدارة علمية للحاشية ... نحن نرى بالبحر في المجال الحاشي

حوادث كانت مهات أكاديمية ، معاهد علمية أو مهنية ...

• الجمعية الحاسبية الأمريكية عام 1966 أصدرت "بيان النظرية الأساسية للحاسبة"
• ولیم بیتون عام 1920 أصدر ماسيليه "بالنوع الحاسبي" وأدان أنه هناك
• مآكل في القياس الحاسبي

إذاً:

سؤال: في مآلة بالتوجيه كأن الحاسبة تولد تتبع معلومات للمتقنين منها وإذا لم تكن
ملازمة، مضيرة، متبادلة للمقارنة → توجه مآكل إذاً خاصة في عصر
العولمة لهذه الحاسبة أصبحت في عصر التطور والعلوم الحديثة

وبالتالي:

ان إدارة عملية تنظيم المعارف الحاسبية وتطويرها وتوجيهها إدارة علمية منهجية
أصبحت أمراً حقيقياً.

• ان المساهمة لم تقدم حلاً نهائياً وكاملاً لها والسبب يعود في ذلك إلى:

- 1- عدم وجود فلم محدد، متماثل، واضح، منطقي، ثابت لمفهوم الحاسبة.
- 2- عدم وجود إدارة وتنظيم لعملية توجيه الحاسبة.
- 3- عدم الاتفاق على المنهجية المناسبة لصيانة المفاهيم الحاسبية ومقوماتها.
- 4- تشتت محاولات التوجيه الحاسبي وفقدان التنسيق الكافي بين فئات المجتمع
للمعرفة الحاسبية.

5- حدوث تغيرات وتبدل سريع في بيئة عمل الحاسبة يخلق متغيرات ومثلثات
جديدة مما يؤدي إلى صرف الاهتمام عن مآلة التوجيه الحاسبي.

أي لا يوجد اتفاق على المفهوم... إنه المبادئ قد تتفق عليها... ولكن قد تختلف في
التطبيق...

بشكل عام:

نحن بحاجة إلى معرفة (منطق) لحكم عملية القياس بشكل أساسي.

مآلة المآكل... مآلة القياس: في مجال إنتاج المعلومة.
اللفصاح: في مجال عرض المعلومة.

يتكلم عن قياس نقدي ، مالي ، ومحاسبي . هل يتم القياس على أساس التكلفة التاريخية ، أم التكلفة الفعلية ، والذي غالباً ما يطمح هذا النموذج ولأنه يوجد هناك بالتكلفة التاريخية لأنه يخلي نظام المؤدية تجاه الهيئة العامة للميزان ، وفي تلك تجاه الهيئة الخزينة ، والجهات الحكومية .

مثال:

مفردات القوة الشرائية وبتات الأسعار ، ومحتى في ظروف الاستقرار هناك نصف نقدى ، الخفايا العودى الشرائية ، وتجمع البيانات مضللة ، غير قابلة للمقارنة

نظام تكلفة تاريخية ← هو نظام موضوعي

• العائى يتأثر بما ملين :

1] وحدة القياس

2] أساسه القياس

• وحدة القياس هو العملة السورية ، والوحدة الرضوية . ولكن هل يتم القياس بـ :

1) التكلفة التاريخية

أو 2) التكلفة الاستثنائية

أو 3) القيمة الحالية ← سعر السوق

أو 4) صافي القيمة البهيمية

أو 5) القيمة الجارية ← سعر السوق

• لنقر هذا الترخيص رضاية وبعد فترة ازداد عملها ألا يبقى تسجيلها في مستند ؟؟
فعلى ، يجب ذلك .

• هذا هو افتراض هو ثبات القوة الشرائية ← وهذا الكلام خاطئ

يعنى : الافتراض ثبات الأسعار وعدم تغير القيمة

• هناك انتقادات كثيرة ولكن بالرغم من تغير القوة الشرائية مازال نستخدم

التكلفة التاريخية وهذا نظام يعكس بالسنات

• لا يجوز تسجيل أى عملية بدون مستند .

الإدارة تتكبد بالتكاليف

هذه مشكلة خاصة في القطاع العام وذلك في انخفاض القيمة الرأسمالية
في النظام تكلفتها المالية يقع في خطأين:

(1) خطأ محاسبة القياس

(2) خطأ التوقيت

(1) خطأ وهذه القياس: لا يعرف بتغير القوة الرأسمالية وبالتالي الخلل:

هو الاعتراف بتغير القوة الرأسمالية. لذلك ظهر نظام محاسبة:

• المستوى العام للأسعار

أو • محاسبة القطاع النقدي

أو • القوة الرأسمالية الحالية

أو • نظام التكلفة التاريخية المعدلة

هناك وجهتان للمعاشي هما

أسمية

عامة ثابتة ← قطعه من فلال الأرقام القياسية العامة

معنى كلمة قياسية عامة:

أي عندما تنخفض القوة الرأسمالية ← كل أسعار البلاد ترتفع ← يعني ارتفاع في

المستوى العام للأسعار

• مثال: عند شراء موبايل أو لابتوب في القديم و التدهر أصعب أسعارها منخفضة علماً أنه

عازال لذلك ارتفاع في المستوى العام في الأسعار (لنستم) أي بقي مستمر

رغم ذلك

(2) خطأ التوقيت:

عندما نشتري سلعة أو أصل ... هل نعرف بتغير القيمة؟

لا، لأنه حسب التكلفة التاريخية:

البراد يتغير عند البيع

تُعرف عائدات أرباح القرض على (القيمة الجارية) ..
سعر الدفول الجاري : نعرفه بتغير القيمة .. فكما زادت القيمة ← نعرف بها

الذي يعرف به القيمة هو السعر
القيمة هي السعر في السوق.

نظام التكلفة التاريخية : لا يغير في اتخاذ القرارات لأنه القائم على القيمة
مؤيدة لانعكس الواقع الاقتصادي المعاش.

محاسبة القيمة الجارية :
تتغير مع السعر الخا من أي العرض والطلب أي تتأثر من قيمة واحدة
نتيجة بتغير القيمة الجارية الناتجة من عرض وطلب مع سعر سلعة خاضعة محددة.
تتغير الواقع الاقتصادي المعاش و لكننا نرى مطبوعة ..

سعر السوق :
هل يوجد اتفاق في سعر السوق هل هو معروف أم بالحالة أم ... ؟
التكلفة التاريخية :

هي سوق الأوراق ، سعر الدفول الجاري .
مضاف القيمة البيعية :
سعر الدفول الجاري .

للتجاوز الخاطئ (المتأخر والتوقيت) حاجة إلى قيمة جارية معلنة .
لدينا عائدات قياس مختلفة .
لدينا افتراض قيم بدون قياس سليم .
عندما نعرف بتغير القيمة ← هذا سيؤدي إلى
مؤيدة أرباحاً لدينا .
تغير أسعار الصرف للمعاملات الأجنبية ← في أسعار الصرف .

فن بحاجة لاتتبع معلومات تأسد في اتخاذ القرار للمستثمرين المتوهمين
الماليين و المتقيلين المرتقبين .

معالجة الموارد البشرية : كيف نتعامل ؟ هل تغير مورد الاتباع ؟ هل الأصل
البشري أصل منتج ؟ ؟ لماذا لا يظهر في الميزانية ؟

إذا اعتبرنا أنه الأصول البشرية هي أصول منتجة ؟ كيف نقيم هذه الموارد ؟
هل برسولة هذه المرتبات ، أم بالبناف المستقبلية التي تنتج من عمل العامل ؟
إذنا :

نظم القوية التي هي مدخل اقتصادي

ملاحظة :

لو أردنا البتير من الأصل البشري بالوحدات النقدية ... لا يعبر عنه بعت
هل الأصل البشري يباع ويشتري ؟

سه فلال العقود ممكن نقله للانسان من شركة لأخرى ... ولكن من الناحية
القانونية أنتة تحكم به كإدارة ... الشيء المقدر عليه أنه الإنسان
لا يباع ولا يشتري

ملكك أمزرك : محاسبة المسؤولية الاجتماعية :

هذه الإدارة هو تعظيم الربح لئلا يهدى تعظيم الربح الشاة كانته يتجاهل
كل ناطق لا حقيقة ولا يسعى لتعظيم الربح ... يستبدده
تلوث البيئة والأشجار ...

كل هذه المشكلات هي لن كل هذا الزمان

وإيه مشكلة العائس : هي صفة و هناك هي سؤال عيب الاجابة عليه في العائس .
ملاحظة :

محاسبة التكلفة التاريخية :

تحافوا على رأس المال النقوي .

صالح : في ظروف التضخم القوي عن نظم التكلفة التاريخية وصولاً للصوائم المالية

هذه قاعدة عامة :

الخلاف على رأس المال مبني في التكلفة التاريخية وفقاً على رأس المال بتلك النفقات فوق أي لا عاقفاً على القوة الشرائية .

مخافة التآكل العام للأموال التاريخية القوية الجارية أو مخافة القيمة الجارية المعدلة . باستخدام أسعار معدلة

مثال :

أصل كاه مليون و الرهن العقاري كان ١٥٠ ٪ وأصبح الآن ٣٥٠ ٪ للمحافظة بالمليون في أنه يقرب بـ ٣٥٠ ٪ أي يجب أنه يقع في مابين الأربعة للمحافظة بالقوة الشرائية .

إذا كان مبلغ يتري ليس وأصبح يتري نصف لفة يقول انخفاض القوة الشرائية وارتفاع التآكل العام للأموال

نظم بيانات في التكلفة التاريخية لكنها مشوهة

ملحوظة :

نظام التكلفة التاريخية يحافظ على رأس المال بصورة طاقة انتاجية

لدينا أنواع متعدد من رأس المال :

رأسمال مالي

رأسمال اقتصادي

رأسمال بصورة طاقة انتاجية

الخ

نتيجة :

وهذه الأساس هي ليست ثابتة هي وهذه مظاهرة تتأثر بالقيم والانتاجية ودرجة ارتفاع الأموال مستمرة

مثال :

كان غرام الذهب ٤ ليرات سورية وماليته ٦٥٥٠ ل.س

pages: 8

المحاضرة: الثانية

Fourth

السلام عليكم

إن المكتبات التي افترضت هي ليست جميع المكتبات بل أبرزها

المقصود بالمكتبة المحاسبية المعاصرة

هي المكتبات التي ظهرت نتيجة الممارسة المحاسبية وهي مكتبات لاتزال

قائمة لم تحل لاتزال حتى الآن موجودة ووجهات نظر قد تكون عديدة

متوقعة ... نستندول هذه الموضوعات ... ونضيف تعديلات هي "محاسبة القيمة المضافة"

اليوم سندأ بأول موضوع فيه هو:

تطوير وتنويع المعارف

سؤال: ما الفرق بين المعرفة والعلم؟؟ وبين معلومة والبيانات؟؟

البيانات:

جملة معطيات تخص أهل ما، ظاهرة ما، الترميم ما، فأنا إذا أردت ترجمة أرقام أكون ولدت

على بيانات ... وبالتالي البيانات: هي جملة موجودة وتكون على شكل أرقام ورموز

البيانات:

البيانات:

هي عادة جام داخل النظام ونجرب عليها فنقول إلى معلومات

هناك ثلاثة جوانب تميز البيانات عن المعلومات يعني فضاءها:

1- الملائمة للقرار وبالتالي المنفعة:

لأن البيانات عندما نجري عليها عمليات صياغة ونأخذها بنقطة نقود علينا من خلالها

معلومات ... أظن: عندما نحزن البيانات ولا نقود عليها بنقطة يتبقى بيانات

2- نحن نترجم أي حدث لنسطح مبيات إلى أرقام، نضاهها داخل النظام ونجرب عليها عمليات و

قوائم ... تكون من هؤلاء هذه البيانات إلى معلومات

3- هي نتائج عملنا تولد داخل نظام المعلومات ... في عملنا لنقول لهذه "خلق المعرفة"

إننا علينا خلق المعرفة :

هي كيف معلومة لم تكن موجودة من قبل ... هي معلومة جديدة تصير باتخاذ القرار

المعرفة : دائما فيها طابع شخصي ... وهذا ما يميزها عن المعلومة ... من خلال المعارف الشخصية مثلا عمل تحليل للمعلومة ... ليكن لنا قد كونت هذه معرفة ... هذه المعرفة شخصية شخصية ومعتم بالوسائل المتاحة تتحول من معرفة شخصية إلى معرفة صريحة ..

نحن المعلومات التي ولدتها داخل النظام أحوالنا من معلومات شخصية → إلى معلومات صريحة عن طريق إعداد المعطى المالية مثلا ... أي عند نسخها للمكتبة ...

الفصل الأول :

تعداد ما يلي :

- نشأة التوجيه الحاسبي .

- أهمية التوجيه الحاسبي ومبرراته .

- مفهوم التوجيه الحاسبي .

- جوانب التوجيه الحاسبي .

- مستويات التوجيه الحاسبي .

- شروط توجيه المعرفة الحاسبية .

- مميزات توجيه المعرفة الحاسبية :

- مملكة خبر مفهوم الحاسبية .

- مملكة إدارة عمارة التوجيه الحاسبي وتنظيمها .

- مملكة اختلاف الترتيبات القانونية المؤثرة في الممارسة الحاسبية وتنوعها .

المعرفة : هي ذخيرة المعلومات التي تستخدم لاتخاذ القرار الأفضل وهي ليست

المعلومات نفسها .

إذاً، هي مجموعة الحقائق والعقائد المكتشفة التي ترافق الظاهرة ونظريتها والتي تراكم من خلال الدراسات والأبحاث عبر الملاحظة والتجربة والتقصي .

إن المحاسبة : هي أحد فروع المعرفة المتخصصة

إن المعارف هي نوعين :

(1) معارف صغرية ← شخصية دراسية

(2) معارف صورية ← تنقل وتداول

ثم تحويل المعرفة الصورية إلى معرفة صغرية من خلال فهم واستيعاب المعارف والمعلومات

واعتبارها بمعارف وضرائع وأفكار شخصية ، وإن الأبداع الذي خلقت المعرفة

يحتاج إلى إدارة واسعة وناعمة

ملحوظة :

إن ممارسة المعرفة شئ يختلف عن المعرفة

من خلال النظام المحاسبي كأثر امتيازات مستحصها ، وتنوعت الشركات ، ومنظمات تعالج

المعرفة

مثال :

شركات مدرجة في بورصة دمشق للأوراق المالية ... أعطيت التزامات للإفصاح

وعندما أودع مؤامراً أنا كمحاسب مضطر لأفصح عن التزاماتي أن أفصح عن هذه الشركات

مضبوط الإفصاح أنا ملزم فيه ... معاً مع بالنسبة إلى كمبراً أبقى عليه

ويجب لي كمبرهم

مثال ٢ :

أدخل بقا ميل وحجم الممارسة العملية ... أتقيد بالإفصاحات الهامة إلى

• الفياك :

هي ترجمة الحدث لرمز ← عين خلقت معرفة ← والمفاتيح له مرجعية

مثال ٣ :

هل نستطيع أن نقول أن أي مفاتيح؟

كل شئ حينها عملية قياس الرمز يكون له مرجعية

هناك فهم ومعايير ومبادئ كثيرة ... وأي هذا مختلف من آخر يكون يفتقر

إلى القيم ... وهذا لا يجوز ... لتقبل الرمز ... لأن يكون مرجعية للقياس

← الملائكة ... ليست لدينا معايير ثابتة

المعارف التي استند لها في الممارسة ← ليست ثابتة وهذه هي من المتغير في المعارف
المحاسبية الحديثة يجب أن نرجع لها ← لذلك ليس لدينا مرجعية علمية صحيحة
ليست واحدة ولا ثابتة لأنها تتغير بمرور الزمن ... وقد تكون متناقضة
متداولة

الاعتدال الأصول الثابتة بالقطر الثابت ← النظام ثابته
" " " " المتناقض ← ليس لدينا فتح ثابتة
← المتلازمة لماذا ليس لدينا نفس الأساس في الصياغة

إن المعايير أسيطة لمصلحة جهاز لاقتصاد سياسي اقتصادي
← لماذا نقتضيه الـ $F_i F_o$ والفئة المعايير الـ $F_i F_o$ ؟
سؤال :

سؤال : ما الفرق بين ؟

استثمار مباشر ← عملت حقة واقفقت أنا وستنجزها على بناء وتأسيس شركة
استثمار غير مباشر ← عندما لا أعرف سريكي وأستغني عنه في أي خطوة
سواء المال :
هو السهم الذي يباع ويشترى فيه أسهم

نصفه اقتصاديات التفتت :

$F_i F_o$: تكلفت البعثة قليلة ← هامش ربح كبير ← الوضع ممتاز ← الأساطير قدوة
صحة المخزون بأحدث الأسعار ← صحة المخزون كبيرة ← أبيع بسهولة باسم
المرتفع ← أعمقه ربح

لذا :

في الكالسي : في وسط الرخاء ← أعمقه أرباح عالية
في وسط الأزمات ← أعمقه أرباح عالية أيضا ← ونصير السهم المبلى
إذاً المعايير :

أنت لمصلحة المستثمرين الغير مباشرين (الدخائل)

* تنظيم المعرفة :

يتعلق إلى إدارة وأهمية ، فهي الجانب الميراثي لعمل المعرفة تتاح المعلومات إلى جميع وبتصنيف ونشر .
والمعارف المستمدة هنا والناشئة لهذه الأعمال بحاجة إلى أن يتم تحديثها وتبريقها وتأصيلها وتنظيمها في بنى هيكلية وفكرية سليمة ← فتتاح للإدارة واحدة وفائدة

و عمل المعرفة :

يتطلب قدرات ذهنية وأدوية إبداعية وإدارة وأدوية فاعلة جبراً جانبين إدارة المعرفة وهما :

(أ) إدارة المعارف الصورية والمعلومات .

(ب) إدارة عاملي المعرفة .

(أ) تعني المعارف المكتوبة كجملد واحدة لا استمدادها في توليد المعلومات ومن الممتلكات الفكرية الصورية .

(ب) يرتبط بكل من له صلة بالمعارف والمعلومات سواء لبعدها أو لاستمدادها أو توليدها ...
← إدارة المعرفة الحاسوبية يجب أن تتألف من الجانبين :

[1] لتتفاعل مع عملية المعارف المعنوية بها بالوقت الراهن (المتصلة بالصواب المتبعة في العنصر والسيفضاح الحاسبي)

[2] لتتفاعل مع مجتمع المعرفة الحاسوبية .

حتى لتتفاعل مع آليات إدارة وتنظيم عمل المعرفة .

* إدارة المعرفة :

إدارة علمية وأدوية تتكمن من تحويل البيانات إلى معلومات مفيدة .

ولتحقيق ذلك لابد من :

- أن تتكامل المعارف الحاسوبية في إطار صوري فكري منطقي سليم لتشكل

وحدة معرفية واحدة هي « المعرفة الحاسوبية »

* في عالمي المعايير :

معتبروا المعايير البرمائية ← ليس لدينا مرجعية ثابتة ولا إدارة علمية للتنظيم ...

معود بدييات التوجيه المجاين بعد :

ظهور أزمة الكساد العالمي بدأت المطالبة بضرورة تعميم الأسس إعداد المعلومات والبيانات في استنادها.

ازدادت المطالبة بضرورة وجود أسس قياسية واحدة تأتية توفر الممارسة العملية وكان المعهد الأمريكي للحاسبين الآليين AICPA : (ممارسة عملية) قد جمع وصرح مجلة من المبادئ المحاسبية GAAP وتبنتها بورصة الأوراق المالية في نيويورك هذه المبادئ والقرارات التي المتعلقة فيها بضرورة استنادها من إعداد مؤديها.

ثم ظهرت المعايير المحاسبية الدولية IAS : لمعالجة المعلومات المحاسبية على المستوى الدولي.

وظهر مجمع المحاسبة الأمريكي AAA الذي له دور بارز في الإطار الفكري الذي تحكم القياس المحاسبي.

لنؤمل إلى معرفة مخدرة يجب أن تكون لدينا مناهج قياسية :
في المحاسبة ظهرت لدينا محاسبات لم تكن موجودة من قبل :
مثل : الإهلاك ، المتقانات المالية ، حساب التحوط و...
فئة بيئية جديدة : ظهرت المحاسبة للتكليف معها : لذا تلحق المتقانات التي تظهر ونظير أولوية لها وتنشئ المتقانات السابقة
لأننا مصطلح للمعاني مع الواقع ← وهذا يؤخر على تصور المعايير المحاسبية

لتطور المعرنة المحاسبية :

- (1) منه طرية الممارسة المحاسبية
- (2) دراسات علمية ، نظرية ، تجريبية ، تطور المعارف والعلم الأقران.

هناك نوعان للمعرفة :

- (أ) معرفة علمية .
- (ب) معرفة لغير علمية .

- (1) مؤسسه علمیه ، تجویباً مرتبه
(2) المعققات ، المناهل ، معتدة الذات والصدق والسخطه الذاتي (معارف شخصية)

→ هذا الى ان ينفصل بين معارف علمية ومعارف شخصية .
المعرفة هي طبيعتها دورية → تتجدد وتتطور .
وترافق دورة المعرفة مجموعة عمليات يرافها كل منها مجموعة أنشطة :
(1) عملية خلق المعرفة :
خلق المعرفة الشخصية → لمعرفة فردية .
أنشطة بيانية وفكرية على النظام وبنيتها → تكون مدعولت لمعرفة

وأنشطة خلق المعرفة :

- [1] توليدها : صحت نظام محاسبي جديد → خلقت معرفة جديدة
[2] قياسها : صحت لا نستطيع ذلك لذا أطلب من شركاء ذلك
[3] مراقبتها : حاله وعالجه معلومات لدي و جاري لدي معلومات جديدة → زاويةها

(2) استدامة المعرفة :

مكتبتها ، ترتيبها ، تأملها ، تحليلها ، تنقيتها ...

وأنشطة استدامة المعرفة :

- [1] تحريكها : ضمان مصر أطلب منه هذه المعرفة
[2] تنقيتها : أحرف أتي وقتاً أطلبها ... لتبقى سليمة ولا يتغير .
[3] جديدها وتحليلها : يكون لدي مصر آخر ضا حال أبحث مصري الأول
يكون لدي مصر آخر .

(3) نظام المعرفة :

ما هو مجتمع المعرفة المحاسبية ؟ ؟

الإدارة ، وهما معتدة على : المتدربين ، المتقنين ، غير القرامنة
أي كند لمن يعطيا

أَنْطَقَ بِمَا فِي الْمَعْرِفَةِ

اَللّٰهُمَّ اِنَّا نَسْأَلُكَ هَذِهِ الْمَعْرِفَةَ

2] "بَوَّاهِلًا : مِمَّ يَوْفَقُ عَمَلِي الْمَعْرِفَةِ

سورة توبه: بين وقتي وما الواسل اليك يا كريم يا توبه

4. تاریخ و احوال: سرکار احمدیہ بیتاؤں کی تاریخ و احوال

2016

الظاهر منه وضع جنت علي بن رسالة الماصير هو ← فلق معرفة

کتاب هو نقل معرفه

الكتاب : هو وسيلة نقل معرفة

عنما أصل لتناج... مثلاً طبعها... هنا نقا استقام مع التبع

سؤال الفرد بين نقل وظهر المعرفة هو :

عَنْهَا أَيْتُ ← أَيْتُ أَفْلَحَ مَعْرِفَةَ لَدَا أَنْظِرَ الْأَمْرَ مَا هِيَ مَالِي، هَدِي، سَرُوحِي

وأمن مغبية التي، ثم أمر هذه النتائج أعيد لها أم لا

في الكتاب . هناك فضول وأجواب ولذا نعرضه للكتاب الثاني

(4) تجديد المعرفة :

أنا صليتها لتجديد المعركة:

[١] بَصِيرَةً: الشيء الموجد لفتته وأردته بَصِيرَةً

2- نتیجه : سال علی، امیر است.

جواب: صحیحاً : و صحیحاً .

٢٤ كيفها : مع الجميع غير قادرة على الصبر لتساب مع بسين

10

هَذِهِ نَبِيُّ الْهَاسِرِ وَالْاَنْتَكِيفُ مَوْلَاهَا... لَئِنْ لَدُنِّي مَبْنِيَةٌ يَجِبُ التَّكْوِينُ مَوْلَاهَا

وصرفه ما هي المآكل المنتهية بها ..

الهدف الخامس من الأهداف

Fourth

السلام عليكم

اليوم سنتحدث عن : " التوحيد المحاسبي للمعارف "

سألت تربط بتوحيد المعرفة المحاسبية .

أولاً : سأله فهم التوحيد :

قد يكون التوحيد : المفاهيم ، المصطلحات والتعريفات للفروض والمبادئ أو للطرق والقواعد

وقد يكون اقضيا أخر : لائحة المالية ودليل الحسابات ونزها

ب محاولات توحيد الممارسة العملية

(٢) التوحيد عبر المبادئ المحاسبية الصبولة عموماً :

يحل بكل أساس المبادئ دون غيرها ، ولم يكن إلزاماً على الشركات النبات عليها

من عام لآخر ، حيث استرطحة الإفصاح عن وجود التغير وأثر هذا التغير في مال جوده

(٣) التوحيد عبر المعايير المحاسبية الدولية :

يحل المصطلحات والمعايير المحاسبية لكاتبات المطروحة في الواقع المعاي

انصب اهتمام هذه المعايير على التوحيد الأفقي (الكان) لتتبعه قابلية المقارنة

ثم أوصته بضرورة النبات في تطورها وبضرورة الإفصاح عن أي ضرر لحظها في مال

الضرورة ، وعن أثر ذلك في القوائم

(٤) التوحيد عبر المنطقات الفكرية للمعايير المحاسبية :

يحل بكل أساس للمفاهيم والمصطلحات ومعناها ، الفروض والمبادئ

ذلك لأن وحدة المنطقات الفكرية توحيد الممارسة العملية وتضمن قابلية

المقارنة

نتائج محاولة التوفيد

كانت النتائج غير فعالة بسبب:

- غياب الفهم العلمي للحاسبة.
- غياب النهج المنظم في صيانة المفاهيم الحاسوبية ومنظوماتها.

ثانياً: مستوى التوفيد الحاسبي:

• التوفيد يجب أن يشمل الإطار الفكري: الذي يحتوي على المفاهيم والمصطلحات ومصناعاتها والقوانين والمبادئ وفصلها عن المعلومات الحاسوبية.

• توفيد البيانات واختيار القواعد ونزهاها فإننا نترك للنظام الحاسبي (للممارسة العملية)

متطلبات توفيد المعرفة الحاسوبية:

أولاً) صيانة المفاهيم الحاسوبية ومنظوماتها على أسس علمية منطقية:

الأنماط العلمية يقوم على الاستدلال المنطقي بعيداً عن الذاتية والافتقار إلى الشخصية، إنه يضمن سلامة المفاهيم الحاسوبية ومنظوماتها عند صيانتها والبحث عن صوابها للمقاييس والإفضال ويضمن عدم تبنيها وعدم تغير مصانعها عبر الزمن ويؤمن وحياتها وتبنيها من الناحية العلمية والتأني وحدة الممارسة العملية.

ثانياً) تدبر النظم العلمية المناسبة لصيانة المفاهيم ومنظوماتها في مراحل عملية التوفيد كافة:

النهج العلمي: هو تطبيق النظم كظاهرة مشتركة تخص كل معرفة علمية والحاجة كونها أحد فروع المعرفة تحتاج إلى تأهيل معارفها وإثباتها الطابع العلمي عليها.

فالنتائج المرجوة من عملية التوفيد تختلف باختلاف النهج المستخدم استناداً "الاستدلال الاستقرائي" في مراحل البحث كافة يرتبط النتائج رصداً

الواقع المتغير وظروفه ومؤثراته

• استخدام "الاستدلال الاستنباطي" قد لا يصلح في بعض مراحل صياغة النظرية
بعض "المصادر" التي تنطلق منها البحث حسب هذا المنهج ، قد تكون غير
منطقية ، فتؤدي لنتائج غير منطقية ، وغير موضوعية .

من المفروضات :

• استخدام المنهج معاً لكن يجب تحديثه متى استخدم كل منهج في مراحل البحث
المتخلفة .

كما أنه يجب التمسك في صلاحية الاستدلال الاستقرائي بفلسفته الرفضية
للوصول إلى التوجيه المحاسبي .

• جهات عديدة ألحقت بمسألة البحث عن جوانب لممارسة العمل المحاسبي منها :

أ- مجلس معايير المحاسبة الدولية

Board (IASB) International Accounting Standard

2- الاتحاد الدولي للمحاسبين

Accountants (IFAC) International Federation

3- المجموعة الاقتصادية الأوروبية في الولايات المتحدة :

European Economic Community (EEC)

(أ) المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين : AICPA

American Institute of Certified Public Accountants

(ج) جمع المحاسبين الأمريكيين :

Accounting Association

(د) هيئة معايير المحاسبة المالية :

Accounting standard Board

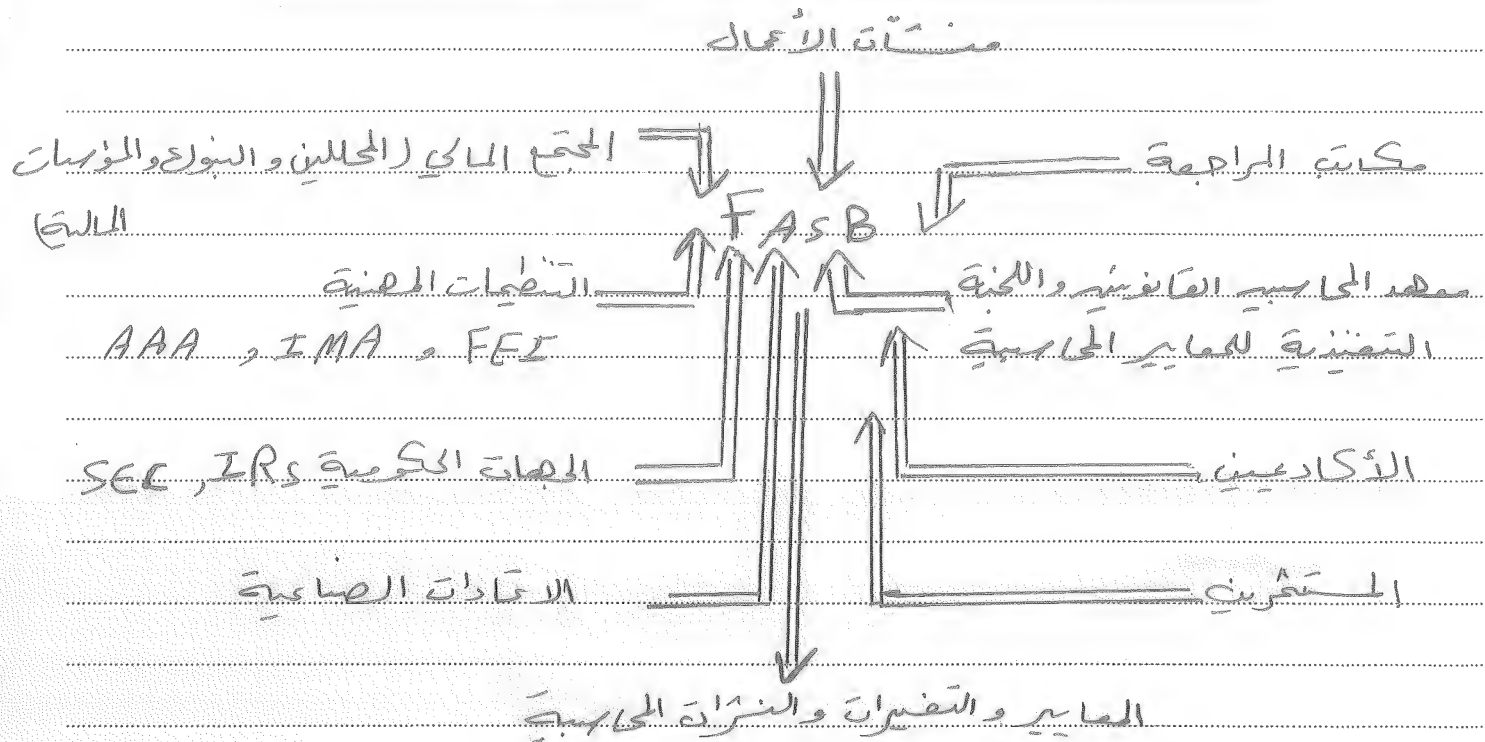
(4) لجنة تداول الأوراق المالية:

Exchange Commission (SEC)

وفي بريطانيا معهد المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز

Institute of Chartered Accountants in England and Wales (ICAEW)

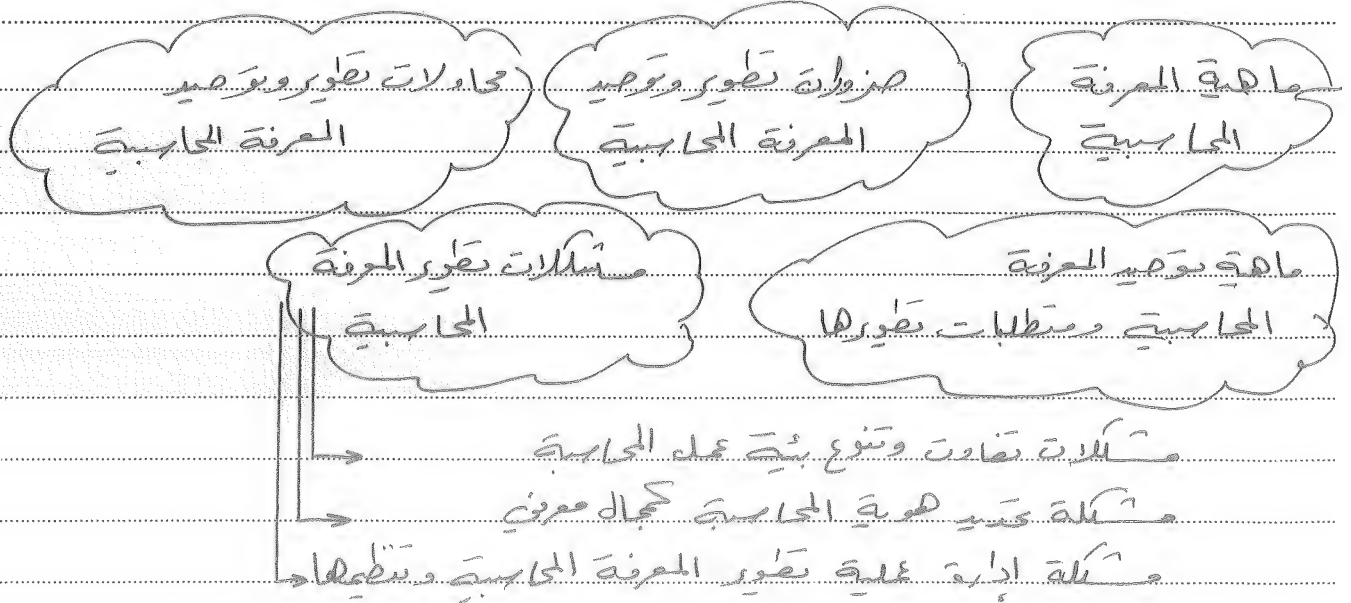
جماعات المتقنين المؤثرة على صياغة المعايير المحاسبية:



وتنقل الأمر لعمد الهيئات المحاسبية القائمة لهذه المعايير

وتنقله بتعريف آهم فئات المرفقة بملفات المعرفة

مكونات تطوير المعرفة المحاسبية وتوحيدها:



المعارف المحاسبية السائدة:

- ليست متكاملة وتتألف إلى التدرج والتطور.
- لا تتفق جنبهاؤها المعرفة العلمية:
 - ← الثبات النسبي (زمنيًا ومكانيًا)
 - ← الموضوعية
- غير مفصلة، وقابلتها للمقارنة منهجية
- صوابها القاييس متبدلة ومتغيرة

معرفة المعرفة المحاسبية:

- المعرفة: هي مجموعة الحقائق والقوانين المكتوبة التي ترافق الظاهرة وتنظمها
- تتراكم من خلال الدراسات والأبحاث عبر:
- ← الملاحظة
 - ← التجربة
 - ← التقصي

المعرفة المحاسبية :

هي الحقائق والقوانين التي ترافق العمل المحاسبي وتندرج

المحاسبية :

هي أحد فروع المعرفة التي تختص بإثبات امتيازات المتخذين إلى المعلومات المحاسبية لتتخذهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة .

• تستخدم المعارف المحاسبية لتوليد المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات .

• توليد المعلومات هو فلق للمعرفة .

• المعلومات تكون صالحة للجميع ، لكن المعرفة التي تولدها المعلومات تكلف

من مستخدم لتفرد بأخذ طابعاً شخصياً

• فالمعرفة هي : ما أعرفه أنا ، أما المعلومات فهي ما أعرفه نحن .

ملاحظات :

• كلما تنوعت المعلومات المحاسبية واتسعت وكثرت صدامتية وواقعية

وموصوفية تكون فائدها أفضل لإثبات الحاجة إلى المعلومات لذلك المتخذين

نوعي المصالح مع المزمع

• لذلك ضرورة أهمية لإدارة عملية تنظيم المعارف المحاسبية وتطويرها وتوحيدها

(على أساس علمية منهجية) ، لأن الإدارة السليمة لهذه العملية تؤثر

في فاعلية المعارف المحاسبية وبالتالي في فاعلية هذه المعلومات ومعالجتها

للمقارنة :

• تتناول كثير من مشكلات تطوير المعارف المحاسبية للوصول إلى معارف علمية

موصوفة راسخة)

لكن محاولاتهم لم تقدم حلاً نهائياً وكاملاً لها والسبب يعود في ذلك

إلى :

(٥) تفتقر محاولات تطوير الممارسة المحاسبية ونقد السنين بين فئات المجتمع المعرفة المحاسبية

- (1) عدم وجود فهم محدد، شامل، واضح، ثابت ومنطقي لمفهوم المحاسبة.
- (2) عدم وجود إدارة علمية وتنظيم جيد لعملية تكامل وتوحيده المعارف المحاسبية.
- فحاولات تطوير الممارسة المحاسبية مستترة، والتسويق سيء ضئيلة مجتمع المعرفة المحاسبية غير كاف.
- (3) عدم الانفتاح على المنهجية المناسبة لصياغة المفاهيم المحاسبية ومنظوماتها.
- (4) حدوث تغيرات وسرعات سريعة في بيئة عمل المحاسبة تخلف سيطرة ومكبرات حبيسة مما يؤدي لعرف الاهتمام عن مسألة استكمال المعارف المحاسبية على أسس علمية منهجية.
- استكمال وتطوير المعارف المحاسبية أحد متعين:

الأول: اعتمد على دراسات فلسفية منطقية استقادت من معارف الفلاسفة والمنطق.

الثاني: انطلعت من ضرورة التعامل مع الممارسة العملية كحصر المعارف المتداولة وتنظيم الممارسة من خلالها.

فظهرت المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً والمعايير المحاسبية الدولية.

لكن:

- محاولات استكمال وتطوير المعارف المحاسبية لم تكتمل، ولم تقدم حلاً نهائياً.
- لأسباب عديدة:
- فقدان المنهجية العلمية المناسبة لكل مرحلة من مراحل تطور وتكامل المعرفة المحاسبية.
 - غياب المفهوم العلمي للمحاسبة والخصائص تعريفها بوضوح نظر أفراد مجتمع المعرفة على اختلافهم ويتوقعهم.
 - غياب الإدارة والتنظيم الجيد لجهود تطوير واستكمال المعارف.

عمليات دورة المعرفة وأدائها:

أ- خلق المعرفة: هو تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة صريحة (مثل: براديات الاختراع والملاحظات التجارية... الخ).

أي ابتداء معرفة لم تكن موجودة من خلال بحث أو تجربة أو اختبار أو...
ثم تحويل المعرفة الصريحة إلى معرفة ضمنية عن إكتسابها بمعارف و خبرات وأفكار
ومهارات شخصية

أنشطة عملية خلق المعرفة :

• توليد المعرفة (إيجاد معرفة لم تكن موجودة)

• قياسها

• مزاوجتها (تطبيق معايير ومعارف والوصول إلى نتائج هي عملية مزاجية

بين المعارف والمعايير)

2- عملية اربثاق المعرفة :

تحديدتها وتعرفتها وتأسيسها وتنظيمها (كل ذلك يحتاج لإدارة ودية وفاعلة)

• إنشائها :

• تعرفتها

• تنظيمها

• تخزينها

• تجهيزها

• نقلها

3- تقاسم المعرفة :

تداولها بين كافة أفراد وهيئات مجتمع المعرفة (كالمجمعات المحاسبية المهنية
والهيئات الحكومية ذات الصلة وصناديق المعلومات المحاسبية والمراكز التقييمية
الأكاديمية) ، بهدف نشرها وتوزيعها ونقلها وتعليمها

• إنشائها :

• نشرها

• تقاسمها

• توأمتها

• نقلها

• توزيعها

4- عملية تحديث المعرفة :

أى تحديثها وتطويرها

أنشطتها:

• تصنيفها

• تحيينها

• توسيعها

• تقييمها

• تكيفها مع البيئة

هناك إدارة المعرفة :

عمل المعرفة يتألف لإدارة واعدة ، علمية ، تأملية بشكل جيد بجانبين :

(1) إدارة المعارف الصريحة والمعلومات :

وتتكون من جملة المعارف المكتوبة لاستخدامها في توليد المعلومات ، ومن

المنتجات الفكرية الصريحة

(2) إدارة عاملي المعرفة :

وتربط بكل من له صلة بالمعارف والمعلومات سواء لتعلمها أم لاستخدامها أم

لتوليدها أم لتنظيمها

إدراك إدارة المعرفة المحاسبية لهذين الجانبين ضروري :

أولاً : للتعامل مع جملة المعارف المعمول بها في الوقت الراهن (المستخدمة بحجة الضوابط

المستخدمة في عمليات القياس والإفصاح المحاسبي ، كالمردود والمباير

والمبادئ وغير ذلك ...)

بهدف تحديثها واستكمالها وتنظيمها والبحث في توسيعها

ثانياً : السّامع مع جميع المعرفة الحاسوبية بكافة فئاته التي تتفاوت ثقافياً الحاسوبية ، وتنوع بتأثير عوامل فحافة ، كقوة العلاقات الاجتماعية وتطورها داخل التّشبيكات المهنية بالمعرفة الحاسوبية ، وهذا انتشار ثقافة المعرفة داخل هذه التّشبيكات .

ثالثاً : السّامع مع آليات إدارة وتنظيم علم المعرفة

مشكلات تطور المعرفة الحاسوبية وتوحيدها

عملية تطوير وتوحيد المعارف الحاسوبية للوصول إلى معارف علمية موصوفة سليمة توحي الممارسة العملية وتوحيدها وتضمني على المعلومات الحاسوبية المضائق النوعية كالموضومية وقابلية المقارنة المعرفة الحاسوبية :

هي المقارنة والقواسم والقواعد التي ترافق العمل الحاسبي وتنظمه وهي تتراكم أيضاً من خلال الدراسات والأبحاث عبر الملاحظات والتجربة والتقصي

تستخدم المعرفة في مجال المال والأعمال لاتخاذ القرارات . والمعرفة هي ذخيرة المعلومات المتحركة لاتخاذ القرارات ، وكيفية استيعاب المعلومات لها المعلومات تكون متاحة للجميع . لكن المعرفة التي تولدها المعلومات تختلف من مستخدم لآخر وتأخذ طابعاً شخصياً .

المعارف الحاسوبية تتميز بما يلي :

(١) ليست متكاملة وتحتاج إلى التحديث والتطوير لتتعد معارف علمية سليمة موحدة تتمتع بخصائص المعرفة العلمية

(٢) غير فضائية ولا يتم إجمالاً بحاصية قابلية المقارنة

3) لا تتمتع بحاجية التثبات السني من الزمان والمكان والأشخاص الذين يمثلون

جميع المعرفة المحاسبية .

4) لا تزال متبدلة ومتغيرة وليست علمية . لهذا فإنها تحتاج إلى دراسات وأبحاث وتجارب للوصول بمعارفها إلى مستوى المعرفة العلمية

• بعض الدراسات حاولت حل مشاكل الممارسة العملية كوضع المبادئ والمعايير المحاسبية ودراسات أخرى أتت من جهة نحو العزف عن الإطار الفكري الناظم للممارسة العملية .
ولكنها لم تقدم مآلة استكمال وتطوير المعارف المحاسبية من منظور معرفي

• عدم نجاح الدراسات والأبحاث يعود إلى :

- فقدان النهج العلمي المناسب لكل مرحلة من مراحل تطور وتكامل المعرفة المحاسبية

- تجاه مفهوم المحاسبة في أطر ضيقة .

• يجب الاهتمام منهجية إدارة المعارف لتطوير واستكمال المعرفة المحاسبية وتوسيعها

المحاسبية :

كثيرها من مجالات المعرفة ، تنبثق إلى إدارة معارفها إدارة علمية هادفة ، وتكتمل من تطوير واستكمال معارفها وإعادة هيكليتها وتنظيمها وأصلها علمية وتوسيعها

هنا لابد من معرفة :

كيف تتطور المعرفة المحاسبية ؟

كيف يمكن أن تتكامل المعارف المحاسبية في إطار معرفي فكري منطقي سليم ؟

ملاحظة :

إن المعرفة بطبيعتها دورية

والعمليات والأنشطة محاطة فائقة إلى أن تدار بكل دواع علمي ومنظم بعناية

تفصيلها للوصول إلى معارف صحيحة ، منظمية ، علمية ، تسمح بتحقيق

القوة المطلوبة

تنظيم المعرفة :

في الجانب الميراثي لعمل المعرفة ، تحتاج المعلومات إلى تجميع وتصنيف وتفسير ونشر المعارف المستخرجة منها والناتجة لهذه الأعمال ، بحاجة أيضاً إلى أن يتم تحريكها وتعريفها وتأصيلها وتنظيمها في شكل هيكليتي فكري سليمة كل ذلك يحتاج إلى إدارة واعية وفعالة .

عمل المعرفة : يتطلب قدرة ذهنية إبداعية وليس إلى الجهد العضلي .
إنه يحتاج لإدارة واعية ، علمية ، وفعالة ترفع من مستوى المعارف الحاسوبية وتتكاملها وتوحدّها في إطار فكري صحي .
تتم بكل هذا بجانب إدارة المعرفة .

مكونات نظام توحيد المعرفة الحاسوبية

⑨ مشكلة تحديد مفهوم الحاسوبية :

تحديد مفهوم الحاسوبية : يجب توحيد المعارف الحاسوبية في إطار معرفي فكري واحد تتناسق منه جميع العناصر التي يحويها ، وتتكامل مع بعضها على أسس علمية منطقية ، تضمن عليها صحة

الموصوفية ، والشمولية ، والنباتة .

الهدف من ذلك :

هو تحديد ماهيتها وهدفها ووظائفها وعلاقتها بمفاهيم أخرى ، ثم تحديد مفاهيمها بجانب أخرى .

الحاسوبية كآلية عمل : تكون فيه مجرد ممارسة ميدانية ، تختص في الجانب العملي الذي يمارسه الحاسب يومياً ، دون النظر إلى الإطار الفكري والذهني .

المحاسبة كنشاط هذبي : تكون فيه المعلومات المحاسبية نافعة للمؤسسة بموجب هذا الفهم وجود صواب تنظيمية وقانونية تحكم بالقياس والإفصاح

المحاسبة كنظام للمعلومات : يرى المحاسب منظومة متكاملة من العناصر المادية والمعنوية التي تتفاعل مع بعضها البعض كخدمة عملية القياس المحاسبي وتقديم المعلومات

المحاسبة كمرحلة عمل وموارد نظرية لعملية الاتبات القياس والإفصاح : وهي حسب هذا المفهوم ، ليست سوى نظاماً يهيئ إلى إيراد المعلومات وتقديمها إلى المستخدمين ، استناداً إلى المفاهيم والأعراف والمبادئ المحاسبية السائدة

هذا المفهوم :

أولاً : لا يغطي أهلية الجانب الفكري
ثانياً : عند المحاسبة مجرد " نظام " دون أن يحدد هذبي نظام لإنتاج المعلومات بخصائصه المادية والمعنوية ، أم أن النظام متكامل للمعارف المحاسبية ؟ أم كلاهما

هنا توجد ضبابية في مفهوم المحاسبة كنظام ، لا يفيق أن يكون كلا النوعين معاً ليس بمتصور

إن الممارسة العملية تختلف من مشروع لآخر باختلاف عوامل كثيرة كنفخ النشاط الاقتصادي وحجمه وأهميته النسبية المحيطة بعمل المشروع إلى المعلومات وعيها وعلى فإن كل نظام معلومات محاسبي وليست شبيهة بالخاصة لذلك فإنه لا يمكن للمحاسبة أن تشكل نظاماً واحداً للمعلومات يخدم الممارسة العملية ، فمن هذا النوع الكبير ، وبذلك فإننا ليست نظاماً للمعلومات

ثالثاً : إذا كانت المحاسبة نظاماً متكامل للمعارف المحاسبية ، بما فيها المفاهيم والمصطلحات والمعايير والمبادئ والقواعد ونحو ذلك

إلا أن كثيراً من هذه المفاهيم أو المبادئ والطرق ونمذجتها لا تتجسم مع بعضها مع الآخر ولا تشكل نظاماً معرفياً منجماً فيما بينها .
الحاسبة والنظام المحاسبي لا يحملان مضموناً واحداً ، ولا بد من التمييز بينهما عند العبث في مسألة تكامل المعونة المحاسبية .

ما هي الحاسبة ، وما هو نظام المعلومات المحاسبي ؟
الحاسبة : تهتم بمسألة إثبات حاجات الفئات ذات المصالح إلى معلومات تمكنها من اتخاذ القرارات الاقتصادية .
هذه المعلومات بحري إبداعها استناداً إلى جملة من المعارف المحاسبية المترابطة تمثلت بمجموعة من الفروض والمبادئ والمعايير السائدة .

لبلوغ هذا الهدف على الحاسبة كفاءة عدة وظائف منها :

(١) إجراء القياس المحاسبي .
غير ترحمة الأهداف الاقتصادية على شكل بيانات رقمية (كمية ، زمنية ، نقدية)
لغرض توليد المعلومات عن أثر الأهداف الاقتصادية في المشروع ،
على نتائج أعماله ، وعلى مركزه المالي ، ورفقاته النقدية و... الخ .

(٢) توثيق البيانات والمعلومات :

الناجمة عن عملية القياس وتخزينها يتم إثبات نتائجها في مستندات وسجلات خاصة لغرض توثيق وتخزين البيانات والمعلومات الناتجة عنها .

(٣) تقديم المعلومات المتولدة من عملية القياس إلى المستخدمين :

لنهم بذلك في إثبات حاجات هؤلاء إلى المعلومات ...

فما هي القياس إزاء :

أنتاج معلومات تتمتع بالموثوقية والواقعية كخدمة المستثمرين ،
والقياس دور توثيق وتخزين يرافقه كافة مراحل القياس لا يحقق الحاجة غالباً ،

خاصة إذا ارتبطت الحاجة إلى المعلومات بمعلومات عن شئ سابق ، كما لا تقتصر المعلومات المتبعة خاصة المعلومات الوثائقية .

التغير بين النظام المحاسبي و المحاسبة :

~ ~ ~ ~ ~

• النظام المحاسبي :

يرتبط الممارسة العملية

الممارسة العملية قد تتغير وتبدل بتغير الزمان والمكان

لهذه : إنتاج المعلومات المحاسبية لتقوم الادارة بتقديرها إلى المستخدمين في البيئة المحيطة به

• وظائفه :

(1) جمع البيانات

(2) التسجيل والتخزين لهذه البيانات ثم التفسير ، لغرض تحويلها إلى معلومات

(3) تأمين الحماية للبيانات والمعلومات في مراحل العمل المذكورة كافة

وبالتالي :

• هو أداة تحقق غاية المحاسبة على أرض الواقع

• عناصره :

مجموعة من المكونات المادية والمعنوية (تجهيزات ، منسوبي ، مستندات ومجلات ،

دليل حسابات ، بالإضافة إلى آليات وتعليمات وقواعد عمل ... الخ)

• وتتولى إدارة المشروع مهمة وضع النظام المحاسبي وتطويره وتفسيره وتحديثه

حسب التغيرات الحاصلة في العوامل المذكورة

• المحاسبة :

توسط بالإطار الفكري المصرفي .

الزُّمَر الفكرية يمكن اختيار مدخل ثباتاً زمنياً ومكانياً في مجرى عملية التوجيه

هدفها:

إشباع حاجات المستخدمين إلى المعلومات وليس إلى إنتاجها.
فهي مجرد معارف فكرية وليست أداة لإنتاج معلومات.

• النظام المحاسبي يحقق للحاجة وظيفتي القياس والتوثيق والتخزين ، وبمجرد الانتهاء من إعداد القوائم يكون نظام المعلومات المحاسبي قد حقق للحاجة وظيفتي القياس والتوثيق والتخزين.

عناصرها:

مفاهيم ، مصطلحات ، شروط ، مبادئ ، طرق ، ونماذج من مميزات المعرفة الفكرية.

• لذلك إدارة المشروع إمكانية تطوير وتغيير عناصر الحاجة التي تتطور عبر الزمن من خلال تراكم المعرفة المحاسبية وتجديدها.

ملاحظة:

رغم اختلاف المفهومين من بعضنا البعض فإنها متلازمان لازماً عضواً إذ لا وجود للحاجة كإطار معرفي دون وجود أنظمة محاسبية
كما أنه لا وجود لأنظمة محاسبية دون وجود إطار فكري معرفي سليم.

فالنظام: هو نافذة الإطار المعرفي إلى الواقع العملي وهو الذي يعني هذا الإطار صدقاً لاعتباره صحة وسلامة المفاهيم النظرية وانسجامها مع الواقع العملي.

استناداً إلى ما سبق يمكن تعريف المحاسبة: على أنها "مجموعة المعارف التي تستخدم في عمليات توليد المعلومات المحاسبية بهدف إشباع حاجات المستخدمين إلى المعارف" في حين أن:
النظام المحاسبي: يمثل "مجموعة عناصر مادية ومعنوية متكاملة متناقضة ، تستخدم المعارف المحاسبية بهدف إنتاج المعلومات المحاسبية".

التي تتوزع بدورها لأشباع حاجات المستفيد. إلى المعلومات في بيئة عمل النظام. والنموذج الذي يوضح العلاقة بين الحاسبة والقيام الحاسبي، وكيف اتجاهات تأثير فئات مجتمع المعرفة الحاسبة في الفكر الحاسبي وتأثير الإطار الفكري في الممارسة العملية.

حيث يشير اتجاه الأسفل إلى التأثير بين تلك الفئات والإطار المعرفي.

الإطار الفكري للحاسبة

مفاهيم - مصطلحات - تعاريف

فروض حاسوبية - مبادئ - معايير

طرق - قواعد



مؤشرات
أكاديمية تستخدمها
وباصية



هياكل فكرية ومنهجية وتنظيمية

تطور وتغير الحاسبة إلى المعلومات



التطور الاقتصادي
والاجتماعي والتطور
العلمي والتقني



نظم المعلومات الحاسبي

(تجميع - تخزين - تشغيل البيانات)



بيئة عمل نظام المعلومات الحاسبي -

الإطار العلمي للحاسبة

نموذج يوضح التأثير المتبادل وآلية هذا التأثير بين الإطار الفكري والإطار العلمي للحاسبة.

(أ) إدارة عملية التوعية الحاسبي وتنظيمها:

تشكل إدارة عملية توعية المعرفة الحاسبة وتنظيمها، أهم أهم العوائق التي تقف حائلًا دوماً استكمال وتطوير وتعميد المعارف الحاسبة.

تبدأ هذه المراحل بـ:

• اختيار الأساس المناسب للقيام بعملية عملية توصية المعرفة الحاسوبية وتنظيمها
بها.

• مشكلة اختيار النهاية المناسبة

• ثم تأتي مشكلة تنظيم عملية التوصية وتنوع أعمالها على الفئات والهيئات ذات العلاقة
ومنها إلى توضيح للعوائق الإدارية والتنظيمية.

أولاً: اعتماد الأسس العلمية في عملية التوصية الحاسوبية:

فكلما كان أكثر عملية منطقية، كلما كانت نتائج التوصية الحاسوبية أكثر دقة وموضوعية
وتأتي مشكلة مسألة توصي المفاهيم، ويجب تحديد الأسس التي يجب اعتمادها في
عملية نقل المفاهيم الحاسوبية ونيل منظوماتها.

هذه الأسس يمكن أن تستند إلى الملاحظة والتجارب الشخصية والقدرات والكفايات الذاتية
للهمزة بآلة التوصية.

• أو إلى دراسات وأبحاث علمية، تجريبية وتجريبية، يستفيد من معارف علمية لعلوم
أخرى أكثر تطوراً، وذات ارتباط وثيق بالحاجة.

• إدارة وتنظيم هذه العملية إدارة علمية، تدرك تماماً الفأرة المستورة من التوصية
وتوفر الإمكانيات العلمية والتنظيمية التي تتم في بلوغه ربه أي صياغة
المجهود والإمكانيات والوقت.

ثانياً: تحديد ضربة صياغة المفاهيم ومنظوماتها:

اختيار المنهجية المناسبة لصياغة المفاهيم ومنظوماتها
فالمنهجية:

هي مجموعة العمليات والخطوات المرتبة والمنسقة المسبقة لبلوغ هدف تكامل وتوصية
المعرفة الحاسوبية سواء ارتبطت هذه العمليات بالممارسة العملية أم بالأعمال الفكرية.

شيء كيفية حل المسألة قيد الدراسة من البداية وحتى النهاية وهي تطبع النتائج التي يتم بلوغها بطابعها .
كلما كانت المنهجية أكثر ملائمة لطبيعة المسألة ومرحلة الدراسة كانت المفاهيم ومجموعاته المفاهيم المسألة أكثر منطقية وبناءً ،
وكانت مألوفاتها في عملية التراكم المعرفي إيجابية وأكثر فاعلية .
فالاكتفاء على الاستدلال البرهاني لقدر المفاهيم ومضامينها ومنطوقها في الإطار منطقي مناسب ، لم يقدم للممارسة العملية ، حتى الآن سوى حلول مؤقتة غير ثابتة وأحياناً غير منطقية

أما : ما أها لها الفكرية في هذا الإطار (يأتي في مقدمتها المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً ، والمبادئ المحاسبية الدولية) فإنها متغيرة ومتبدلة أحياناً .

وهذا يعود إلى عبور الاستدلال البرهاني الذي يطبع نتائج البحث روماً بعوامل فردية كخصية متغيرة بتغير الظروف المحيطة والأفراد والتقدير والامتهادات والتجارب والتجديد والأحكام المسبقة و...

وهذا بالطبع لا يحد في تعميق المعرفة المحاسبية في الأمد البعيد والاستدلال : الذي أخذت به المدرسة الإيجابية المستند إلى روح المنهج الاستقرائي نجت عنه مساهمات عديدة يأتي في مقدمتها نظرية الحاجة الإيجابية ومدخل سوبر للأزمات بعضها لم يبلغ النضج المتوقع^(١) وبعضها الآخر ابتعد كثيراً عن مآلة التعميم المحاسبي وترك للمحاسبة فقط وظيفة إثبات الأزمات الاقتصادية صير وقتها لم تعرف البيانات الناجمة عنها على التعميم ، وهو أي فصل أو تبويب أو صياغة (وهذا مضمون مدخل الأزمات^(٢))

الاستدلال الاستنباطي : كان على نقلياً تام للاستدلال الاستقرائي ، وهو بدوره لم يحقق نجاحاً ملحوظاً في مآلة التعميم المحاسبي

وهل مشاكل الفلاس ، فتشأخذه قد تتم بالممارسة واللاموضوعية أحياناً
 ذلك عند تأكيده مقدمات الاستدلال افتراسية ولا تنجم مع الواقع
 وإذا كان البعض يرون ضرورة استخدام نوعي الاستدلال
 الاستقرائي والاستنباطي في آن معاً ، فإن هذه الرؤية قطعية
 للأسباب التالية :

1- إن المعرفة تتولد من مصدرين : ← الملاحظة ← والتجربة .

أي من الممارسة العملية ومن الدراسات والأبحاث التي تستند إلى التجربة العقلي

2- مصدر المعرفة التكريري هما متكاملان :

ويؤثر كل منهما في الآخر ، فالملاحظة والتجربة تفني الفكر الذي يؤثر بدوره
 في إغناء وتطوير الممارسة العملية .

3- إن دراسة بنية فكرة معقدة لا يجدى فيها استدلال وحيداً ، فهي تحتاج في
 مراحلها لدراسة التاريخ واستقراء الواقع لتحديد الأهداف والمسؤول المؤثرة في
 عملية التطور .

وعن مراحل أفردت تحتاج إلى التجربة لا اختيار عضلات الممارسة العملية في الفكر
 والعبت عن علاقات منطقية ثابتة تربط العناصر الفكرية في إطار منطقي متكامل
 ونتائج التجربة السبقة تحتاج إلى :

اختبار مدته صحته على أرض الواقع وهكذا
 وبذلك تتولد المعرفة وتتبدد ومزاجكم عن طهرت :

4) الملاحظة (ب) والتجربة في آن معاً .

المنهجية المذكورة كلها وسائل التوجيه الممارس لتحقيق نتائج مهمة أهدافها :

(1) تسريع عملية تطور المعرفة الممارسة .

(2) إن الممارس المتولدة وفوق هذه المنهجية تتم بالتكامل والانسجام والسياسة .

يجب استخدام نوعي الاستدلال ← الاستقرائي والاستنباطي واليه .

1] عند استخدام الاستدلال الاستقرائي يجب فهم موضوعية النتائج جيداً
يدخل فيها عاطف التفكير الشخصي وعليه فإن:
البرهانية كمنهج، المستند إلى الإجماع، "لا تصلح في توصيف المعارف المحاسبية"

2] عند استخدام الاستدلال الاستنباطي يجب ضمان موضوعية المقدمات والأفكار
التي يستند إليها الاستدلال بحيث لا تنطلق من الخيال والأفكار الافتراضية
وإنما تستند إلى مقدمات منطقية ثم كلفها عن طريق التحديد أو الاستقراء
أو عن طريق الاستنباط نفسه.

3] إن الدواعي وراء استخدام نوع معين من الاستدلال يجب ألا تستند إلى رغبة
مزدية وميل شخصي نحو هذا الاستدلال أو ذاك.
فالبرهانية التي تبطلها عليه القومية هي التي تفهم نوع الاستدلال الواجب استخدامه.

وعليه فإن عليه القومية المعرفية:
• أن تبدأ بدراسة تحليلية منطقية لتطور الفكر والممارسة المحاسبية، ثم يستخدم الاستدلال
الاستقرائي لاستقراء الواقع الراهن.

ثم يتم تحليل نتائج الاستقراء والتطور التاريخي باستخدام الاستدلال الاستنباطي
للوصول إلى مقائف منطقية وتحديد المفاهيم ومصادماتها ومقوماتها.

ثم توصف الاستنتاجات المستقاة مجرداً موضع الاختيار العملي لفترة من الزمن
للتأكد من صحتها ومن عدم تغيرها بتغير الأشخاص أو الزمان أو المكان
وبعد استقراء نتائج هذا الاختبار يمكن معرفة صدق منطقية وثبات تلك
الاستنتاجات.

ثم يستخدم الاستنباط مجرداً وكذلك، حتى تتكامل المعارف المحاسبية في إطار منطقي
عامي يوثقها ويصنفها على أسس التثبات والموضوعية.

إن الزايات المذكورة لهذه المنهجية تقدم الدليل على صحتها وأثرها الكبير في حل
مسألة التطور المعرفي المحاسبي.

غير أن استخدام هذه المنهجية يواجه مشكلات:

الأولى:

تتطلب اتباع مراحل البحث واختيار نوع الاستدلال المناسب لكل مرحلة، إن لم يكن كذلك.

معرفة المناسب للاعتماد فقط على الاستدلال الاستقرائي لتدعيم مفهوم المحاسبة أو فرضياتها.

في حين أنه الاستدلال الاستنباطي يمكنه طويع هذا الهدف بكفاءة ودقة.

أما المشكلة الثانية:

فترتبط بإدارة وتنظيم عملية التآلف المعرفي المحاسبي.

حيث تبدأ بتحديد الجهة التي تتولى مسؤولية الإشراف على الدراسات الميدانية والنظرية والفكرية وتحتوي بإجراءات آتية مناسبة لإفراغ نتائج هذه الدراسات إلى الممارسة العملية.

يتم بعدها إجراء دراسات أخرى وهكذا...

الثاني: تنظيم عملية التوعية المحاسبية

والسؤال الآخر الذي يواجه إدارة عملية التوعية المحاسبية هي:

تنظيم هذه العملية بشكل منطقي رتيب، ورسم آليات عمل مناسبة

يمكن من إنجاز العملية وبلوغ الهدف المنشود منها.

لذلك المعضلة فتدرك أن صاحب في عملية التوعية لأهدافها:

تحتاج إلى تضام جهود جهات وهيئات مختلفة ومتنوعة، تعمل على

بنيات مستوية وذات ثقافات ومعارف محاسبية متفاوتة، يجب أن

نقل وتبادل المعارف المحاسبية (5) في تطويرها واستكمالها وتوحيدها.

هذا التجميع يصعب ربط نتائج الدراسات والأبحاث القويديقة للممارسة العملية.

ولا شك أن عدم الربط بين هذين الجانبين (الفكري والعلمي)

بشكل علمي يوقف عملية التوعية.

نشر ثقافة المعرفة في مجتمع المعرفة الحاسوبية بكافة فئاته

ج) اختلاف وتنوع التشريعات القانونية المؤثرة في الممارسة الحاسوبية

مثل التشريعات المحلية أو القوانين التي تحمى أحكام التطور
المعرفي الحاسبي.

أي في مقدمة هذه التشريعات ما قبله منها :
القوانين والقوانين النافذة لعدد هيئات وبراهين أو فروع المال ونزها
هذه التشريعات تتفاوت من بلد لآخر باختلاف عوامل كثيرة كالطور
العلمي والتقني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي
ومدى انتشار ثقافة المعرفة وميزاته

وهي بالآتي :

انفكاك الحماية هذه المعقبات التي لا بد من أن تراهي في عملية التوسيع
المعرفي الحاسبي

بما يمكن تقليص الاختلافات إلى أدنى حد ممكن في عملية مقبلة
صداقة وموقف آليات محل محددة.

ما به هذه التشريعات لها متطلباتها الخاصة التي يجب على الحاسبية الالتزام بها
مشرعات كثيرة من الدول :

تجارب تلك القيم الدفترية (قائمة التشريعات الصورية)

وتستغل قوانينه أخرى لقومها اتباع معالجات حاسوبية محددة كالقوانين
النافذة لعدد هيئات أو فروع المال والعملة والبورصات
(حماية حالة الزام الشوكات بتطبيق معايير عملية أو دولية)

مثل هذه التشريعات يمكن أن تقف عجز ثمة أمام تطور المعرفة الحاسوبية
فهي تقيت وتقيت تطور الممارسة العملية التي يجب أن تخبر المعارف المتوكل
من الدراسات والأبحاث النظرية طرية نسبياً.

وبالتالي :
 فإنه يُبين كثيراً من سرعة عملية التَّأَلُّم المعرفي وتكامل المعارف هذه على
 اختلاف مصادرها ، في إطار معرفي واحد
 لذلك :
 كان لابد من حل هذه المسألة في إطار منهجية محددة مستقيم مناسب .

استرشدنا من الفصل الأول سرحاً ، و انكشافاً من هذه السبلات التي تحفز أيضاً
 نهاية المحاضرة الثالثة

Fourth



السلام عليكم

نخبركم اليوم عن الفصل الثاني وهو:

مكتبات القياس المحاسبية

إن الأنشطة التي نراها بالمحاسبة المحاسبية هي فوعات ومكتبات
- لقياس - تقديم المعلومات (الإفصاح)

أما بالنسبة لمكتبات التوثيق فلا توجد

• إن الإفصاح مرتبط بالتدوين الذي ما هي جاريته ومنه هناك مكتبات القياس

• إن مكتبات القياس هي مدعية وجديدة وتبقى مدعية ومطابقة

وتأتي من مصادر متعددة منها قانونياً بأدوات القياس المتقدمة

ما يرتبط بطبيعة العمل

المحاسبية التي نعتبر عنها في القياس

الموارد البشرية والمؤدية الاقتصادية

ملاحظة:

مكتبات تحلل مخاطر من الموارد البشرية فأننا بحاجة لمعلومات نلها عن

المؤدية الاقتصادية وبالتالي أعمال قياسية

مثلاً: الموائم التي تأتي من النشاط الاقتصادي

إن مكتبات القياس دائماً متغيرة ولم تكن قائمة أنه هناك شيء مرتبط

ببائلك القياس مثل القياس بالخدمة الفعلية

وأننا بحاجة لمعلومات لاتخاذ القرار المستقبلي وليس أنه حكم هذه المعلومات

متعلقة بالماضي والسبب لم نقود تفصيلي في التخطيط للمستقبل

والثمة نقوم بمرز السلاية ثم السهم لكل فترة...

مسئلة القياس المحاسبي :

- مفهوم القياس المحاسبي
- آليات القياس المحاسبي
- صعوبة القياس المحاسبي
- معايير اختيار بديل القياس

مفهوم القياس المحاسبي :

بالمفهوم العام :
هو تقرير عن خصائص شئ (سلعة) ما لامتثال خصائصه شئ آخر أو لسلعة أخرى
الشيء :

حين نقرر عن خصائص شئ ما صدق ذلك الأرقام مثلاً نستخدم في حساب المسببات
أرقاماً وأحياناً نستخدم الألفاظ ... إن هذه المصطلحات لا تُسمى عن
شيء ما .

مثلاً : الطاقة الانشائية هناك أدخ مبلغ فعلي ، بضاعة خزينة من عذري بالخرن
فقط أخرجها بالسر الفعلي أم بسر الزه ؟
لذا أعمل قياس .

بالمفهوم الاقتصادي :

هو التعبير الرقمي عن الأدلة الاقتصادية ونسأؤها أي :
ترجمة الأدلة الاقتصادية لتحويلها من تقيرات وصفية إلى تقيرات رقمية
إذاً :

القياس المحاسبي :

هو إحدى وظائف الحاسبة التي تحقق في الممارسة العملية في كافة مراحل العمل
المحاسبي ، وترافق مع وظيفة التوثيق والتخزين وتبهر وظيفة تقديم
المعلومات .

الشرح:

من تأريخ كشاف "للمقياس المحاسبي" يكون عبارة عن وظيفة يؤديها المحاسبين وهي ثلاثة وظائف أساسية:

(1) تهيئة الأعداد على شكل أرقام والتي يقرب عن حبات زينة نفوذ

(2) توثيق نتائج القياس للتأكد من أنه كان مناسباً صحيح (الاستيفاء)

(3) اتخاذ القرار للجهات المعنية عن طريق (اليفصاح)

والبالي هدفها للحاجة النهائية:

الحصول على معلومات يستفيد منها متدي القرار

خصائص القياس المحاسبي:

• يمكن من استخدام خصائص الأرقام وإجراء العمليات الحسابية للوصول إلى المعلومات
• يساعد على التعبير رقمياً عن الأعداد الاقتصادية وعن آثارها في قدرات المشروع المالي والنقدية.

• يمكن من تهيئة الأعداد ونتائجها إلى أرقام استخدام وحدة قياس مناسبة
يقرب من انتقال معلومات يمكنها مساعدة المتقنين لاتخاذ القرارات.

الشرح:

يمكن من استخدام خصائص الأرقام لتوليد المعلومات

وبالتالي يساعد في تدبير آثار المركز المالي والقوائم الأخرى. فمثلاً هل يزداد

المركز المالي للشركة حسبه ولا زاد سوء؟؟

هل تفتت النقدية ارتفعت أم انخفضت؟

وهذا:

نستخدم أرقام وأنظمة مثلاً: العمليات الحسابية، التوثيق، أعداد عشرية

طبيعية

وذلك للتعبير عن الأعداد وآثارها على شكل أرقام

٢- القياس المحاسبي : تمر عملية القياس المحاسبي بعدة مراحل :

- (١) تبدأ عند حدوث الواقعة الاقتصادية بتحديد فوائض الحدث أو الواقعة
- (٢) ثم تحديد وحدة القياس الواجب اتخاؤها
- (٣) ثم تجزئة الحدث من فوائضه النوعية وتحليله الى بيانات رقمية

مثال :

عند حدوث عملية بيع بضائع يتم :

١- أولاً تحديد نوع البضاعة المباعة وصنفها

٢- ثم ستتم وحدة القياس التي المناسبة (كأن تكون الطلقة أو الصبوة أو الكيلو غرام) لقيمة البضاعة (عدد الصوت مثلاً)

٣- ثم تحدد سعر البيع لكل عبوة ومن ثم يتم احتساب ثمن الكميات المباعة وبذلك تكون عملية القياس لهذا الحدث الاقتصادي المعين ، بفرده قد تمت .

الشرح :

أحدد نوع البضاعة أولاً ثم هيكلتها في ثم سعر البضاعة في ثم الصنف .

وبذلك نأخذ مجموعة من الوحدات المعينة ثم وحدة زائفة .

لذا نقوم بعد الكميات وأصلها ثم أصل البضاعة وهي السعر حسب البضاعة

ثم أذهب لصنف آخر وهكذا

ثم تجمع مجموع البضائع على الفاتورة . وهكذا أكون عملة قياسية وسجل "قياس أدلي"

إذاً هذا أصبح حدث واحد بفرده لأنها عملية بيع واحدة

وهو قياس لكل حدث بفرده يستخدم فيه :

(١) أدوات كمية

أو (٢) أدوات زمنية

أو (٣) أدوات نقدية

إذاً : أقتنا القوائم ولديهم ثم سجل قيد ، لنرى لدينا مبلغ ثم أصل مبالغ

أصل في دفتر اليومية ثم أصبح كلاً ذلك من قوائم

والترشيح يتم على دفتر خاص واعتد على سلسلة زمنية في التوثيق

ملاحظة هامة:

القياسيون بدون توثيق لا يصفون له وبالتالي ، القياس مرتبط بالتوثيق والتخزين

إذاً: روات العملية تم صحت الحسابات وهذا الرصيد هو توليد رقم جديد عما كان
يعبر عن كل مطاب مثلاً:

صاحب الحساب رصيده يعبر عن قوتها صباغية خلال فترة مثلاً شهر

القياسيون: هي مجموعة أحداث من طبيعة واحدة يعني:

إذا كان لدينا مشتريات نصفها في حال لونها وكذلك النصف لسان المبيعات
ونزها من البيانات...

نتيجة:

عملية قياس الأحداث حصلت خلال فترة زمنية محددة

تتوافق عمليات القياس مع مراحل العمل المحاسبي وهي:

(1) مرحلة التسجيل الأولى:

على المتدرب صلي توثيق البيانات الناتجة عن القياس (بيانات وصفية (تعبيرية

انتاجية) ورقية كمية ونقدية)

القياس المحاسبي الحديث يتم لحظاً في التوثيق للبيانات أو الأهل إلى أرقام

(كمية، سعر، نقد)

ويتم توثيق نتائج القياس النقدي في دفاتر خاصة، يوماً بيوم، يعرف بفترة اليومية

(2) مرحلة التكميم (التحويل إلى دفتر الأستاذ):

يتم تجميع الأحداث الاقتصادية ذات الطبيعة الواحدة في حساب خاص بها، لتكميمها

تحويلاً لعملية تكميمها

والرقم الذي يتم الوصول إليه في هذه المرحلة (وهو رصيد الحساب):

يتم نتيجة لعملية قياس مجموعة الأحداث الاقتصادية ذات الطبيعة الواحدة

خلال فترة زمنية محددة

3. مرحلة التقييم :

(إعداد القوائم المالية) هي المرحلة الأخيرة للمقياس وتتلخص في قياس نتائج الأداء الاقتصادية وأثرها في نتائج أعمال المشروع ومركزه المالي وبتغطية النفقة وميزان ذلك.

تتوافق هذه المرحلة مع مرحلة إعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية كدعمية قياس يرافقها ما يلي :

عملية توثيق وتحديث لنتائج القياس

الشرح :

إذ أن كل العمليات هذه تركت آثاراً على المشروع وبالتالي لا بد من متابعة عملية العمل هل كانت راجحة أو فاشلة . هل تغطى النفقة زائدة أم لا .

للإجابة على تساؤلاته في أعمال قياس

إن مخزونات القياس هي :

المركز المالي ، مائة الرطل ، التغطيات النفقة ، حقوق الملكية

ومزيد كيف تغيرت خلال الفترة

فلاحة :

آليات لإجراء عمليات القياس وهي مرتبطة بكل مرحلة من المراحل فيجب أن نذكر ما هو جوهر القياس ، ما هي أدواته

المخرجات التي ترافق تنفيذ عمليات القياس

متوفرة منها :

• صعوبة ترجمة بعض الأدوات الاقتصادية والوقائع الاقتصادية إلى أرقام

• اختلاف وتوقع وتبدل قوائم ومبادئ القياس المحاسبية

• صعوبة توفير البنية المطلوبة في القياس وضمان موضوعية المعلومة

• صعوبة توفير المعلومات في الوقت المناسب إلى

الشرح:

- ① إنه الناطق الاجتماعي يستطيع أن يحدد القواعد لكن ما هي منفعته يعني الإيراد
لا يستطيع قياسها ، انما يستطيع قياس التكلفة فقط .
- ② ونرى أنه هناك قواعد فنانة فنناك تتبدل ، أضع معايير أو أعدلها أو أضع غيرها
وبالتالي إذا تغيرت طريقة ما فنجب مثلاً بديل ما .
نلاحظ أنه صوريات القياس تتغير مع قبل التعديل .
- ③ كما أنه يستطيع صاحب عدد المقاعد مثلاً الموجودة لدى وبالتالي أنظمة العد
تطويع القياس للقياس . أيما قيمة هذه المقاعد فلا يستطيع تقديرها
علماً أنه القيمة موجودة واسم لا وبالتالي القيمة صعبة القياس .
والسبب :

تعدد القيم وهناك قيم كثيرة في ذات شيئاً صوريات في القياس أيضاً
في أنظمة العد يستطيع تقديره

- ④ من الصوريات أيضاً :
إنني إذا طلبت المعلومات اليوم مثلاً ووجدت أنه هناك سوء بالنظام في عمل
النظام ، عدم كفاءة النظام الخاسر ، أو غيرها من الأمور .
فلم أستطع أن أحصل على المعلومات اليوم .
أخذت قرار جزائي في نتيجة من ملاحظات في القياس لأني أخذت
قراره دراسة آثاره على نتائج .

صوريات القياس المحاسبي :

على القياس المحاسبي أهم المشكلات المحاسبية التي واجهت ولا تزال تواجه
جميع الميزة المحاسبية .

تتجمل هذه المشكلات من مجموعة من العوامل أهمها :

- 1 - عدم وضوح الإطار الفكري والناظم للقياس المحاسبي .
- 2 - تعدد أطر القياس المحاسبي وتبدل ظروفه .
- 3 - تعدد بديل القياس وصعوبة اختيار البديل المناسب .

4- صعوبة إظهار القياس لهذه الأبحاث الاقتصادية.

5- اختلاف وتباين كفاءة القائمين بعملية القياس.

6- عدم تحديد مهمة القياس المناسبة في الحياة المالية.

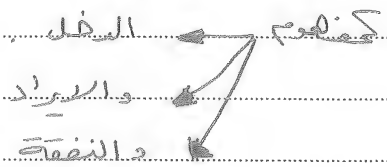
أولاً : عدم وضوح الإطار الفكري والنظم للقياس المحاسبي :

بحا أن الكثير من المفاهيم المحاسبية غير واضحة وكذلك المعايير الدولية والمحاسبة حتى الآن غير متغير وتبدل دائماً لذلك سنحاول لدينا تناول في عمليات القياس وصنایطه يتجلى في :

1- عدم وجود صنایط عامة للقياس تجعل على إنتاج معلومات فعالة تحقق النقطة بكامنة المستثمرين.

2- هذه الصنایط بحاجة إلى تحديث وتنظيم وتطوير في إطار فكري معرفي شامل.

3- تتجسد في هذا الإطار المفاهيم المختلفة المستندة في عمليات القياس



4- وفي هذا الإطار يتجسد الفرق بين القياس والخصائص التي يجب على القياس

المحاسبي أن يوفرها في المعلومات المحاسبية ونسبته الكثر.

5- تحديث وتطوير وتنظيم هذا الإطار عبر عمليات تأصيل على منهج منظم

الشرح :

مثلاً : في قياس الاستهلاك يجب حساب قط الاستهلاك فكيف أصبح

والذي ما هو القياس المحاسبي اللازم مع العلم أنه :

قط الاستهلاك :

هو المبلغ جزء من قيمة الأصل المملوك على السنة والذي هو استهلاك مبلغ من قبل

وقيمة تستغير إذا تغيرت نتائج القياس سبب فرضنا لقيمة

مؤاديف الفياحي:

هي كل شيء يدير اقتصاد دولة وفيه الفياحي:

المخالفين: جزء منها، من المؤاديف: صانف مفاهيمي، مكرري، معياري، طرقي وقواني، سياسات تراها الادارة، صانف صدرات الدولة، مع العالم انه: المؤاديف ليست ثابتة، متبدلة، سافار طرقي طاء، مؤاديف حجابة لتسيير وتنظيم وتقدير.

المؤاديف: هي مؤادلات ليست علمية بل تقوم على الخبرة والاستشارة والاستشارات أكثر من التدر العلمي.

مثال:

الدخل من العمليات التجارية الصافي كان 600. ويكن الدخل الساطل كان 1000.

ال 400 المتبقية هي من عمليات أخرى: المستمرة والمستوقفة.

وهو المكمل أنه كونه من العمليات الرأسمالية أو من طرقي الهبة.

قائمة الدخل التفصيلية تكون من الدخل من الأنشطة التالية:

• الاستشارة

• التفصيلية

• الدخل الساطل

• الدخل الساطل بعد الضرائب

• الأنشطة المستوقفة من الدخل الصافي

• الأنشطة الاستشارية

• الدخل الرأسمالي بوجه أنه تمارس مثال

• الأنشطة الناتجة من إدارة التسيير والتفصيل في السياسة

ملاحظة:

نشاط الساطل لغرض حماية الأموال المصدرة من ذلك اختلفت المايير.

ثانياً: فكلية قديم عرهن القياس (تعدد أزمان القياس) واختيار بديل القياس المناسب:

فالمخاضات التي يجب أن يعرفها القياس في المعلومات ترتبط بـ:
جامعة التخزين البراءة في بيئة عمل المشروع (الإدارة، المالكون، المقترضون، المتعاملون مع المشروع، كازمانات والموردية، والعاملين والمراجعين وغيرهم)
بعضهم ربط عرهن القياس بالإدارة فوظف عملته القياس في خدمة الإدارة
ومنهم من ربط عرهن القياس بالمستثمرين (مالكين ومقرضين)

الشرح:

عرهن القياس هو تقييد المعلومات التي تذهب للتخزين
لذا أنهم نظام محاسبي ليولد أرقام مطلوبة لتزويد المعلومات بالمخاضات المطلوبة
ليستفيد منها التخزين

ثالثاً: وحسب العرهن من القياس تنوعت بدائل وأساليب القياس المحاسبي:

بدائل القياس:

البديل المستند إلى التكلفة التاريخية:

يخدم أزمان الإدارة من القياس

أما البديل المستند إلى القيمة الجارية:

فهو يخدم فئات أعمار مختلفة بشكل أفضل من التكلفة التاريخية

ملاحظة:

كل بديل ارتباطاً بالفاية منه

فمثلاً: الحفاظ على الطامة الانشائية

زيادة الطامة الانشائية ← نتيجة تكلفة الاستبدال

معلومات مطابقة للمواقع ← سعر البيع اعتمده

← اختلاف العرهن لا فلاف أداء القياس

رابعة: أدوات القياس:

تختلف حسب الزمن من القياس .
ما ستدّام القيمة الاسمية لوحة النقد كونها وحدة قياس حاسي ، المستندة
إلى الحفائض القانونية لها ، دعم التكلفة التاريخية .
أما :

استخدام فضائض القوة الشرائية للنقد كوحدة قياس ← خارج دعم القوة
الجارية ولهم التكلفة التاريخية

وتختلف الطريقة والعوامل المستخدمة في عمليات القياس :

باعتبار بدائل القياس معزومة .
في ظروف التضخم النقدي وانخفاض القوة الشرائية يساهم في تضخم
الارباح وتخفيض قيمته المخزون وهذا يحوّل عالة في مصلحة الإدارة
وجنه مصالح المالكين والمستثمرين

فأما : تغير الظروف الاقتصادية وتبديلها فله انفيًا مكررات قياس :

فأي الطرف أفضل لصرف المخزون أو التملك الرأبوع في ظروف التضخم
وأي بديل قياس هو الأفضل في مثال هذه الظروف ؟
إذاً مسائل معقدة نشأت نتيجة لتغير ظروف القياس ، منها :
تفاوت توقيت القياس ، خصوصاً عندما تطول الفترة الزمنية للاستثمار
(في أهل ما)

في الوقت الذي يتبدل فيه الأسعار باستمرار ← هنا يتأثر تحديد الدخل
الناجم عن عملية القياس بما يتبعه زمره الإنفاق على الاستثمار وزمره الحصول
على إيراداته .

هذا التباين يؤدي بدوره إلى حدوث أخطاء قياس ناجمة عن ما سيجي :
" بالتوقيت "

لقد أفرزته الممارسة العملية تنوعاً كبيراً في بدائل القياس وطرقه القياسية التي اعتُزل في كثير من عناصر القوائم المالية ولا شك أن تغير بديل أو طريقة القياس يؤدي إلى تغير قيم هذه العناصر.

الشرح:

زادت الأسعار في السوق متأثر بظروف متغيرة... فاصحاب نظام مائة أنه يجب طلبه من تقييم قيم تغير عن الأسعار السائدة إن هذه الظروف المتغيرة والمتغيرة في تحله مستويات قياس وكذلك مظهر.

الاختلافات: لدينا زخم موهب، تغير منه مضافة مباشرة إلى امتلك الظاهر على كل لحظة على سيرة أفرزته لأستخرجها لخصتي إن شاء.

الظاهرة الجديدة: اختبرت إلى خلق جامعة جديدة للتدريب مع ماردع الحاسنة للتأقلم مع هذا التغير الجديد.

التوزيع: هو تحويل الدين لأوراقه وأبديها لاسترجع المبالغ فيكون الدين مقفله بالتوجه الذي اختزن الأوراق.

مكة بقدر بدائل القياس:

حاجة المسوق العام للأسعار أم القيمة الجارية هنا تتغير بديلاً مكة كيفية كمد القيمة الجارية.

(1) القيمة الحالية للنفقات النقدية التي تحققها الموجودات المتنافسة أي القيمة الرأسمالية التي تُنتج تلك النفقات.

(2) استناداً إلى أسعار الذوق الجارية، أي أسعار إعادة اقتناء الأصل (التكلفة الاستبدال).

(3) استناداً إلى أسعار الخرج الجارية أي أسعار البيع (صافي القيمة البقية).

(4) القيمة المادية.

(5) القيمة الجارية لا تعني أو تستوجب الالتزام بأعمار الخروب فقط أو أعمار الدفول بدون غيرها (الالتزام مزيج من تلك الأعمار في آية مما)

(6) تعديل قيم البيع أو الاستبدال مراعاة للتغيرات الحاصلة في دليل الأسعار وتغيرات قيمة وحدة النقد

* لا يوجد معايير لاختيار بديل القياس :

- هذا المعيار هو تحقيق مصالح المتضمنين
 - أم تعديل الوصفية والفضائية للمعلومات المحاسبية
 - أم المعيار مرتبط بالظروف المتغيرة والمختلفة التي تحيط بالعمل المحاسبي
- كلية في بيئة الخاصة ؟

الشرح :

القيمة الجارية : هي القيمة التي يخطئ في اللحظة التي أنه فيها القوائم المالية القيمة العادلة : تعطيني معلومات أقرب للواقع من المعلومات التي تتعلم بالأمثلة السابقة (رصد الماضي)

أهدافها من طريق :

- (1) سعر الشراء والموارد ← حماية تكلفة الاستبدال
- (2) سعر البيع ← حماية القيمة البسيطة
- (3) تأخذ أسعار خاصة بنفسه النظير من الأسعار مثال ← تكلفة الاستبدال العادل

القيمة البسيطة العادلة

(4) حاجة القيمة الحالية ← عنصر فائدة نقدية

(5) كل البدائل التي تطرح على كل شيء مثلاً :

- مخزون أمثلية لغيره من عمليات الإنتاج ← أمثلية تكلفة الاستبدال
- نهاية عاجلة بديلاً عنها ← أظن سعر البيع
- منهضه البدائل ← مخرجه القيمة العادلة

مسألة تعدد البرائل :

لا يوجد معيار ثابت اعتمدته ، هناك مستخدمين كثيرين وكلامهم امتيازاتهم
مختلفة عن الآخر ، وهناك صعوبة في تحديد اختيار بديل مناسب
لأنه يتغير كل مسألة لتعدد .

معيار بديل موضوعي يعطيني ، العامل الذاتي معيار ممكن أن يكون مرتبط بالقرارات
الحياة بالجميع .

ربطت صواب القياس بالقرارات المحيطة
لأن الأولوية كانت لمصالح المستخدمين

سادساً : مسألة تقويم كفاءة نظم المعلومات الحاسوبية :

• فكما كان النظام الحاسبي والقائمين عليه أكثر كفاءة وإدراكاً باحتياجات
المستخدمين ومتطلباتهم وفهموا القياس ومساواته ، كانت نتائج القياس
أفضل والعكس بالعكس

• إن تفاوت كفاءة نظام المعلومات الحاسبي والذي يعتمد بتقييم عمليات القياس
تختلف مستويات هامة من مآكل القياس الحاسبي
منها مسألة قابلية المعلومات الحاسوبية للمقارنة

الشرح :

إذا لم يكن النظام فعال ← معيار الظهور ← يعطين معلومات أكثر وفرة
وموضوحية وبالوقت المناسب القياس الذي يولده قياس نافع
← إذا لم يكن النظام كذلك ← لا تستطيع القياس

وبالتالي :

إذا مخزونات القياس ستكون مختلفة أمام هذا التفاوت من نظام
المعلومات

سابعاً: صعوبة القياس لبعض الأدوات الاقتصادية والأنشطة:

من هذه الصعوبات:

• الصعوبات المتعلقة بالممارسات الخارصة للسلع والخدمات، وما يترتب عليها من مشكلات تقدر أهمها الصعوبة عند ترجمة تلك العمليات إلى العملة المحلية.

• المشكلات المتعلقة بالموارد البشرية والأدلة الاقتصادية:

فالأنشطة المتعلقة بهذه المجالات يمكن تحديدها وتحويلها إلى مقياس مناسب منافعها (إيرادات).

لأن هذه المنافع مبنوية ومعنوية وليست مادية ويصعب بالتالي قياسها لتقدير استخدام النفقة كوحدة قياس لهذه المنافع وعليه:

يصعب الحكم على مدى كفاءة هذه الأنشطة من الناحية الاقتصادية.

* تحديد وحدة القياس المناسب:

* * * * *

القياس يتمثل في وحدة مقياس
[مادة مقياس]

تتطلب طبيعة المادة أو البند الجاري قياسه.

تصنف وحدات القياس إلى:

(1) وحدات القياس المادي (الطبيعي) أو الكمي:

تتضمن هذه الوحدات لقياس الطول والمساحة والحجم والوزن فضلاً عن الكيلوغرام أو اللتر أو المتر مكعب.

(2) وحدات قياس الزمن:

يتم قياس الزمن بوحدات مقياس ساعة العمل أو يوم العمل أو الشهر أو العام.

(3) وحدات القياس النقدي:

يخدم النقد كوحدة قياس للتعبير عن فصائل الشيء الجاري قياسه
مثل: منفعة أصل أو سلعة.

ويعد وحدة النقد (الليرة): أداة القياس النقدي المستخدمة في عملية القياس
النقدي.

هذا القياس يجري في مرحلة لاحقة للقياس المادي والزمني
فهو تابع لمعادلة يجري تحويل الكم والزمن إلى وحدات نقدية
بإستخدام معامل تحويل هو السعر.

يمكن القياس النقدي من إستخدام فصائل النقد للوصول إلى معلومات
مختلفة كالربح والخسارة وقيم الأصول ونسب الكفاءة و
التطور وغيرها.
صبي يتقذر الوصول إلى مثل هذه المعلومات بإستخدام وحدات
القياس الكمي والزمني فقط.

غير أن وحدة النقد كأداة قياس تتغير بإلحى:

إن وحدة النقد فهي وإن كانت ثابتة المبلغ مع النامية الاقتصادية أو
القانونية.

فإن القوة الشرائية لها تتغير بتغير الزمان وبالبالي فإن موقع الشرائية
سنة ثابتة.

وهذا يشير مكررات قياس محاسبي يعنى عنها السؤال التالي:
هل المبالغ التي تظهرها بنود القوائم المالية تمثل قيمًا حقيقية لها؟
أم أنها مجرد أرقام تعكس عدد الوحدات النقدية التي وظفت لإستعداد
الأصل في تاريخ معين؟
أو التي تم الحصول عليها نتيجة لتأجيل أو غيره؟

أمر الله بم الحصول عليها نتيجة لتأطبعه أو غيره ؟
هذا السؤال المطروح في الفكر والحارة الحاسية ، متبدئة ظاهرة
القطم الفدي ، لم يجد جواباً شافياً .

فكثرون يرون أن الحاسة طوب منها تقدم قيم حقيقة عند الواقع
في غير يرفعة آفرون ومهنة النظر هذه ويرتقون أن الحاسة
توثق عمليات وأحداث حصلت في زمن طامن ولا يجوز تغيير
البيانات الحاصلة بهذه العمليات والأحداث

صروهم في النظر فطوت بذلك قياس مقدرة ، فكان :
• القياس المستند إلى القيم الدفيرة التاريخية
• القياس المستند إلى القيم الحاررية .

وطار آفرون ورفوا ضرورة تعديل بذلك القياس المذكور ، بتأثير مقدرات
الأعمار مظهر .

• القياس المستند إلى القيم الدفيرة المبدلة
• القياس المستند إلى قيم حاررية معدلة .

ثم ففرون ومهنة نظر الله ، تحت مجزاً لملكه اختيار أحد المبدائل المذكورة
فقومت عن " القيم المبدلة "
هذه المبدائل المعروضة ستلوه موضوع البت في الحاضرات اللاحقة .

معايير اختيار بديل القياس :

بديل اختيار أو تحت معايير القياس الحاسي أحد أهم التلذذات الحاسية
عقل المبادر :

معياناً عاملاً يتم الرجوع إليه للحكم على مدى صلاحية بديل القياس
فالبدل الذي ينسجم مع المعايير يصير بديلاً مناسباً .

والبديل الذي لا ينطهر عليه كل أو بعض المعايير يكون بديلاً مرفوضاً.

نبرأ أن نحسب هذه المعايير أمراً لا ينال جانباً للعدل.

وأن المعايير المستندة للأثرة:

(١) معيار اعتواء (أو عدم اعتواء) البديل على أخطاء القياس.

(٢) معيار التقير.

(٣) معيار الملازمة.

ومعنا يلي بوصف هذه المعايير:

أولاً: معيار أخطاء القياس:

يقصد بأخطاء القياس الأخطاء التي يمكن أن يسببها البديل المحاسبي.

الناجمة عن المظالمات التي أفتها البديل عند إجراء القياس.

وليس من الأعمال الإجرائية لعملية القياس.

فقد أفت بديل ما بالقيمة الاسمية للنقد كجودة قياس بنما أفت بديل آخر.

بالقوة السرائية له كبديل قياس أو أن أفت أفتها بسبب التكلفة للاعتراف.

بالإيراد في حين يخرج آخره.

وعليه فإن الأخطاء التي يمكن أن يولدها البديل نوعان:

(١) أخطاء وحدة القياس:

تظهر هذه الأخطاء بسبب اعتماد وحدة قياس معينة لكل تغيرات القوة السرائية.

لوحدة النقد المستندة في عملية القياس كحافز التكلفة السرائية.

فاذا أهملت تغيرات الأسعار بسبب افتراض ثبات القوة السرائية لوحدة

النقد.

أي بسبب اعتماد القيمة الاسمية لوحدة النقد كجودة قياس محاسبي.

سجدت خطأ آخر هو خطأ التوقيت.

خطاً وحدة المآس تقع فيه :

حاسبة التكلفة التاريخية وحاسبة تكلفة الاستبدال ومحاسبة القيمة البيعية
في حين تتجنب محاسبة المستوى العام للأسعار ومحاسبة تكلفة
الاستبدال المعدلة ومحاسبة القيمة البيعية المعدلة بسبب استخدام القوة
الشرائية ل وحدة النقد كوحدة مآس.

(2) أخطاء التوقيت :

• تنجم عن وجود فجوة زمنية بين تاريخ حصول الحدث وتاريخ الإقرار عنه
ظلال هذه الفجوة قدت تغيرات في القيمة ، لكنها لا تؤخذ بالاعتبار
ثم يتم الإقرار بثلاثي وقت لاحق.

• هذه الأخطاء يتسبب فيها مبدأ التحقق الذي يقضي بعدم الاعتراف بالإيراد
إلا إذا تحقق فعلاً البيع ، أما الإيرادات المتوقعة فلا يتم الاعتراف بها
من هنا نشأ الغزوة بين المفهوم الرقاري والمفهوم المحاسبي لتقيد
الإيراد.

• أخطاء التوقيت وقعت فيها التكلفة التاريخية ومحاسبة الاستبدال ومحاسبة
المستوى العام للأسعار ومحاسبة الاستبدال المعدلة ، وتجنبها محاسبة
القيمة البيعية والقيمة البيعية المعدلة.

ثانياً : مصادر التقدير :

يقصد بالتقدير أن تكون القوائم المحاسبية مفهومة وسهلة القراءة سواء
في مضمونها ومبانيها أو في استنادها.
حتى حال استخدام وحدة المقاييس النقدي الأصح فإن القوائم ستحوّل
أرقاماً لا تقبلها ولا معنى ويتقيد استخدام المعلومات التي
تحتويها.

بمّا إذا استندت القوة السّامية للنقد كوحدة قياس، فإنّ القوائم
تحتوي معلومات يمكن تغييرها ومعرفة مضامينها وتكون أكثر
قدرة على الإفادة منها محاسبة التكلفة التاريخية ومحاكاة
تكلفة الاستبدال ومحاكاة القيمة البهيمية لا تحقق هذا المعيار
بل:

تحققه تكلفة الاستبدال المعدلة ومحاكاة القيمة البهيمية المعدلة

أما:

محاكاة التكلفة التاريخية المعدلة فإنها لا تحقق هذا المعيار رغم
استخدامها القوة السّامية للنقد كوحدة قياس

السبب:

يعود إلى أنه لتكلفة التاريخية أساساً لا تقم معلومات قابلة
للقياس

الثالث: معيار الملاءمة:

تستخدم الملاءمة كمعيار لتقييم بديل القياس
وتعني أن المعلومات التي ينتجها بديل القياس يجب أن تكون مفيدة
ونافعة للقرّاء أي تنجم مع متطلباتهم الخاصة في المعلومات
التي يولدها البديل

إن استخدام هذا المعيار مرتبطاً بمقتضى المستخدمين ورغباتهم وتغير احتياجاتهم
إلى المعلومات
ويذكر بأنه:

معيار غير ثابت عبر الزمن ويتأثر بالـ "الاجماع" عند الحكم على بديل ما، فمثلاً
ملائم لفئة ما من المستخدمين قد يكون غير ملائم لفئة أخرى
وعليه فإنه يتخذ بديل الأفضل يتجود ومبادئه

الفلسفة البراغمية ولدت هذه المألة عن طريق "الإجماع"

فالبريل الذي تؤيده الأكتية هو البريل المناسب

في الواقع الراهن :

تتولى الهيئات ومنظمات مهنية ومكومية مسؤولية البحث واقتراح البريل المناسب
هذه الهيئات والمنظمات تسيطر عليها غالباً مصالح فئات المستفزين
وأصحاب الأموال :

أما :

مصالح المجتمع فلا وجود لمنظمات أو هيئات تعالاهم البحث عن بريل العتاس
الناس :

هذه المصالح يتم مراعاتها بالقدرة الذي لا تتعارض منه مع مصالح الفئات المسيطرة
على الممارسة المحاسبية :

وإن معايير اختيار بريل العتاس لا تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسات والبحوث
الدقوقة لتتبررها من منظور علمي معرفي شامل ، بما يفهمه ، بالتالي
إننا نرحب بمعلومات موصوفة ذات فاعلية عالية :

الشرح :

معلومات العتاس : نحن نتعامل بالعبارات الأجنبية وعند إبداءي للتعليق
المالي أذكرها بالعلامة المحلية لذا سأقول العتاس الأجنبية
إلى العلامة المحلية :

مثلاً :

قيمت أصل بسعر 50 والآن بقيت 150 في يومه لدينا تغيرات في
أسعار الصرف :

وهذه العتاس :

• مادية : كمية أنتج لها

• طبيعية : أبعاد ، كيلو ...

• فنية : شكل نفوذ ...

• مرتبطة بالزمن : ساعات ، أشهر ...

مثلاً:

إن كل وحدة قياس فيها ← أداة قياس

مثال:

السكر ← الكيلو ، المتر ← الطول

و المتر: هو أداة قياس

مثلاً:

لدى مبلغ 1000 وقيمة بعد فترة أصبحت 2000 ← الأداء التي استخدمتها عندما

أخذت القيمة الاسمية ← القيمة القوة السائلة

و راسد وحدة القياس ← هي الليرة

و أداة القياس هي إما ← القيمة الاسمية

القيمة السائلة

و الظروف التي لا تستخدم القيمة الاسمية بل تستخدم القوة السائلة

و القياس إذاً يكون ← نقدي

قياسي

مثلاً

مثلاً:

سعر الطاولة 5000 ل.س. والوقت هي: هي قيمة هذا الشيء عند البنية

التي يعني مثلاً قيمتها للطاولة بالنسبة لي 12000 ل.س.

و بالتالي:

القيمة: مرتبطة بالتمويل وليس بشئ آخر

و بالتالي:

لعدم القول في أي آراءات القيم بقول أنه:

الحاجة هي مرتبطة بالقياس النقدي

القيمة المادية: تقطيني قياس نقدي أقرب للتكلفة التاريخية للقيمة

معايير اختيار بديل القياس:

البديل الذي ينجم عن المصارف ← يكون هو البديل الأصح والمناسب

كما كانت الأخطاء أقل ← كما كانت البريل أفضل وأحسن
صيانة:

إذا كانت أقام بريلها التكلفة الفنية والمراجري ← نهل
التكلفة الفنية ونجار المراجري

ميار النقيير:

المعلومات التي أولها الآن تذهب للمقدم ← إذا لم يكن لديه معلومات
المخدم لفهمها يمكنه مفسدة يعني عندها يقطع اتخاذ القرار اللازم
أما إذا لم تكن ملائمة له لا يستطيع فهمها ← فلا يقطع اتخاذ
القرار المناسب لها.

ميار الملازمة:

البريل الأكثر ملازمة ← "القيمة المضافة":
إنه أهم المستخدمين الذين يعني أمرهم أيديها تخطيط معلومات أقرب للقيم
من المعلومات التي لا تعطيني معاني.

ميار أخطاء القياس:

• بوجه القياس

• بأداة القياس

• بالبريل للقياس

• بطريقة مائة القياس

انظر المحاضرة
الرابعة

• يجب أن يرى غايته من القياس

• هناك أخطاء مرتبطة بوجه القياس

• بوجهية عملية القياس

ملاحظة:

• الاستقصاء لا يمتدوا بالبريل عند البيع بل بالمتاجر

• الاسجوع القادم سيأتي الدكتور "فخر"

Fourth



السلام عليكم

اليوم سنتحدث عن الفصل الثالث من الكتاب وهو:

المحاسبة عن تغيرات الأسعار في المستوى العام
للأسعار

سنتناول في هذا الفصل:

- توصيف نظام التكلفة التاريخية
- الفكر المحاسبي وتغيرات الأسعار
- ماهية الرّم القياسي للمستوى العام للأسعار
- إجهادات تعديل القوائم المالية
- تصنيف بنود القوائم المالية:
- أولاً: إجهادات التعديل للبنود غير النقدية
- ثانياً: إجهادات التعديل للبنود النقدية

- تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما الأقل

- تعديل الأرباح أو الخسائر الرأس مالية

- مزاي نظام محاسبة المستوى العام للأسعار ومعيوبه

مقدمة:

نقد النقود وسيلة للتداول

مستودعاً للقيم

مأداة للقياس

شكل مصادر عامة لكل السلع والخدمات في المجتمع

وسمى استعمالها في المحاسبة

يفترض من المحاسبين ثبات القوة الشرائية لو وحدة القياس النقدي ويتم اثبات
كافة المعايير الحالية على هذا الأساس ... ويطلق على النظام المحاسبي
الذي يعتمد ذلك "نظام التكلفة التاريخية".

ومعنى ثبات القوة الشرائية ← هو ثبات القوة الشرائية لو وحدة القياس
النقدي وبالتالي ثبات الأسعار ...
ويكن إذا نظرنا للعوامل:

ومن ثم نلاحظ تغيرات الأسعار نحو أن هذا الكلام غير صحيح
لأن الأسعار تتغير باستمرار والتغير يكون بسبب التغير النقدي
أو بسبب العرض والطلب

والتغير:

هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار ، والتغير النقدي يكون نتيجة:
الحلل بين الكتلة السمية و الكتلة النقدية

حيث يؤدي ← لزيادة السلع ← لزيادة الطلب ← لزيادة الأسعار
إذاً:

في الحياة العملية نرى أن الأسعار تتغير أي ترتفع
مثلاً:

السلع الإلكترونية انخفضت سعرها ولكن بغير السلع الأخرى ارتفع
سعرها أي: الأسعار في التغير ترتفع بشكل عام

هناك نوعان من تغير الأسعار ← تغير في الأسعار العامة
← تغير في الأسعار الخاصة

ونميز بين هذين النوعين ...

التغير في الأسعار العامة:

مرتبط بالقوة الشرائية لو وحدة القياس النقدي

ملاحظة:

حق في الدول التي يوجد لديها جهاز إنتاجي نجد أن الأسعار تزداد مع الزمن
بحكم التقدم التقني
وهناك ظاهرة الانكسار:
فيما تنخفض الأسعار و ترتفع قوة القوة الشرائية وبالتالي هي على التكم
لأن التقدم التقني:
فيما ترتفع الأسعار و تنخفض القوة الشرائية للعملة

نظام التكلفة التاريخية:

يقوم على:

- 1- المستند في تسجيل العمليات
- 2- يتصف أنه نظام موضوعي في تقديمه للمقايير
- 3- يستند على القواعد والأعراف والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً
- 4- يتجاهل أي تغيرات تطرأ على الأسعار بعد إتمام المعاملات انطلافاً
من المبدأ المحاسبي (الفرض) المصوب به وهو "ثبات القوة الشرائية"
لوحة القياس التقني
- 5- أساس التقويم في نظام التكلفة التاريخية هو التكلفة التاريخية
وتحدد التكلفة التاريخية لأي أصل تاريخي المصوب عليه
وتبقى كذلك حتى يتم بيعه

أنما:

الأصول الثابتة فإنها تتهلك تدريجياً بتحويل جزء من تآكلها إلى مصروف
ولا يتم الاعتراف بأي تغيرات في القيمة بين تاريخ الشراء وتاريخ البيع
أو تاريخ الاستهلاك للأصل بالكامل

- 6- يعتمد على مبدأ: "تحقق الإيراد عند البيع" ويتم تجاهل المكاسب الناتجة عن
تغيرات قيمة السلع والخضائر عند ارتفاع الأسعار

7- يتم الاعتراف بالجسار المحملة والمتوقعة انشاجاً مع مبدأ "الحظرة والحذر"

* يستند مفهوم التكلفة التاريخية ^{للأصل} على مفهوم "الحفاظة على الاستثمار النقدي المبرئي" لأن عملية مقابلة الإيرادات بتكاليف الحصول عليها من أجل:

استرداد التكلفة للموارد المستهلكة قبل الوصول إلى الدخل الحقيقي

وتؤدي إلى اختلاف طريقة استرداد التكلفة عبر الزمن ويتم بها كل كلاً أي تغييرات نظراً على الأسعار السوقية للأصل

* مؤيدوا التكلفة التاريخية:

يرى مؤيدوا نظام التكلفة التاريخية بأنه يعقد على:

- (1) العمليات الفعلية
- (2) يقدم تقاريره بصورة موضوعية
- (3) الدخل المحاسبي قابل للتحقق
- (4) هدف المحاسبة هو التقرير عن الواقع وليس عن القيمة أو قياس تغير القيمة
- (5) نظراً لتوافر المستندات والأدلة القابلة للإثبات فإن هذا النظام يشكل أساساً لفرض الضرائب ويقضي مستلزمات الرقابة الإدارية
- (6) يحقق الموضوعية في المراس ومبادئ التحقق
- (7) وكما أن على الاستثمار النقدي المبرئي أي رأس المال النقدي وهو الذي يشكل خط الدفاع الأخير للدائنين لا يرتفع معورهم

ملاحظة:

النقد: هو معادل لكل البيع، معادل عام وهو وحدة قياس محاسبي، وقابلة للتداول ويفترض ثباتها ويفترض القياس به يتم

• ملكة الرغم من الاعجابات السابقة فقد وجهت إلى لتكلفة التاريخية

استقارارية موهوبة

(1) يتوه مياي الدخل في حال تغير الأسعار وتغير القوة ... فاصحة في ظروف التخم النفدي

فيزداد هذا التوه كلما زادت معدلات التخم النفدي وارتفاع السيولة العام للأسعار وكلما زادت الفترة من بداية امتداد الأهل وفتح تاريخ بيعه أو استهلاكه كليا

نظراً لتناقصه وانخفاض القوة الشرائية وعي أهل التقيرات في الأسعار وتباين الأسعار السوقية لبعض الأهل كثيراً عن تلفتها التاريخية وعدم الاعتراف بالكاره والخازن الراسالي وتغير القيم

(2) إن تجاهل تغير الأسعار وتغير القيم يجعل نظام التكلفة التاريخية ينتج أضراراً لا دلالة لها ، كما أن التقليل المالي ينتج مؤثرات مضافة ومعلومات غير صحيحة

(3) إن تجاهل التقيرات في مستويات الأسعار يؤدي إلى تخمين الأرباح في ظروف التخم النفدي وارتفاع معدل العاش على رأس المال المستمر بدورته يؤدي إلى:

- دفع هزائج على أرباح صورية - وتوزيع جزء من رأس المال على

شكل أرباح صورية غير محققة

- حجز المنشأة عند توفير الأموال لاستبدال أهولها وتسديد ديونها الطويلة الأجل

- عدم المحافظة على رأس المال المستمر الحقيقي بصورة طامة إنتالية

(4) وإن التخم النفدي وارتفاع السيولة العام للأسعار يؤدي إلى تدني القوة الشرائية لعمدة القايي النفدي

وتدني البيانات غير متباعدة

- غير قابلة للجمع والطرح

- وعبر مقابلة للمقارنة

(5) ونظراً على أنه ماسح ... فإن نظام التكاليف التاريخية لرياسة في اتخاذ القرارات الرئيسية وخاصة طويلة الأجل ... سواء في جانب الإدارة أو المخرجات ... وأيضاً لرياسة في مجال للتصير وتخطيط الإنتاج والعقود.

* بمرور نظام التكلفة التاريخية إذاً لكثير من الانتقادات في ظل:

- (أ) ظاهرة التغير في الأسعار
- (ج) وارتفاع المستوى العام للأسعار خلال فترات التضخم النقدي والانكماش في فترة المخرجات وحتى الآن بهيئة الآثار السلبية التي تنعكس على القياس المحاسبي لنتائج الأعمال والمركز المالي للمشاريع الاقتصادية.

مما أدت لظهور العديد من الدراسات والبحوث في الفكر المحاسبي بهدف إله إيجار أنظمة محاسبة بديلة تعمل (أ) على تلافي عيوب نظام التكلفة التاريخية.

- (2) تحسين دقة القياس
- (3) والحفاظ على رأس المال المستثمر.
- (4) وتوفير البيانات والمعلومات المفيدة لأغراض اتخاذ القرارات.

NOTE

* إن ظاهرة التغير في الأسعار هي ظاهرة مستمرة ... لذا لدينا أنظمة نظرها في هذا الموضوع.

[أ] هل تغير الأسعار عام ... خلال كل أنواع السلع والخدمات نتيجة لان التضخم النقدي أو الانكماش التي تسبب انخفاض القوة الشرائية لوحدات القياس النقدي في ظروف التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار أو زيارتها في حالة الانكماش؟

أ) [2] هل يتغير أسعار فقط بأنواع محددة من السلع والخدمات
بسبب ارتفاع الطلب على بطن السلع وانخفاضه على سلع
أخرى محددة؟

أ) [3] هل تغير الأسعار هو عملية العاملين السابقين معاً؟

← وبالنسبة : تتباين معدلات تغير الأسعار للسلع والخدمات
والتي نتحدث عن النوع الأول من أنواع تغيرات الأسعار :
أولاً : تغير في القوة العام للأسعار :

• ويحدث نتيجة الارتفاع أو الانخفاض في القوة العام للأسعار لجميع
السلع والخدمات التي يتم تداولها في اقتصاد معين .

• ويمكن التغير في القوة العام للأسعار الزيادة أو الانخفاض
في قيمة وحدة النقد .

• ويحدث التغير في قيمة وحدة النقود نتيجة :

(1) التغير في المرونة من النقود :

أ) [2] سؤلة هذا التغير بدرجة أقل أو أقل من المرونة للسلع
والخدمات في الاقتصاد الوطني ...

أ) [3] نتيجة الخلل أو عدم التوازن بين الكتلة النقدية المرونة
وبين الحجم الكلي للسلع والخدمات المطلوبة في السوق

• إن زيادة الكتلة النقدية المطلوبة في الوقت من الكتلة الإجمالية

للسلع والخدمات تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي

→ ارتفاع العام لمستوى الأسعار

→ انخفاض القوة الشرائية للنقد الوطني

→ فقدان وحدة النقود كثيراً من دلالته في العباد

→ وفقدان هامية القياس

علماً أنه:

خاصية القياس ضرورية لجميع البيانات المحاسبية

وتأثيرها

والمقارنة فيما بينها فلاك الفترة المحاسبية المتعاقبة

* وتماشي القوة الشرائية لوحدة القياس النقدي بعدد وحدات السلع أو الخدمات التي يمكن شراؤها مقابل الوحدة النقدية
منه تزداد عندما تنخفض الأسعار \rightarrow في حالة الانكماش النقدي
وتنخفض عندما ترتفع الأسعار \rightarrow في حالة التضخم النقدي

نتيجة:

توجد علاقة عكسية بين تغير القوة الشرائية وبين تغير الأسعار

مثال:

لو افترضنا أن القوة الشرائية لوحدة القياس النقدي كانت في فترة محددة تساوي 2 وحدة وأنها أصبحت بعد فترة تساوي وحدة واحدة فهذا يعني أن القوة الشرائية لوحدة النقد تكون انخفضت بمعدل 50٪ ... بينما ارتفع المستوى العام للأسعار بمعدل 100٪ (تضاعف السعر)

ثانياً: تقرر في كمال الأسعار أو تغير في الأسعار الخاصة:

هو تغير في أسعار بعض السلع أو الخدمات ارتفاعاً أو انخفاضاً
وإن لم يمتد على أرضه الواقع بنفس الدرجة

ويمكن التغير في الأسعار لكل سلعة أو مجموعة ... التغير في
القيمة الاقتصادية الحقيقية لذلك السلعة

* أما التغيرات النسبية في الأسعار ،
تتكون التغير في كميّات الأسعار أو تغير في ثمن وحدة بالنسبة
إلى إجمالي سعر جميع السلع والخدمات .

* أما التغيرات في الأسعار الخاصة :
- قدرتي نتيجة التغيرات في أذونات المستهلكين
- أو التغيرات الفنية والهندسية في الإنتاج .

* إن الوحدة النقدية المعتمدة هي وحدات مقياس نقدية للخدمات المالية
والقياسي النقدي أو المجازي هو في الوقت نفسه عملية
تقييم تعتمد إلى عدة بدائل منها :
- التكلفة التاريخية .

- تكلفة الاستبدال (سعر الدفول المجازي)
- صافي القيمة البسيطة (سعر الخردم المجازي)
- القيمة الحالية أو الامتصاصية .

* إن تحديد القيمة باختيار بديل (أقصى) التقييم المناسب لا يمكن أن
يكون إلا بواسطة وحدة القياس .

* وكثافة القياس الأساسية هي : (القياس المجازي)
- وحدة القياس النقدية
- أصل القيمة .

* المعيار من القيمة ← السعر هو يتقلب بسبب التغير ← يحمل وحدة
القياس مختلف ← قوة مؤشيرة مختلفة ← تصبح البيانات المجازية
غير مقبولة .

الخاتمة:

افتراضات ثبات القوة الشرائية وثبات الأسعار الذي تركز عليه
التكاليف التاريخية يتطلب حلولاً منهجية تعتمد وحدة قياس
ثابتة في عملية التقييم.
هذه الوحدة تتلخص قوة شرائية عامة يمكن بواسطتها
تحويل هذه البيانات غير متجانسة وتحويلها لبيانات متجانسة
قابلة للمقارنة واتخاذ القرارات.

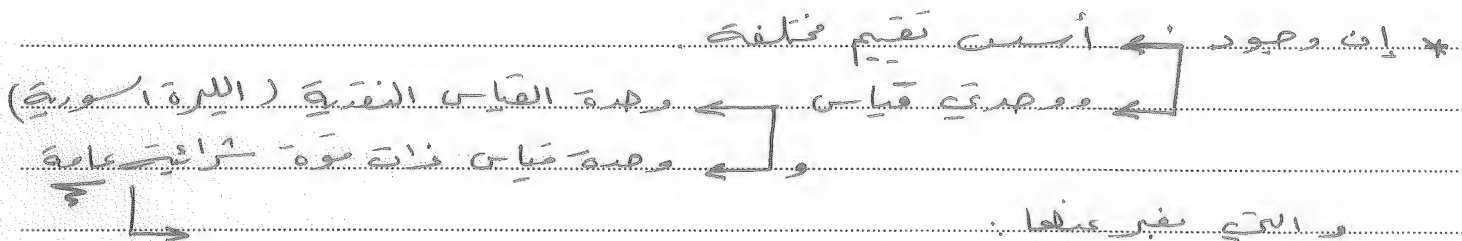
* إن التغير في المقياس العام للأسعار:

هو عملية للتغيرات في أسعار مجموعة محددة للسلع والخبرات
ويتم قياس المقياس العام للأسعار بـ "مؤشر القياس"
حيث أن مؤشر التوسط المرجح للأسعار أنواعاً مختلفة
فيكون المؤشر القياسي العام.

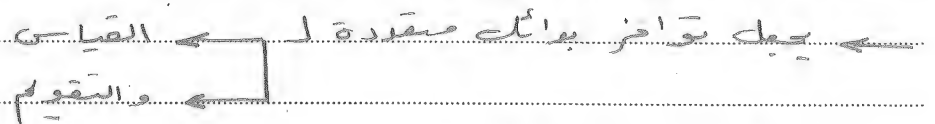
* أما التغير في الأسعار الخاصة:

المتعلقة بسلعة محددة أو مجموعة متجانسة من السلع يتم قياسها
أيضاً بـ مؤشرات رقم قياسي بطلع عليها «أرقام قياسية خاصة».

* إن وجود:



بالترتيب القياسية للمستوى العام للأسعار



للتغير - الدخل

ورأس المال

وتقويم الأصول

الفكر المحاسبي وتقنيات الأستار :

* فظهرت الكتابات المحاسبية الأولى لمالكه التقيرات في مستويات الأستار
منه قبل 2 ربيع غير عام 1911 حيث :
أثي استخدام أرقام مياضية للتقير في مستويات الأستار لتعديل
بيانات المحاسبة

* وفي أوائل القرنيات في أعقاب الحرب العالمية الأولى وبسبب التقير
طالب الاقتصاديون الأملات بتعديل البيانات هذه باستخدام أرقام
مياضية مبنية

* واهلك موضوع التقير في القوة السرائية للنقدور جانباً كبيراً
في الكتابات المحاسبية لكتاب أمثال : جوز ، سوين ، آفرون

* وكان اسكرف قد أشرار لضرورة اعتراف المحاسير في الممارسة العملية
بالتقير في القوة السرائية للنقدور

* وأما مايفون أثي عدم اجراء تعديل مباشر لالابات الأستاذ لتأخذ في
صاحبها التقير في مستويات الأستار

* ركزت الكتابات بعد الحرب العالمية الثانية على أهلية تعديل مخرجات
المحاسبة بسبب ارتفاع مستويات الأستار

* واعترفت لجنة المعايير المحاسبية (ASC) عام 1974 استخدام وحدة
نقد تاجية القيمة لإعداد التقارير المالية

* و أصدر المجلس الأمريكي للمعايير المحاسبية (FASB) عام 1979 البيان
رقم 23 بعنوان :

"إعداد التقارير المالية وتقلبات الأستار"

• لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC خفضت ثلاث معايير

لمعالجة محاسبة التقادم هي:

- المعيار رقم 6 لعام 1977

- المعيار رقم 15 لعام 1981

- المعيار رقم 29 لعام 1989

• صدر المعيار المحاسبي الدولي رقم 29 المعدل عام 1994:

نص على التغييرين القوائم المالية للبناء أن تصف تقاريرها بعبارة

اقتصاد مرتفع التقادم سواء كانت معدة على أساس

الأساس التاريخي أم الجارية

"بوحدة قياس جارية بتاريخ إصدار الميزانية"

• ويجب التعبير عن أرقام الفترة السابقة بوحدة قياس جارية

بتاريخ إصدار الميزانية في 31/12

وذلك:

لتجميع بيانات الفترة الحالية والسابقة في قائمة للمقارنة.

• ماهية الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار:

يؤثر نظام التكلفة التاريخية القياسي المحاسبي لنتائج الأعمال والمركز المالي

بشأن:

ارتكازه على ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد وتجاهله للتغيرات

في المستويات للأسعار، وأن الواقع الاقتصادي العالمي

ومستوى التضخم شير إلى وجود معدلات تقادم نقدي مرتفعة وارتفاع

المستوى العام للأسعار.

ونتيجة لذلك تتعرض الملاءمة المحلية إلى انخفاض مستمر في قوتها

الشرائية مما ينعكس على ذلك خاصية هامشية لا تتوافر

في البيانات المحاسبية لها.

- (1) جامعة القاهرة للتحصيل
(2) جامعة القاهرة بين نتائج الفترات المحاسبية والشركات المتحالفة

* عالم الفكر المحاسبي بتقديم بذائل مختلفة... ولكن لم يرد أي دليل إلى
مستوى القول بأن سبب تغير الظروف الاقتصادية والسياسية
بشكل مستمر.

* إن أهم بذائل القياس هو: "نظام المحاسبة بمرئيات المستوي العام للأسعار"
الذي يتطلب عالم مشكلة عدم تجانس وحدات القياس المتخذة
في نظام التكلفة التاريخية من فلال.
استخدام وحدة نقد ذات قوة شرائية ثابتة وهي عادة وحدة
النقد في نظام الفترة المحاسبية.

* ويتم توحيد القوة الشرائية للوحدة النقدية من فلال بتعديل البيانات
التاريخية باستخدام "الرمز القياسي للمستوى العام للأسعار"

* ويحسن النظام المحاسبي الذي يعتمد وحدة القياس ذات القوة الشرائية
العامة نظام:

- (1) نظام المحاسبة من تغيرات المستوى العام للأسعار
أو (2) محاسبة القوة الشرائية الجارية (الحالية = الجارية)
أو (3) محاسبة القيمة النقدية
(4) بين أيضا نظام التكلفة التاريخية المعدلة

* ويتم فيه تعديل البيانات التاريخية على أساس وحدة القياس ذات
القوة الشرائية العامة.

* ويتم إجراءات التعديل باستخدام أرقام قياسية.

* والمآلي تصبح البيانات بعد تعديلها .
مقارنة وقابلة للجمع والطرح وأتمتة دالة اقتصادية وقابلة للمقارنة
واتخاذ القرارات .

* بقي الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار التغيرات في القوة الشرائية
للتقود من خلال نسبة مستوى الأسعار في فترة زمنية معينة
يظهر عليها فترة القياس أو المقارنة إلى مستوى الأسعار في
فترة زمنية أخرى يظهر عليها فترة الأساس

الخلاصة :

الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار :
هو رقم يقي العلاقة بين قيمة وحدة النفود في سنة القياس (المقارنة)
وقيمتها في سنة الأساس أو بين مستوى الأسعار في سنة
(فترة) المقارنة ومستوى الأسعار في فترة الأساس

ويحدد المستوى العام للأسعار في فترة القياس والأساس بطريقة
اختيار عنية من السلع والخدمات .

الرقم القياسي = القيمة الإجمالية للسلع في فترة المقارنة

القيمة الإجمالية للسلع في فترة الأساس

السرباغي القياسي

السرباغي الأساسي

أو الرقم القياسي =

* وبالتالي تكون الفترة للأساس والقياس هي سنة كاملة
ويتم اختيار سنة معينة كفترة أساس ولا يتم تغييرها إذا
الأساس ثابت

* وأحياناً تتغير سنة الأساس نظراً لتغير معزلة حجم العينة بمرور الزمن
أساس مشترك .

* طرزه مختلفه كتاب الرقم القياسي العام : نرسمها بحرفها فقط للعلم

—————

(١) رقم لاسيرز :
يقوم على استخراج متوسط التغيرات في أطار كمية تايمة من السلع
والخدمات الممتدة في السنة بساوي كمية سنة الأرض
أي يتم استخدام كمية السلع والخدمات في فترة الأرض
كأوزان بالنسبة إلى كل من فترة القياس والأرض

مصادره لاسيرز :

$$\frac{3 \text{ س. ١} * \text{ك.} * 100}{3 \text{ س.} * \text{ك.}}$$

حيث :

ك : المجموع

س. ١ : السوف في سنة القياس

س. : السوف في سنة الأرض

ك : الكمية في سنة الأرض

ك. = ١ - الكمية في سنة الأرض * السوف سنة القياس

= القيمة

يؤخذ على هذا الرقم ... أنه لا يراعي إمكانية اختلاف نوع وكمية السلع
والخدمات في فترة القياس خلال فترة الأساس والناجاة عن
تغير أذواة المستهلك وظهور سلع جديدة

(٢) رقم باسوي :

يقوم على إيجاد متوسط التغيرات في أطار كمية مختارة من السلع
والخدمات تختلف عن كمية السلع والخدمات المأذاة في السنة
سنة الأرض أي يتم استخدام كميات السلع والخدمات
في فترة القياس أو المقارنة كأوزان بالنسبة لفتري الأساس والقياس

معادلة باسي:

$$35 \times 1 \text{ ك} 100 \times$$

$$35 \times 1 \text{ ك}$$

• تسع تبخير كميات وأنواع السلع والخدمات في الصنعة سنوياً
• لكن ذلك يؤدي للاختلاف مصفون الصنعة في سنة القياس
• جوهرياً عن الصنعة في سنة الأساس
• مما يجعل رقم باسي متغيراً باتجاه معاكس لرقم لاسيز

(3) رقم مارشال وأدجورث:
هو استخدام مجموع أو متوسط الكمية في فترة الأساس والقياس
كأساس للترجيح

$$\text{الرقم القياسي لها} = \frac{35 \times 1 \text{ ك} + 1 \text{ ك}}{100 \times} \times 35 \times 1 \text{ ك} + 1 \text{ ك}$$

إذاً:

جاء وسط بين لاسيز وماشي

(4) رقم فيشر:

هو الرقم القياسي المتوسط الهندسي لرقم لاسيز وماشي
ويأخذ الشكل التالي:

$$100 \times \frac{35 \times 1 \text{ ك} \times 35 \times 1 \text{ ك}}{35 \times 1 \text{ ك} \times 35 \times 1 \text{ ك}}$$

وهو الرقم القياسي الأمثل نظراً لاجتيازه اختبارات الانكاس في
الزمن والانكاس في المعامل
(هو يملك المزايا من حلاوة، لأنه أسعار البضائع هي الأفضل
لأنه الصنعة كبيرة جداً ← هو لغرض الصرعاء)

(5) الرقم ذو العزيم الناتج:

يتم استخدام كميته السلع والخدمات في فترة معينة غير فترة الأساس
والقياسي كإفزان النسبة لكل من فترة الأساس وفترة القياس
ويجب كتابته:

$$\frac{1013 \times \text{ل.ز}}{100 \times \text{ل.ز}}$$

صية:

ز: فترة صية

هناكم الصية متفقا عليها

ملاحظات:

لكل طريقة من الطرق السابقة يتم قياس مختلف عن الطريقة الأخرى
تؤدي نتيجة تختلف عن الناتج الأخرى

وتختلف الأرقام القياسية المستخدمة من دولة لأخرى فهناك:

- أرقام ميسية للسلع الاستهلاكية

- للسلع الاستثمارية

- لأسعار المحلة

- لمواد التشغيل

- إجمالي الناتج القومي

وبفضل استخدام الرقم القياسي للسلع الاستهلاكية CPI وذلك

لأنه يعكس متوسط التغيرات في أسعار مجموعة واسعة من السلع

والخدمات المتداولة في أي دولة

لذلك:

يوجد مجمع معايير الماسة الإفريقية المالية FASB على استخدام

لنقل القوائم المالية التاريخية بلغة أساس واحدة نقد ثابتة

وبفضل أيضا لأنه يوجد كمية كبيرة من السلع الاستهلاكية تستهلك

بعد اختيار الرقم القياسي المناسب لقياس تغيرات المسوّد العام
يمكن تعديل القوائم المالية التاريخية من خلال الالتزام وهذه نقطة
ذات قوة شواحيذ عامة.

الاجراءات تعديل القوائم المالية على احدى التغيرات في المسوّد العام
للأطراف:

هام

اتباع الخطوات التالية:

- (١) قوائم محبوبة كاملة من القوائم المالية التاريخية
- (٢) قوائم " " " الأرقام القياسية العامة تغطي الفترة الزمنية
بدءاً من تاريخ نشوء أصل من القوائم المالية وحتى تاريخ
أحدث القوائم المالية.

- (٣) تصنيف بنود القوائم المالية في مجموعية بنود نقدية
بنود غير نقدية

- (٤) تعديل البنود غير النقدية بواسطة معامل التعديل
- (٥) حساب مكاسب أو خسائر المسوّد العام للأطراف الناجمة عن
الامتثال بالبنود النقدية.

الاجراءات للقيام بعملية التعديل للبيانات التاريخية: هام سؤال ذرة

- (١) تعديل كل بند من بنود القوائم المالية من أجل تحويل البيانات التاريخية
إلى بيانات تاريخية موحدة وهذا يتطلب إيفاء بالوجود الزعام
العامية العامة ووجود القوائم المالية.

قيمة البند المعدلة = قيمة البند التاريخية × الرقم القياسي العام بتاريخ التعديل
الرقم القياسي العام بتاريخ نشأة البند

حيث أن:

تاريخ التعديل = سنة القياسي (المقارنة)

نشأة البند = سنة الأساس

* الوحدة النقدية ذات القوة السوائية العامة :

هي الوحدة النقدية بتاريخ التحويل (تاريخ إصدار القوائم المالية ١٢/٣١)

* التحويل هي عملية مبررة ومتداولة ، ويجب إظهار التحويل سنوياً
وهذه العملية تحت "إلزامية الحق الأمام"

هذا

* الرأي السائد في النظم المالية هو مبدأ البيانات المعدلة والمعاد
تدريجياً سنوياً هي معلومات إحصائية تعد إلى جانب القوائم المالية
التاريخية الأساسية لهذه المقارنة واتخاذ القرارات

* ويجب أن تكون عملية التحويل كاملة ← لعدم آثار التحويل على
المشروع والاستفادة الكاملة من مزاي النظام المعدل

تصنيف البنوك القوائم المالية :

البنود النقدية يمر بها تلقائياً بوحدة القياس النقدية الجارية (المالية)
تاريخ تحويل القوائم المالية

أما البنود غير النقدية فتحتاج للتحويل استخدام وحدة النقد ذات القوة الشرائية
العامة وهي وحدة النقد الجارية بتاريخ إعداد القوائم المالية

** تعريف البنوك النقدية :

هي بنود تتحدد قيمتها بعدد معين من وحدات النقد بغير التفرع
التفرعات في الأسهم العامة أو الخاصة

* سجل الأصول النقدية : وهي

- النقدية في المصارف
- الودائع في المصارف
- السلف المقدمة للعاملين
- التأمينات العامة للاسرة
- المليون وأوراق المليون
- الإشتعارات بالسفد (لا الأسهم)

• المخزون المباع مقدماً سعر محدد ولم يتم بيعه.

• الإيرادات المتوقعة المسحقة.

وتحل الخصوم النقدية: وهي:

• السندات والقروض طويلة الأجل.

• الدائنين وأوراق الدفع.

• المصارف حسب الكوّن.

• توزيعات الأرباح.

• المصروفات الإدارية والمالية المسحقة.

→ نلاحظ أن البنية النقدية تأتت بسبب طبعية الحساب

أو العقود القانونية بين المنشأة والغير.

* * تعريف البود غير النقدية:

هي التي لا تغير بنيتها بعد محدد من الوصائل النقدية وتتحل كافة

المناصر غير النقدية غير المذكورة أعلاه.

• الأصول غير النقدية:

• النقدية والودائع في البنوك بعملة أجنبية.

• الديون بعملة أجنبية.

• الاستثمارات في الأسهم (لأنه تتغير قيمتها السوقية).

• المخزون السليم.

• الأصول الناتجة غير الملموسة والمكررة.

• المصروفات المدفوعة مقدماً.

→ نلاحظ أن هذه الأصول غير النقدية لها قيم تتغير بتغير الأسعار.

• الالتزامات غير النقدية:

• الإيرادات المرحلة مقدماً (لأنه التزام بتقديم سلعة أو خدمة مستقرة القيمة).

• القروض والعملاء الأجنبية الدائنة (لأنه سعر الصرف مستقر).

المعدل للبذرة النقدية :

القيمة المعدلة = السع التاريخي \times معامل المعدل

معامل المعدل = الرقم القياسي العام بنهاية الفترة (تاريخ القياس 12/31)

الرقم القياسي العام بتاريخ نشأة البند (حدث مالية مالية شرا)
 \div

معامل طبيعة البند

← قائمة الدخل

أو ← الميزانية

① تعديل المبيعات :

٢) حالة السع بصورة مستقيمة وبجداول متساوية خلال السنة :

يُستبدل متوسط المبيعات المعدلة كمالين

إجمالي مبيعات السنة \times الرقم القياسي العام بنهاية السنة
 متوسط الرقم القياسي العام خلال السنة

مثال :

إجمالي مبيعات السنوية = 250 000 ل.س

ومتوسط الرقم القياسي العام خلال السنة = 125

والرقم القياسي العام بنهاية السنة = 150

القيمة المعدلة للمبيعات = $\frac{150}{125} \times 250000 = 300000$ ل.س

من الامثلة على الممارسات المتوقعة :

فاخرة كهرباء ، ماء ، الخ

البذرة النقدية → الأول ← فائز موة شراية مثلا فائدة مرفه

المضوم ← مكاسب موة شراية مثلا حصلنا على مرفه

• السور النقدية ليست حاجة اليه تعديل

• تقدم حوالم تبير ظاهرة السقم النقدي وهي حوالم مائدة تقدم كانب السقم المالي

• هناك بيانات في قائمة الدخل يربطها بين الميات حاجة لتعديل وهي المروفات البنية

• القوة الشرائية الحالية (الحالية) ← أرقام مائية عامة ← تكلفة تاريخية معدلة ← مستوى عام الأسعار

• الرقم القياسي :
هو رقم نبي يعبر عنه تغير القوة الشرائية بين تاريخي القياس وتاريخ المراسن
الودائع بالعملة الأجنبية :

• هي تير نقدية إلا مع العملات المرتبطة بالعملة الأجنبية مثل : الأردن
الالتزام النقدي :

• المروفات السخرة الدفع و الالتزام مقيد الزجل ← سيصدر نفس المبلغ
← التزام نقدي

• الملتزامات غير نقدية :

• مروفات مرفوعة مقدماً ← فصل على صنفه ولكن صنفه القية في تير نقدي
• الفائدة التي تعود للودائع ← تنذهب للاستثمار (لا تفلل كذا)

• للدلالة على أن القوة الشرائية متنامية ... واللقم سحر ... لدينا المثال التالي :

• صنفه مبلغ للتأمين 10000 ل.ج. وبعد 10 سنة مرفوعة العز
• رجوع لك يا ه ← هذا صنفه ال 10000 ل.ج. قبل وبعد ال 10 سنة نفها ؟
لا ، تغيرت في هائل قوة شراية ← انخفضت القوة الشرائية

• المبيعات السنوية 300.000 ← يرجع على نفس المبلغ ← لذي نقدية
النقدية 200.000

• تحليل ادارة المنشأة للاستثمار الالتزام لأنه سدر قوة شراية أقل
مع العلم أنه الفائدة لا تقطع

• بذلك القياس :

فمنها الفكر الاقتصادي والفكر المحاسبي
والقيمة الجارية ← حيث تتلخص التوقيتية لكن ما زال هناك مشكلة وحدة القياس

• تلك القياس ترتبط ← وحدة القياس النقدي
← بأحد القياس

• والقياس بين القيم

مثال:

استثمرنا أصل بالدين 200000 ل.س ل 3 شهور فهل نزيد الـ 200000
ونفتر العرض مكان قوة شرائية ؟ نعم

مثال آخر :

قد ضاقرنا 200000 ل.س لمدة 6 شهور بفائدة 10٪ فلا حظ :
بعد 6 أشهر يرجع لنا المبلغ 200000 ← نظرًا لارتفاع الأسعار
الحققت القوة الشرائية ← ضاقرنا قوة شرائية

تذكيرة :

• وحدة القياس ← العملة الاسمية ← الليرة السورية
← الرقم القياسي العام ← تمتلك قوة شرائية عامة

• القيمة : نفس معناها بسعر الصرف وهو شكل العرض والطلب

مثال :

أعرضت 100000 لمدة 6 أشهر وبسطا رصداً مقبضات القوة الشرائية رأينا
أنها أصبحت 100 ل.س ← 100000
الآن 140 ل.س ← 140000 وهو المبلغ الواجب سدده لنا
وذلك للحفاظ على القوة الشرائية

مثال :

ليرة الكترونية 100000 ل.س اشتريتها سابقاً واسته 200000 ل.س
فبقيت انخفاض القوة الشرائية أصبحت حاجة لضعف مبلغ قيمة ليرة العملة

تغيرات الأسعار ← عام ← تغير نقدى والحفاظ بالقوة الشرائية
 ← عام ← نتيجة العرض والطلب وتغير أذواق المستهلكين (تكنولوجيا)
 ← نسبى ← ارتفاع نسبة الدين للمستهلك العام للأسعار

لدينا فائض حقيقى فى نظام التكلفة الشرائية

(أ) خطأ وحدة القياس :

هو خطأ ناتج من وحدة القياس القى يجب أن تكون ثابتة

وحدة القياس الوطنية :

هى وحدة قياس محاسبى ، وهى مخزون القيمة

أن الليرة السورية قيمتها مرسومة ← شراعية

← خطأ هذا الخطأ نتيجة تجاهل تغيرات القوة الشرائية

مثال :

إذا كنت سابقاً قادر على شراء سيارة والآن يجب الحفاظ القوة الشرائية

لا أستطيع شراء سيارة واحدة ← فقدت الـ 50٪ من قوة الشرائية

وحدة النقد :

(2) خطأ التوقيت :

هو خطأ لا يعرف بتغير القيم (الصر)

مثال :

شراء بضاعة فى 2013 وارتفاع سعرها بآخر السنة ومنا بيع البضاعة

عام 2014

لتاريخ استقامه الرخ هو 2013 ولكن فى 2014 حقيقته ← تغيرت القيم

انتهت المحاضرة الخامسة

Fourth



السلام عليكم

اليوم سنتحدث عن تعديل المبيعات :

من أجل تعديل الرقم الإجمالي للمبيعات السنوية لابد من التحيز بين حالتين :

1- حالة البيع بصورة منتظمة وبمعدلات متساوية خلال السنة :

قيمة المبيعات = إجمالي مبيعات السنة * الرقم القياسي العام بنهاية السنة

متوسط الرقم القياسي العام خلال السنة

وهذا ما يسمى هنا بالمتحيز الماهجور

هذا القانون يطبق في حال المبيعات منتظمة سواءً أكانت كل السنة ولم تكن

لها دفعات (إيرادات) تتم بصورة غير منتظمة (شهرية، ربعية، نصف سنوية ...)

ولذا تظهر لدينا الحالة الثانية وهي :

2- حالة عدم انتظام عملية البيع خلال السنة :

عندما تكون المبيعات غير منتظمة أي متقلبة خلال السنة من شهر إلى آخر

أو من فصل لآخر ... عندها يتم تعديل مبيعات كل شهر أو ربع

سنة على حدة ... ولكن يجب وجود الرقم القياسي العام لكل فترة

أي لأشهر السنة أو لأرباع السنة

سؤال:

نفترض أن المبيعات السنوية 250000 ل.س وهي موزعة عالمياً بالآتي:

الربع الأول : 42000 ل.س
الربع الثاني : 80000 ل.س
الربع الثالث : 50000
الربع الرابع : 78000

وأن الأرقام القياسية العامة لهذه المبيعات كانت عالمية بالآتي:

105 - 120 - 135 - 145

وبنهاية العام : 150

الحل:

القيمة المعدلة للربع الأول = مبيعات الربع الأول * الرقم القياسي بنهاية العام
الرقم القياسي للربع الأول

$$\leftarrow \text{القيمة المعدلة للربع الأول} = 42000 * \frac{150}{105} = 60000$$

$$\leftarrow \text{القيمة المعدلة للربع الثاني} = 80000 * \frac{150}{120} = 100000$$

$$\leftarrow \text{القيمة المعدلة للربع الثالث} = 50000 * \frac{150}{135} = 55555.55$$

$$\leftarrow \text{القيمة المعدلة للربع الرابع} = 78000 * \frac{150}{145} = 80689.65$$

$$\leftarrow \text{المجموع} \quad 250000 \quad 296245.2 \text{ ل.س}$$

ملاحظات:

نلاحظ أن القيمة المعدلة للمبيعات السوقية على أساس ربع سنوي
اختلفت عن القيمة المعدلة للمبيعات على أساس الحوزة القياسية العام
(بالمثل بالمقارنة بالأسواق)

حيث نقيمت بمقدار:

$$300000 - 296245.2 = 3754.8 \text{ ل.س}$$

عبدالناظر:

النتيجة الثانية والبالغة 296245.2 هي أدلة لأن المبيعات السوية
غير منتظمة.

• وقد اخضع المبلغ بالرقم من أن المبيعات التاريخية هي نقدا، يجب أن
مبيعات النصف الثاني من العام أكبر من جهة وأن المعاملات المتزايدة
في الربع الثالث والرابع أهم من معاملات الربع الأول والثاني

• ولو كان العكس لكان رقم المبيعات المصدر المجهول لكل تحليل أكبر من
300000 لاسي

• وللمعالجة الفرق بين الرقم المعدل والرقم التاريخي في حال تطبيق محاسبة
السوية العام للأسعار أمورا في دفاتر المحاسبة تكون:

50000 من م/تعديلات السوية العام للأسعار 12/31
50000 الم/المبيعات
إيجان تعديلات السوية العام للأسعار للمبيعات

حيث أن:

$$\text{الفرق} = \text{المبلغ المعدل} - \text{المبلغ التاريخي (المبيعات السوية)}$$

$$50000 = 250000 - 300000 =$$

ملحوظة:

يصح حساب المبيعات بعد تعديل القيمة السوية:

$$300000 = 50000 + 250000$$

أي: يصبح فيما لو كان م/التعديلات = 296245.2 - 250000 = 46245.2

← حساب المبيعات = 250000 + 46245.2 = 296245.2 لاسي

* ملحق هام *

تم فتح حساب قسيلات المصروف العام للأشهر ، حيث يكون هذا الحساب
مدينياً أو دائئياً حسب طبيعة المصروف التاريخي ... فإذا كانت
٢- المصروف دائئياً: مثل (مضوم ، إيراد ...)
يكون القدري مدينياً

٣- المصروف مدينياً: مثل (مصاريف ، أضرار ...)
يكون القدري دائئياً

ويكون رصيد هذا الحساب بعد إجراء القدري اللازم يكافئ المصروف الدائئ والمدين
مادي للصفر

والآن سننقل إليه :

② تعديل الإيرادات الأخرى

يتم تعديل عناصر الإيرادات الأخرى التي يتم تحصيلها أو استحقاقها بصورة
منقطعة ومقارنة على مدار الفترة المحاسبية مثل :
الإيجار الدائئ والقوائد الدائئ ... والنحو التالي :

القيمة المطلقة = بند الإيراد * الرقم القياسي العام بنهاية الفترة المحاسبية
سواء الرقم القياسي العام خلال الفترة

إذا هنا تقررت أنها خلال العام ← تأخذ المتوسط (في العام)
ويكون حساب القسيلات ← مدينياً

أما بالنسبة لعناصر الإيرادات الأخرى التي تحققت أو يحق تحصيلها بصورة
تدريجية أو مقسمة مثل :
المصروف الدائئ ، إيرادات الأوراق المالية ، أرباح رأسمالية ، ...

القيمة المعدلة = بند الإيراد * الرقم القياسي العام بنهاية الفترة المحاسبية
الرقم القياسي العام بتاريخ تحصيل أو تحقق الإيراد

و يتم تعديل عنصر الإيراد المعين في الفاتر المحاسبية :

xx من م/ بعدلات التكلفة العام للأصول
xx الك/ بند أو عنصر الإيراد

والآن تنتقل لـ :

(3) تعديل التكلفة البضاعة المباعة و مخزون البضاعة

يتم تعديل تكلفة البضاعة المباعة و مخزون بضاعة آخر المدة (12/31) مثال
مما تم تعديل المواد المستخدمة في الإنتاج و مخزون المواد في آخر المدة
لذا سنكتفي بمطابقة :

- تكلفة البضاعة المباعة أو تكلفة الإنتاج المباع
- و مخزون آخر المدة من البضاعة أو الإنتاج العام

و يتم إجراء التعديل اللازم وفق تقلبات الأسعار حسب طريقة القياس
أو التقييم المسبقة أي : تختلف باختلاف ^① طريقة الجرد المسبقة و ^② طريقة
صرف مخزون :

(أ) طريقة الوارد أولاً الصادر أولاً FIFO

(ب) الوارد أخيراً الصادر أولاً LIFO

(ج) المتوسط المرجح

هذه الطرق الرئيسية لسرف مخزون

طريقة الجرد هي :

(1) - الجرد الدوري (النهائي)

(2) - الجرد المستمر (الرأسم)

والآن سنتحدث عن :

(٢) طريقة الوارد أولاً صادر أولاً (Fifo) وفق الجرد الرأسم (المستمر) :

• في ظل الجرد المستمر تكون تكلفة البضاعة المباعة تتألف من :

مخزون أول السنة ١/١ + جزء من المشتريات

• بينما مخزون آخر السنة يتألف من :

أحدث المشتريات لأن فترة التخزين قليلة

• وبالتالي تعديل تكلفة البضاعة المباعة يجب :

(أ) تعديل تكلفة مخزون أول السنة :

معامل التعديل له = $\frac{\text{الرقم القياسي العام بآخر السنة}}{\text{الرقم القياسي العام بأول السنة}}$

الرقم القياسي العام بأول السنة

(ب) تعديل الجزء المباع من المشتريات :

معامل التعديل لها = $\frac{\text{الرقم القياسي العام بآخر السنة}}{\text{متوسط الرقم القياسي العام خلال السنة}}$

متوسط الرقم القياسي العام خلال السنة

بشرط أن تكون :

المشتريات منتظمة ومتكررة فلاك تحول أو أرباع السنة

مثال :

نفترض أن مخزون أول السنة 50000 ل.س. والجزء المباع من المشتريات خلال السنة

280000 ل.س. وقد بلغت تكلفة البضاعة المباعة 300000 ل.س.

وأن طريقة التقييم المتبعة هي الر.ف.ف.ر.

وأن الرقم القياسي العام للأشهر في أول السنة = 125

ومتوسط الرقم القياسي العام خلال السنة = 140 ، وبذلك آخر السنة = 150

المطلوب:

1- تعديل تكلفة البضاعة المباعة لأثران حائز الدخل

2- تعديل مخزون آخر المدة لأثران الزائغ

الحل:

(أ) تعديل تكلفة البضاعة المباعة:

البيان	التكلفة التاريخية	صالح التعديل	التكلفة المعتمدة
مخزون أول المدة	50000	$\frac{150}{125} *$	60000
+ المخزون المباع من المشتريات	250000	$\frac{150}{140} *$	267857
تكلفة البضاعة المباعة	300.000		327857

(2) تعديل مخزون آخر المدة:

(أ) إذا كان معدل دوران المخزون مرتفع وفترة التخزين قليلة

مخزون آخر المدة لا يحتاج إلى تعديل لأنه مفقود بأحدث المشتريات

أو (ب) إذا كانت فترة التخزين كبيرة وكان معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال فترة التخزين كبيراً فإن الرقعة تقتضي تعديل مخزون آخر المدة ... على النحو التالي:

التكلفة المعتمدة للمخزون آخر المدة = مخزون آخر المدة * الرقم القياسي آخر السنة
مؤخذ الرقم خلال السنة

مخزون آخر المدة = تكلفة مخزون أول المدة + إجمالي المشتريات - تكلفة البضاعة المباعة

$$\text{مخزون آخر المدة} = 50000 + 280000 - 300000 = 30000$$

$$\leftarrow \text{التكلفة المبردة المخزون آخر المدة} = 30000 * \frac{150}{140} = 32143$$

وتكون مئود التعديل :

$$27857 \text{ صمد تكلفة البضاعة المباعة} \quad 12/31$$

$$27857 \text{ الكا/ تعديلات المستوفى العام للأسعار}$$

العرف هو التعديل والتعديل دائن لأن لآفة البضاعة المباعة هي مدينه
المعدل - التعديلات = العرفه

$$\leftarrow 327857 - 300000 = 27857$$

$$2143 \text{ صمد مخزون آخر المدة} \quad 12/31$$

$$2143 \text{ الكا/ تعديلات المستوفى العام للأسعار}$$

العرف هو التعديل والتعديل هو دائن لأن مخزون آخر المدة هو مدينه
المعدل - التعديلات = العرفه

$$= 32143 - 30000 = 2143$$

والآه منتقل الجله :

طريقة الوارد أولاً صادر أولاً Fifo وفن المبرد الدوس (النهائيه):

في حال اتباع أسلوب المبرد النهائي فإن سبيل تكلفة البضاعة
المباقة ومخزون آخر المدة يتم وفقاً للأسس السابقة ولكن يتألف
شك قائمة التعديل ...

يجب أولاً:

- (1) تعديل تكلفة البضائع المباعة للبيع
- (2) ثم طرح مخزون آخر المدة الثاني، والمعدل
- (3) لنقل للتكلفة البضاعة المباعة التاريخية والمعدلة

مثال: وبالمعونة للمثال السابق وبفرض تطبيق الـ FIFO وفق أساليب الجرد النهائي:

الحل:	البيانات	التكلفة التاريخية	معدل التعديل	التكلفة المعدلة
مخزون أول المدة	50000	$\times \frac{150}{125}$		60000
+ مخزون المشتريات	280000	$\times \frac{150}{140}$		300000
تكلفة البضاعة المباعة للبيع	330000			360000
- مخزون آخر المدة	30000	$\times \frac{150}{140}$		32143
تكلفة البضاعة المباعة	300000			327857

ملاحظة: همام

افترضنا أنه المشتريات منتظمة ومتكررة على مدار السنة وأن مدة التخزين طويلة، لذلك تم تعديل مخزون آخر المدة باستخدام معامل التعديل التام.

الرمز القياسي العام آخر السنة = معامل التعديل

متوسط الرمز القياسي العام خلال السنة

أي عتمة معاكبة محزون آخر المرة على أساس أنه جزء من المشتريات
تم اقتناؤه وسطياً في منتصف العام.

ولكن إذا كانت فترة التزني صغيرة أقل من شهر :
فإن عدم تعديل محزون آخر المرة لا يؤثر في الربح بكل جوهري ولذلك
يمكن عدم إجراء التعديل

في هذه الحالة :
فإن المبلغ العرفي بغير المعدل و التاريخي لمحزون آخر المرة يمكن فهمه
من تكلفة المشتريات المدة حتى تبقى تكلفة البضاعة المدة كما
التي أعلاه يعني :

$$32143 - 30000 = 2143$$

يعني :
في حال الفترة أقل من شهر لا فائدة محزون آخر المرة

وقد افترضنا أعلاه أن المشتريات عتمة على دفعات منتظمة ومتكررة
ويكن إذا كانت :

المشتريات غير منتظمة على مدار السنة وغير متكررة بانتظام لكنها
موسمية وغير ذلك فإن الأمر يقتضي في هذه الحالة تعديل تكلفة المشتريات
سواء بتعديل أسلوب الجرد المستمر أو الدوري على أساس شهري أو ربعي

سؤال : بالعودة للمثال السابق :
وبفرض أن محزون أول المرة 30000 ل.س وأن إجمالي المشتريات
280000 ل.س موزع على أربع السنين كما يلي :

الربع الأول 65000

الربع الثاني 40500

الربع الثالث 102000

الربع الرابع 72500

330216

300.000

تكلفة البضاعة الباقية

31034

=

150

145

x

30000

مخزون آخر المدة

ملاحظات:

• نلاحظ أن النتيجة أقل من القيمة الحقيقية على أساس متوسط

الرقم القياسي العام.

• هذا لا يوجب متوسط رقم قياسي لأنه غير منظم للشركات.

• مخزون آخر المدة: نجد أن معامل التحويل بقوه في المقام هو نفسه وجزء من

مشتريات الربع الرابع لأن 300000 هجنت 42500 وفي النتيجة لأن مشتريات

الربع (1) و (2) و (3) كلها بيعت صافي الـ 42500 فكل ما أبقى

أولاً أقوم ببيع

150

آخر السنة

145

مشتريات الربع الرابع

لذا يكون معامل التحويل =

القيمة:

30216 = تكلفة بضاعة مبادى

30216 الى 300000 مستوى عام للأسعار

الفرق:

330216 - 300000 = 30216

1034 من 300000 آخر المدة

1034 الى 300000 مستوى عام للأسعار

الفرق = 31034 - 300000 = 1034

ج) التقييم باستخدام أسلوب الجرد النهائي (الدوري):

البيان	التكلفة التاريخية	معدل التقييم	تكلفة تاريخية معدلة
مخزون أول السنة	50000	$\times \frac{150}{125}$	60000
+ صافي المشتريات:			
الربع الأول	65000	$\times \frac{150}{130}$	75000
الربع الثاني	40500	$\times \frac{150}{135}$	45000
الربع الثالث	102000	$\times \frac{150}{144}$	106250
الربع الرابع	72500	$\times \frac{150}{145}$	75000
- تكلفة البضاعة المباعة	330000	$\times \frac{150}{145}$	361250
= مخزون آخر السنة	(30000)	$\times \frac{150}{145}$	(31034)
- تكلفة البضاعة المباعة	300000		330216

ملاحظة:

عندما ترتفع تكلفة البضاعة المباعة ← تنخفض مخزون آخر السنة.

والآن سنتقل إلى:

(ب) طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً LIFO:

هذه الطريقة تقوم على أساس أن البضاعة أو المواد التي تشتري وتسلم أخيراً يتم بيعها أو صرفها أولاً.

وتكلفت البضاعة المباعة تتألف من:

- (1) جزء من المشتريات أو المشتريات بالكامل في المشتريات
- (2) وجزء من مخزون أول المدّة (حسب حجم مخزون آخر المدّة)

و مخزون آخر المدّة تتألف من:

(1) مخزون أول المدّة

(2) المجموع برأسمان للمشتريات

أو سيؤدي مخزون أول المدّة أو سيؤدي جزءاً من مخزون أول المدّة.

وهذا كله مرتبط بحجم مخزون آخر المدّة فقد يكون أكبر من مخزون أول المدّة أو العكس.

عملية التحويل للبيانات التاريخية على أساس تغيرات التكلفة العام للأشياء هي نفسها ويمكن تبسيط عمليات التحويل باستخدام المعاملات فتألف حسب طريقة LIFO

و عملية تحويل المشتريات أو جزء منها يربط بانتظام أو عدم انتظام الشراء خلال السنة.

لأنه الشراء بصورة منتظمة خلال العام يسمح باستخدام متوسط الرّمم القياسي العام في حساب التحويل.

ولكن عندما يكونه الشتريات غير منتظمة نستخدم معامل التعديل:
 $\text{معامل التعديل} = \frac{\text{الرقم القياسي عند نهاية العام}}{\text{الرقم القياسي في تاريخ نشأة البند أو تاريخ دفعة الشراء}}$

أو الرقم القياسي العام
 للشهر أو الربع السنة

مثال:

نفترض أن مخزون أول السنة 65000 ومخزون آخر السنة 71750
 وأن شتريات الربع الأول 74250 وشتريات الربع الثاني 98000
 وشتريات الربع الثالث 145000 وشتريات الربع الرابع 75000 لبي

وأن الأرقام القياسية العامة المطلوبة للبيان السابقة هي: عالوي:
 100 ، 160 ، 135 ، 140 ، 145 ، 150

فيذا علمت أن المنشأة تستخدم LIFO والمطلوب:

- 1) تعديل تكلفة البضاعة المباعة ومخزون آخر السنة لشتران قائمة الدخل والميزانية باستخدام الجرد المتحرك
- 2) تعديل تكلفة البضاعة المباعة ومخزون آخر السنة باستخدام أسلوب الجرد النهائي

الحل:

1) التعديل بموجب الطلب الأول:

البيان تكلفة تاريخية معامل التعديل تكلفة تاريخية معدلة

أولاً: تعديل تكلفة البضاعة المباعة:

$$\text{شتريات الربع الرابع} = \frac{75000}{150} \times 160 = 80000$$

$$\text{شتريات الربع الثالث} = \frac{145000}{145} \times 160 = 160000$$

$$\text{مشتريات الربع الثاني} = \frac{160}{140} \times 98000 = 112000$$

$$\text{جزء مشتريات الربع الأول} = \frac{160}{135} \times 67500 = 80000$$

$$\text{تكلفة البضاعة المباعة} = 385500$$

$$432000$$

ثانياً : تعديل مخزون آخر المدة :

$$\text{مخزون أول المدة} = \frac{160}{100} \times 65000 = 104000$$

$$+ \text{جزء من مشتريات الربع (1)} = \frac{160}{135} \times 67500 = 8000$$

$$\text{مخزون آخر المدة} = 71750$$

$$112000$$

ملحوظة :

احتسبت تكلفة البضاعة المباعة التاريخية كما يلي :

مخزون أول المدة + المشتريات = تكلفة البضاعة المباعة + مخزون آخر المدة

$$\text{تكلفة البضاعة المباعة} = \text{مخزون أول المدة} + \text{المشتريات} - \text{مخزون آخر المدة}$$

$$= 65000 + (74250 + 98000 + 145000)$$

$$385500 = 71750 - (75000)$$

ملاحظة أخرى : تكلفة البضاعة المباعة :

جزءاً منها من مشتريات الربع (1) لأنه جميع مشتريات الربع (2) و (3) و (4)

بمقتضى مبدأ LIFO فيبقى جزء من مشتريات الربع (1)

و جزء آخر ذهب لمخزون آخر المدة :

ملاحظة:

مستويات الربع الأول = مخزون ١٢/٣١ + مخزون ١/١ = الجزء المباع من مستويات الربع الأول
 $67500 = 65000 + 71750 - 74250$

مستويات الربع الأول = الجزء المباع من مستويات الربع الأول = الجزء الباقي من مخزون
 آخر المدة (مستويات

الربع الأول) $67500 - 74250 = 6750$ لـ

(ح) التعديل بموجب الحرد الدوري:

البيان تكلفة تاريخية معاملة التعديل تكلفة تاريخية معدلة

مخزون أول المدة $65000 \times \frac{160}{100} = 104000$

+ المستويات :
 الربع الأول $7420 \times \frac{160}{135} = 88000$

الربع الثاني $98000 \times \frac{160}{140} = 112000$

الربع الثالث $145000 \times \frac{160}{145} = 160000$

الربع الرابع $75000 \times \frac{160}{150} = 80000$

تكلفة البضاعة المتمة للبيع 457250

بمقتضى مخزون آخر المدة:

مخزون أول المدة $(65000) \times \frac{160}{100} = (104000)$

الجزء المضاف من مستويات الربع (أ) $(6750) \times \frac{160}{135} = (8000)$

432000

تكلفة البضاعة المباعة 385500

وهكذا تكون لدينا نفس النتائج من خلال تعديل تكلفة البضاعة المباعة
ومخزون آخر المدة على أساس تقلبات المستوى العام للأسعار
بموجب أسلوب الجرد المستمر، النهائي ولكن لكل القائمة
وتلبي التقييم المالي السابقة خلافه حسب طبيعة التقييم
والأسلوب الجرد المعتمد.

ملاحظات:

- ① ان أي زيادة في التكلفة البضاعة المباعة سيؤدي إلى نقص في مخزون آخر المدة
..... سيكون لدينا ثلاثة احتمالات:
- ٢) بضاعة آخر المدة < بضاعة أول المدة ← تكلفة البضاعة المباعة
عصرًا من المشتريات
- ٣) بضاعة آخر المدة = بضاعة أول المدة ← تكلفة البضاعة المباعة = المشتريات
- ٤) بضاعة آخر المدة > بضاعة أول المدة ← تكلفة البضاعة المباعة =
إجمالي المشتريات + جزء من مخزون أول المدة
- ② وفي حال أن السنة الجارية هي أول سنة يتم تعديل مؤامليها المالية أي
أول السنة يتم فيها إدخال نظام المحاسبة عن تغييرات المستوى العام
الأسعار .. فإن:
- تكلفة مخزون أول المدة المعدلة = مخزون أول المدة × الرقم القياسي بنهاية السنة
الرقم القياسي بتاريخ الإقضاء
- و لكن إذا كان النظام مفادًا من قبل فإن تكلفة مخزون أول المدة المعدلة =

مخزون أول المدة × الرقم القياسي بنهاية السنة
الرقم القياسي العام بداية السنة

والتي تنتقل إلى :

(ج) طريقة متوسط التكلفة المرجح :

تفترض هذه الطريقة أن مخزون أول الفترة يندمج كلياً مع المشتريات
← تكلفة البضاعة المباعة و مخزون آخر الفترة يتم تقويمها على أساس
متوسط تكلفة واحد هو متوسط التكلفة المرجح.

يجب تعديل أولاً :

(1) تكلفة البضاعة المتاحة للبيع

(2) ثم تحدي تكلفة البضاعة المباعة المعدلة و مخزون آخر الفترة المعدل

تكلفة البضاعة المتاحة المباعة المعدلة *
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع التارخية

= تكلفة البضاعة المباعة المعدلة

تكلفة مخزون آخر الفترة المعدلة = تكلفة البضاعة المتاحة *
تكلفة مخزون آخر الفترة التارخية
للبيع المعدل
التارخية

مثال :

لتفترض أن البيانات التالية تتعلق بإحدى المنشآت الاقتصادية عن إحدى
الفترات :

مخزون أول الفترة 150.000 ل.س. و إجمالي المشتريات خلال الفترة 400.000 ل.س.
و أن هذه المشتريات تمت بصورة منتظمة ومتساوية خلال الفترة
المحاسبية.

وقد قدرت تكلفة بضاعة آخر المدة بـ 125000 ل.س.
وتفترض أن الرقم القياسي العام في أول السنة 125 وفي آخر السنة 158
وأن متوسط الرقم القياسي العام خلال السنة 150
المطلوب:

تحويل تكلفة البضاعة المباعة ومخزون آخر المدة علماً أن المنشأ
يستخدم طريقة متوسط التكلفة المرجح

الحل:

- تكلفة البضاعة المباعة التاريخية = $100000 + 400000 - 125000 = 375000$ ل.س.

البيان تكلفة تاريخية معامل التحويل تكلفة تاريخية معدلة

مخزون أول المدة 100000 $\times \frac{180}{125}$ = 144000

+ إجمالي المشتريات 400000 $\times \frac{180}{150}$ = 48000

- تكلفة البضاعة المتامة للبيع 500000

624000

- تكلفة البضاعة المباعة المعدلة = المتامة المعدلة \times التكلفة التاريخية
المتامة التاريخية

• " " " " = $\frac{375000 \times 624000}{500000} = 468000$ ل.س.

- تكلفة مخزون آخر المدة المعدلة = المتامة المعدلة \times آخر المدة التاريخية
المتامة التاريخية

• " " " " = $\frac{125000 \times 624000}{500000} = 156000$ ل.س.

والتي تستقل الجاه:

(4) بتعديل الأصول السابقة ومخيماته استهلاكها

إن تعديل الأصول السابقة المادية والمعنوية وأرصدة مخيماته الاستهلاك المتعلقة بها يتم ← لتوازن الميزانية

الامتيازات أقطار الاستهلاك السنوية يكون ← لتوازن قائمة الدخل

* وتطلب إجراءات التعديل للأصول السابقة ← جهداً وضربة عند إدخال نظام محاسبة المئونة العام للأعمال لأول مرة . نقرأ آلا:

- (1) ضرورة تبويب الأصول السابقة حسب نوعها
- (2) تم جعل كل نوع منها وتبويبها إلى فئة أو إلى مجموعات معينة حسب تاريخ مكان
- (3) يجب تحديد فروع الاستهلاك لكل مجموعة منها

← ثم تعديل التكلفة التاريخية للأصول السابقة والمجموعة المكونة لها وأرصدة مخيمات الاستهلاك الخاصة بها وتعديل استهلاكها السنوية التاريخية

قاعدة عامة:

يتم فيه التعديل الرقم العائلي العام بتاريخ اقتناء الأصول
و يتم هذا الرقم نفسه في تعديل مخيماته الاستهلاك المرتبطة
بها بشكل موافق

مع ملاحظة ما تم ترجمته وسيفي وتغير مخيماته الاستهلاك للأصول
المزمنة أو المباشرة وتسويتها أصولاً

← ويمكن عند المجموعات عند اقتناء بنهاية شهر أو ربع أو حتى نهاية العام
وملاحظة إذا كانت معدلات ارتفاع المئونة العام للأعمال قليلة

و كانت مكونات المجموعة تتألف من عدة كبيرة من لأن ذلك يؤدي
إلى أنه لن يؤثر في دفع التعديل جوهرياً

وهناك طريقتان لتعديل الأصول الثابتة واستهلاكها السنوي للأغراض
قائمة الدخل :

(1) تعديل تكلفة الأصل التاريخية ورصيد خصمه الاستهلاك له وتم احتساب
في الاستهلاك على أساس السلفة المعدلة.

(2) أن يتم احتساب في الاستهلاك على أساس التكلفة التاريخية ومن ثم
معدله باستخدام الرقم القياسي العام المناسب
طرح الاستهلاك الأصلية :

* طريقة القسط الثابت

* طريقة القسط المتناقص

(3) التعديل باستخدام طريقة القسط الثابت :

مثال :

لدينا رصيد تكلفة الآلات التاريخية 450000 ل.س. وأن هذه الآلات حسب
تاريخ البدء باستثمارها تتألف من ثلاثة مجموعات وهي :

المجموعة الأولى تكلفتها 100.000 وتاريخ بدء استثمارها 1/7/1997

المجموعة الثانية تكلفتها 150.000 وتاريخ بدء استثمارها 1/1/2000

المجموعة الثالثة تكلفتها 200.000 وتاريخ بدء استثمارها 1/1/2002

معدل الاستهلاك 5٪ السنوي بالآلات وفق القسط الثابت

المطلوب :

إجراء التعديلات اللازمة وفق تقرير المصولة العام لإصدار الميزان
ومحسمات الاستهلاك والاستهلاك لأغراض الميزانية وقائمة الدخل

عن المرة المنتهية بتاريخ 31/12/2004

علماً أن الرقم القياسي العام للأسمدة بتاريخ 1/7/1997 بلغ 125
وفي 1/1/2000 بلغ 150 وفي نهاية الربع الثالث 2002
بلغ 200 وفي نهاية عام 2004 بلغ 375

الحل:

يمكن تعديل التكلفة التاريخية للأصول وإحداث فارق الاستهلاك
المعدل مباشرة على أساس التكلفة التاريخية المعدلة كما يلي:

التكلفة التاريخية المعدلة = البند التاريخي × $\frac{\text{الرقم القياسي العام بنهاية سنة القياس}}{\text{الرقم القياسي العام بتاريخ نشأة البند}}$

$$\text{للمجموعة الأولى من الآلات} = 100000 \times \frac{375}{125} = 300000$$

$$\text{للمجموعة الثانية من الآلات} = 150000 \times \frac{375}{150} = 375000$$

$$\text{للمجموعة الثالثة من الآلات} = 200000 \times \frac{375}{200} = 375000$$

المجموع 1050000

450000

المجموع

وبالتالي:

فارق الاستهلاك المعدل = تكلفة الآلات المعدلة × 10٪

$$105000 = 10\% \times 1050000$$

أو: يمكن تعديل فارق الاستهلاك التاريخي والوصول إلى المبلغ المعدل
نفسه كما يلي:

$$\text{استهلاك المجموعة الأولى} = 10000 = 10\% \times 100000$$

$$\text{استهلاك المجموعة الثانية} = 15000 = 10\% \times 150000$$

$$\text{استهلاك المجموعة الثالثة} = 20000 = 10\% \times 200000$$

45000

استهلاك الآلات التآكلية

تفصيل استهلاك الآلات:

$$\text{المجموعة الأولى} = \frac{375}{125} \times 10000 = 30000$$

$$\text{المجموعة الثانية} = \frac{375}{150} \times 15000 = 37500$$

$$\text{المجموعة الثالثة} = \frac{375}{200} \times 20000 = 37500$$

105000

مصارف الاستهلاك المعدل

ولاستكمال التعديل للاغراض قائمة المركز المالي بتاريخ 31/12/2004
لابد أيضاً من تعديل محفظة استهلاك الآلات ... لذا فقد الجداول التالية:

الآلات التكلفة وما الاستهلاك عدد سنوات / صنفه معاملة لتعديل / صنفه
التآكلية السنوية 10% الاستهلاك الآلات المعدل

مجموعة (1)	100000	10000	7.5	75000	$\frac{375}{125}$	225000
------------	--------	-------	-----	-------	-------------------	--------

مجموعة (2)	150000	15000	5	75000	$\frac{375}{150}$	187500
------------	--------	-------	---	-------	-------------------	--------

مجموعة (3)	200000	20000	1.25	25000	$\frac{375}{200}$	46875
------------	--------	-------	------	-------	-------------------	-------

المجموع	450000	45000		175000		459375
---------	--------	-------	--	--------	--	--------

ملاحظات:

عدد السنوات:

- مجموعة (1) = من 1/1/1997 ← 31/12/2004 = 7.5 سنة
 مجموعة (2) = من 1/1/2000 ← 31/12/2004 = 5 سنة
 مجموعة (3) = من 1/1/2002 ← 31/12/2004 = 1.25 سنة

رصيد مخزون الاستهلاك = قطاع الاستهلاك × عدد السنوات
 بالتطبيق:

$$\text{مجموعة (1)} = 7.5 \times 10000 = 75000$$

$$\text{مجموعة (2)} = 5 \times 15000 = 75000$$

$$\text{مجموعة (3)} = 1.25 \times 20000 = 25000$$

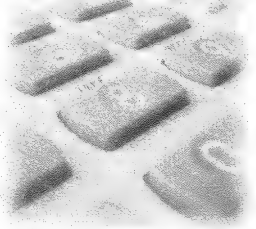
رصيد مخزون الاستهلاك المعدل = رصيد مخزون الاستهلاك × معامل التعديل
 بالتطبيق:

$$\text{مجموعة (1)} = \frac{375}{125} \times 75000 = 225000$$

وهكذا لبقية المجموعات:

انتهت المحاضرة السادسة

Fourth



السلام عليكم ..

سنقوم باذن الله اليوم من الفصل الثالث ..
والآن سنكمل طريقة الاستهلاك .. فتتضمن طريقة
الاستهلاك القسط الثابتة .. والثانية :

(ب) التحويل باستخدام طريقة القسط المتناقص :

حسب الرصيد الدفري (التاريخي) كما يلي :

ر د = ت (١ - ع) ن

حيث :

ر د : رصيد دفري للأصول الثابتة

ت : التكلفة التاريخية

ع : معدل الاستهلاك (الفائدة)

ن : عدد السنوات من تاريخ الاقتناء حتى تاريخ القياس

مثال :

تقرر من أن التكلفة التاريخية للأداة هي 200.000 ل.س

وتم اقتنائها في 1/1/2001

فاذا علمت أن معدل الاستهلاك السنوي ٥٪ ، وطريقة الاستهلاك المطبقة

هي طريقة القسط المتناقص

المطلوب :

اجراء تعديل لتكلفة الآلات ومخيماتها وقسط استهلاكها لتتوافق

الميزانية وقائمة الدخل عن عام 2007 على أساس تقديرية المستوى

العام للآسفار

علماً أن الأرقام المالية العامة هي:

في 1/1/2007 : 130

في 31/12/2007 : 325

الحل:

• الرصيد الفعلي 1/1/2007 = $200000 (1 - 10\%)^6 = 106288.2$ ل.ب.

• وطأ الاستهلاك التاريخي عن عام 2007 = الرصيد الفعلي \times معدل الاستهلاك

= $106288.2 \times 10\% = 10628.82$ ل.ب.

• وطأ الاستهلاك المعدل عن عام 2007 = $10628.82 \times \frac{325}{130} = 26572$ ل.ب.

• الرصيد تكلفة الآلات في 31/12/2007 التاريخي = الرصيد الفعلي - وطأ الاستهلاك

= $106288.2 - 10628.82 = 95659.38$

• في صمد استهلاك الآلات في 31/12/2007 = تكلفة تاريخية - الرصيد السابق

= $200000 - 95659.38 = 104340.62$

• التكلفة التاريخية المعدلة للآلات = $200000 \times \frac{325}{130} = 500000$

• مخير الاستهلاك المعدل = $104340.62 \times \frac{325}{130} = 260851.55$

والثمة لأفق مثال كامل أكثر...

مثال : تقدر منه أن التكلفة التاريخية للألات 250000 ل.س. وأزرا تتألف من مجموعة المجوهرات الأثنية تكلفتها التاريخية 100.000 ل.س. وتاريخ امتثالها 1/1/1991 والمجموعة الثانية تكلفتها 150000 ل.س. وتاريخ امتثالها في 1/1/2000 فإذا علمت أنه طريقة الاستهلاك المتبعة هي طريقة القسط المتناقص بحول 10٪ استهلاك سنوي

المطلوب:

تقدير تكلفة الألات التاريخية ومخمسها وقسط استهلاكها السنوي
لأغراض الميزانية وقائمة الدخل عن عام 2004 علمت أن
تغيرات المستوى العام للأسعار
علمت أنه الأرقام القياسية العامة هي مايلي:

في 1/1/1998 ← 130

31/12/2004 ← 325

في 1/1/2000 ← 205

الحل:

(أ) التقدير للمجموعة الأثنية من الألات:

(د = ب - أ - ع) ن

الرصيد الدفترى = 100.000 (1 - 10٪)⁶ = 53144.1 ل.س. في 1/1/2004

قسط الاستهلاك التاريخي عن عام 2004 =

53144.1 × 10٪ = 5314.41

قسط الاستهلاك المعدل في عام 2004 =

= 5314.41 × $\frac{325}{130}$ = 13286

رصيد تكلفة الألات في 31/12/2004

= 53144.1 - 5314.41 = 47829.69

في حساب استهلاك الآلات في 31/12/2004 = تكلفة الإمتلاك - 100.000 = 48829.69 - 31.70 = 52170.31

وبالتالي:

التكلفة التاريخية المعدلة المجموعة الأولى:

$$250000 = \frac{325}{130} \times 100000$$

في حساب استهلاك المعدل لهذه المجموعة:

$$130425.77 = \frac{325}{130} \times 52170.31$$

ملاحظة:

ويمكن حساب قسط الاستهلاك المعدل بطريقة ثانية:

الرصيد الافتراضي في 1/1/2004 = 53144.1
 الرصيد الافتراضي المعدل في 1/1/2004

$$132860.25 = \frac{325}{130} \times 53144.1$$

قسط الاستهلاك المعدل = $132860.25 \times 10\% = 13286$

(2) التحويل للمجموعة الثانية من الآلات:

الرصيد الافتراضي في 1/1/2004 = $150000 - (1 - 10\%) \times 9841.5 = 9841.5$
 قسط الاستهلاك التاريخي = $9841.5 \times 10\% = 984.15$
 قسط الاستهلاك المعدل = $9841.5 \times \frac{325}{205} = 15602.37$

رصيد الآلات الافتراضي في 31/12/2004 = $9841.5 - 9841.5 = 88573.5$
 في حساب استهلاك الآلات بتاريخ 31/12/2004 =

$$61426.5 = 88573.5 - 150000$$

التكلفة التاريخية المعدلة = $150000 \times \frac{325}{205} = 237804.87$

وحيث إن إهلاك المدل :

$$= 61426.5 \times \frac{325}{205} - 47383.47 = 97383.47$$

والتي يمكن تلخيص نتائجها بـ :

$$15155 = 9841.50 + 5314.41 =$$

$$28888 = 13286 + 15602.37 =$$

$$250000 = 150000 + 100000 =$$

$$487805 = 237804.87 + 25000 =$$

$$113596.81 = 61426.5 + 52170.31 =$$

$$97383.47 + 130225.77 =$$

$$227609 =$$

ملاحظة :

على التحويل من على أساس القوة الشرائية لعملة القياس النقدي

المطابقة المحاسبية لتقديرات المستوى العام للأسعار هي :

$$237805 \text{ من ماراتنة}$$

$$237805 \text{ إلى م / لتقديرات المستوى العام للأسعار}$$

$$237805 = 250000 - 487805 =$$

$$13732 \text{ م / إهلاك الآلات}$$

$$13732 \text{ إلى م / لتقديرات المستوى العام للأسعار}$$

$$13732 = 15156 - 28888 =$$

١١٤٥١٢ صدر / مقدرات المسوّن العام للأسعار

١١٤٥١٢ الى / مخمّل اسهلاك الآلات

الفرق = ٢٢٧٦٥٩ - ١١٣٥٩٧ = ١١٤٥١٢

ملاحظات :

بما أنّ حساب الاستهلاك واسهلاكها مديّة ← حساب المقدرات دائيّة
وحساب مخمّل الاستهلاك دائيّة ← حساب المقدرات مديّة

ننتقل الآن إلى :

(٥) الاستمارات في الأوراق المالية :

• إن الاستمارات في الأسهم والسندات المحفظة بها حق تاريخ الاستحقاق
تعتبر أصولاً غير نقدية وتصل لأثمانه الميزانية

• ولأنه تعديل للقيمة الاستمارات ← يجب تحليل مكوناتها على تاريخ
الامتياز وتعديل كل مجموعة متباعدة منها باستخدام معامل التعديل اللازم

معامل التعديل = $\frac{\text{الرمم القياسي العام بتاريخ إصدار القوائم المالية}}{\text{الرمم القياسي العام بتاريخ امتياز كل مجموعة}}$

• وإذا كانت الاستمارات تشتري بصورة متكررة ومنظمة يكن عندئذ التقييم على
متوسط الرمم القياسي العام خلال الفترة
وهذه المعالجة مفضلة إذا كان معدل ارتفاع المسوّن العام للأسعار منخفضاً
المعالجة :

×× من م / الاستمارات في الأوراق المالية

×× الى م / مقدرات المسوّن العام للأسعار

(6) تعديل حقوق أصحاب المشروع :

تتألف حقوق أصحاب المشروع من رأس المال المدفوع والإضافات على رأس المال والاجتيازات والأرباح المحتجزة.

تعديل رأس المال المدفوع = الرسم القياسي العام بتاريخ إصدار الطيزانية
الرسم القياسي العام بتاريخ تكوين المشروع في :
تاريخ الإضافة على رأس المال

إذاً :
يتم تعديل رأس المال المدفوع عند تكوين المشروع والإضافات
اللاحقة على رأس المال بكل مائل لتعديل أي بند غير نقدي
أما بالنسبة للاحتيازات والأرباح المحتجزة :
هي مبالغ متحصنة من دورة مالية سابقة وفي أوقات مختلفة لذلك يتطلب
تعديلها كثيراً من الجهد والوقت
وإن كان يمكن تعديلاً بأسلوب يرضي الجهد والوقت :

صافي الأصول المعدلة = حقوق أصحاب المشروع المعدلة

الاحتيازات والأرباح المحتجزة المعدلة = حقوق أصحاب المشروع المعدلة - رأس المال
المدفوع المعدل + رأس المال المعدل

أخيراً :
نستخدم صيغة الاحتيازات والأرباح المحتجزة المعدلة كنسبة عالية لقائمة
الربح المالك المعدلة .

(7) المصروفات المدفوعة مقدماً و الإيرادات المتوقعة مقدماً

تعد المصروفات المدفوعة مقدماً ← أعباء غير نقدية ← لتلقي خدمات قمتها متغيرة مستقبلية
تعد الإيرادات المتوقعة مقدماً ← التزاماً غير نقدي ← لوضع خدمات قمتها متغيرة مستقبلية

معامل التحويل = $\frac{\text{الرقم القياسي بتاريخ إصدار الزائت}}{\text{الرقم القياسي بتاريخ نشأة البند}}$

(8) تعديل المصروفات الأخرى المستوية :

(أ) مصروفات منتظمة ومستمرة ومتكررة :
مثل : الإيجار المدين ، الأجرة ، الإعلان الدوري ، التأمين الكهرب

التكلفة التاريخية المعدلة = $\frac{\text{الرقم القياسي بنهاية السنة}}{\text{الرقم القياسي لبند المصروف}} \times$
متوسط الرقم القياسي خلال السنة

(ب) مصروفات تدفع بصورة غير منتظمة وغير متكررة :

التكلفة التاريخية المعدلة = $\frac{\text{الرقم القياسي العام بنهاية السنة}}{\text{الرقم القياسي لبند المصروف}} \times$
الرقم القياسي العام بتاريخ استحقاق المصروف

ملاحظة :

الستقات ← هي نقدية .

الخدمات ← هي غير نقدية .

المحاسبة المحاسبية لتعديل السداد التاريخية السابقة :

12/31

XX صمد / تعديلات المستوفى العام للأسعار

XX إلى / رأس المال

12/31

XX صمد / تعديلات المستوفى العام للأسعار

XX إلى / الأرباح المحتجزة

XX صمد / المروقات المرفوعة مقدماً

12/31

XX إلى / تعديلات المستوفى العام للأسعار

XX صمد / تعديلات المستوفى العام للأسعار

12/31

XX إلى / إزادة مقبوضة مقدماً

XX صمد / رواتب وأجور

12/31

XX إلى / تعديلات المستوفى العام للأسعار

وهذا يكون قد انتهينا من تعديل السداد الغير نقدية

اجراءات التعديل للسداد النقدية

هي الأصول والالتزامات النقدية التي يمتلكها المروع ويتقاضى بمقدار محدد من وحدات النقد

• ويتمثل على حيازة الأصول النقدية في ظروف التقييم - تحقيق حاضرة

في القوة الشرائية

والسبب:

أن القدر نفسه من عدد الوحدات النقدية يصعب عاجزاً عن شراء

نفس القيمة والنوعية من العملة أو السلع التي كان يتربها سابقاً
أي يحصل :

→ تتناقص في القوة الشرائية للعملة الوطنية مع مرور الزمن
لذلك يجب الاتجاه لتخفيض حجم الأصول النقدية في حال ارتفاع المستوى
العالم للأسعار من أجل :

→ تجنب وقوع ضارة كبيرة في القوة الشرائية الشاملة مع القاعدة
" الميزنة والحذر " في المحاسبة

• والمحدد : فإن عبارة الالتزامات النقدية تنجم عن الحاجة لمرونة التضخم النقدي
→ حقيقة أرباح قوة شرائية .. والسبب :

أن المنشأة ستكون ملزمة بتسديد عدد من الوحدات النقدية عددًا محددًا
ذات قوة شرائية متناقصة مع الزمن ... أي :

تباين الدخل بين تسديد قوة شرائية أقل من التي كانت عند نشوء
الالتزام

* نتيجة هامة :

حققت المنشأة صافي خسارة قوة شرائية إذا زادت الأصول النقدية
عن الالتزامات النقدية .

وحققت صافي أرباح قوة شرائية إذا زادت الالتزامات النقدية عن
الأصول النقدية .

→ لقياس أرباح أو خسائر القوة الشرائية نتيجة عبارة الالتزامات والأصول النقدية
في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار نمثل النقد أو التغير النقدي بـ :

الرقم القياسي العام في نهاية السنة

الرقم القياسي العام في تاريخ نشأة النقد أو التغير

الخياره أو الزم في القوة الرأيه = القيمة المبداء البند النقي أو التغير النقي
(-) القيمة التاريخية للبدا أو التغير فيه

سؤال: حول ما يلي خاتمة ومكاسب القوة الشرائية للبند المقدّم

فيما يلي لُف بالحركة ربع النوبة للأهول والمضموم لندية لإحدى النثات
الرفقارية عن عام 2010

البيان	الرصيد النقدية مدين	الرصيد النقدية دائن	المجموع النقدية مدين	المجموع النقدية دائن	متوسط الرثم اليائسي خلال كل ر.م
رصيد 1/1	64,000	—	—	96,000	160
حركة الربع (1)	120,000	40,000	96,000	64,000	200
حركة الربع (2)	96,000	120,000	48,000	96,000	240
حركة الربع (3)	168,000	112,000	67,200	56,000	280
حركة الربع (4)	128,000	436,000	78,400	496,000	320
حركة رصيد آخر الربع	—	168,000	72,000	—	320
	576,000	576,000	361,600	361,600	

المطلوب:

قياس الأرباح والخسائر الفترة الشرائية متبعاً إحدى الطريقتين التاليتين

1) طريقة التكاليف

2) طريقة صافي القيمة

الكل:

الطريقة (2):

1) "تدبير الأصول النقدية"

البيان	مدين	دائنة	التغير	معدل التدبير	الأرقام المعدلة
أصل 1/1	64000	—	64000	$\frac{320}{160} \times$	128000
الربح الأول	120000	40000	80000	$\frac{320}{200} \times$	128000
الربح الثاني	96000	120000	(24000)	$\frac{320}{240} \times$	(32000)
الربح الثالث	168000	112000	56000	$\frac{320}{280} \times$	64000
الربح الرابع	128000	136000	(8000)	$\frac{320}{320} \times$	(8000)
رصيد آخر الفترة	—	168000	168000	—	280000

خسارة الفترة الشرائية للأصول النقدية = $280000 - 168000 = 112000$

لأنه القيمة الزمنية > القيمة المملوكة ← خسارة شرائية

ملاحظة:

يجب أن يكون لدى الشركة 280000 ولكنها تملك فقط قيمة وفترة تاريخية 168000
 → إذن لديها عبارة عن القوة الشرائية بالفرق بينهما أي 112000
 نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار.

(2) تمثيل الالتزامات النقدية:

البيان	مدين	دائن	القياس	معدل التعديل	المبالغ المعدلة
رصيد 1/1	—	96000	96000	$\frac{320}{160} \times$	192000
الربح الأول	96000	64000	(32000)	$\frac{320}{200} \times$	(51200)
الربح الثاني	48000	96000	48000	$\frac{320}{240} \times$	64000
الربح الثالث	67200	56000	(11200)	$\frac{320}{280} \times$	(12800)
الربح الرابع	78400	49600	(28800)	$\frac{320}{320} \times$	(28800)
رصيد آخر المدة	72000	—	72000	—	163200

ملاحظة:

لدى الشركة مكاسب قوة شرائية للالتزامات النقدية لأن:

المبالغ المعدلة < المبالغ التاريخية →

163200 < 72000 → الفرق = 163200 - 72000 = 91200

نلاحظ أنه :

في التزامات الشركة هي مازمة بمسرد 1.63200 ولكن بالواقع الحالي هي سددت
فقط 72000 ← إذاً لدينا مكاسب في القوة الشرائية

* النتيجة الإجمالية :

خسارة موزة شرائية - مكاسب موزة شرائية =
← 112000 - 91200 = 208000 خسارة موزة شرائية صافية

* المعالجة المحاسبية :

91200 موزة/تقديرات الموزة العام للأشهر
الى/ مكاسب القوة الشرائية 91200

112000 موزة/ خسارة القوة الشرائية
الى/ تقديرات الموزة العام للأشهر 112000

208000 موزة/ صافي خسارة القوة الشرائية
الى/ تقديرات الموزة العام للأشهر 208000

الطريقة (أ) : طريقة الحركة الإجمالية .
تقوم على أساس يحوي الحركة الإجمالية للأصول النقدية والمدينية واللائحة
والخصوم النقدية واللائحة والمدينية . على أساس القوة الشرائية في
آخر العام أو على أساس الرصيد القياسي العام بنهاية السنة المالية
ومقارنة به ذلك الرصيد الرقبي للأصول النقدية مع الرصيد المعدل
لهذه الأصول النقدية ، والرصيد الافتراضي للالتزامات النقدية مع
الرصيد المعدل لهذه الالتزامات النقدية .

١) تعديل الأصول النقدية .

البيانات		الحركة المدفوعة		الحركة الدائنة	
رصيد	تيم دفترية	معامل التعديل	قيم صلبة	تيم دفترية	معامل التعديل
رصيد ١/١	64000	320 160	128000	—	—
الربح الأول	120000	320 200	192000	40000	320 200
الربح الثاني	96000	320 240	128000	120000	320 240
الربح الثالث	168000	320 280	192000	112000	320 280
الربح الرابع	128000	320 320	128000	136000	320 320
رصيد آخر السنة	—	—	—	168000	280000
	576000		768000	576000	768000

والخسارة في العدة الشرائية = الرقمية - المضافة

$$112000 = 280000 - 168000 =$$

يعني :

يجب أن نملك المبلغ 280000 ون. لكننا نملكه فقط

168000 ← خسارة في العدة الشرائية

(2) الالتزامات النقدية:

البيان	الحركة المدينية		الحركة الدائنة		البيان
	القيمة الدفترية	معدل القبول	القيمة المعدلة	معدل القبول	
رصيد ١/١	—	—	96000	320 160	192000
الربع الأول	96000	320 200	153600	64000	102400
الربع الثاني	48000	320 240	64000	96000	128000
الربع الثالث	67200	320 280	76800	56000	64000
الربع الرابع	78400	320 320	78400	49600	49600
رصيد آخر السنة	72000	—	163200	—	—
	361600		536000	361600	536000

ملاحظة:

مكاسب الفترة الشرائية = $72000 - 163200 = 91200$

نلاحظ أنه:

على المنشأة التزامات نقدية 72000 بأخر السنة وأنه لو أردنا التحقق من القوة الشرائية لهذه الالتزامات النقدية لكانت على المنشأة تسديد 163200، ولكن المنشأة ستد فقط 72000 ← إذاً هي حققت مكاسب شرائية 91200.

ملاحظة:

تكون هناك دقة أكبر في مقياس الكاسب القوة الشرائية فيما لو كانت حركة النقدية حرة وكانت مقومة لدينا متوسطات أرقام قياسية عامة حرة بدلا من متوسطات أرقام قياسية عامة ربعية

يمكن مقياس الأرباح القوة الشرائية بالاتزامات النقدية طويلة الأجل بأجل مماثل لتأثير تغيرات السوق العام للأرباح بالاتزامات قصيرة الأجل ويمكن:

هذا لا توجد حركة فستكون التدفقات النقدية ← لذا نسبق متوسط الرقم القياسي

مثال: " على مقياس الأرباح بالاتزامات طويلة الأجل "

تقررت أن مبلغ القروض طويلة الأجل كانت في ١/١/٢٠٠٥ يبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠
لج، حيث كان الرقم القياسي العام ١٥٥، وقدمت تسديد مبلغ ٩٥٥ ٥٥٥
في ١/٧/٢٠٠٥ حيث كان الرقم القياسي العام ١٥٥

الطلوب:

ميا كاسب القوة الشرائية عن عام ٢٠٠٥ بالاتزامات طويلة الأجل
علما أن الرقم القياسي في نهاية عام ٢٠٠٥ يادي ١٦٥

الحل:

البيان	الرصيد أو التغير	مقابل التغير	القيم المعدلة
رصيد ١/١/٢٠٠٥	٢٠٠٠ ٥٥٥	١٦٥	٣٢٥٥ ٥٥٥
إتغير (التسديد)	(٩٥٥ ٥٥٥)	١٥٥	(٩٦٥٥ ٥٥)
١/٧/٢٠٠٥		١٥٥	
رصيد ١/٧/٢٠٠٥	١١٥٥ ٥٥٥		٢٢٤ ٥٥٥ ٥

وبالتالي:

ربح القوة الكرائية بالالتزامات طويلة الأجل = القيمة المدركة - الرصيد

$$\text{ربح القوة الكرائية} = 2240000 - 1100000 = 1140000$$

ملاحظة:

- تم اعتماد صافي الأصول النقدية = مجموع الأصول النقدية - مجموع المطالبات النقدية
- وأن السدود النقدية في آخر الفترة الحاسبية تتفق دونه بتدليل لائحة مقاصة تلقائياً بالوحدات النقدية الجارية.

- إن مصدر السدود النقدية في أول وآخر السنة هو المستندة والقوائم المالية
- بينما الترفقات النقدية من مقبوضات ومدفوعات خلال السنة الجارية
- ← أنها تنبئ في نفس الوقت الذي تتم فيه الإيرادات والمصروفات خلال الفترة.

مثال: فيما يلي البيانات المختلفة لإحدى المنشآت الاقتصادية خلال عام

2009:

(أ) بنود نقدية في بداية الفترة:

280000 نقدية

136000 أوراق القبض

96000 صافي المدينين

104000 لائحة

72000 أوراق الدفع

(ب) وخلال عام 2009 حدثت العمليات المالية النقدية التالية:

240000 مبيعات

960000 مشتريات بضاعة

240000 مشتريات أصول ثابتة

320000 مصروفات متونة

(3) بنود نقدية في آخر الفترة :

أدوات القبض	680000
نقدية	208000
صافي المدين	480000
أوراق الدفع	24000
دائون	128000

(4) وكانت الأرقام القياسية كما يلي :

في 1/1/2009 ← 100
في 31/12/2009 ← 150
متوسط الرسم القياسي العام ← 125

المطلوب :

قياس مكاسب أو خسارة القوة الشرائية بمرور عام 2009

الحل :

• صافي الأصول النقدية = مجموع الأصول النقدية - مجموع الالتزامات النقدية

في 1/1/2009 = (280000 + 96000 + 136000)

= (72000 + 104000) - 512000 = 176000 - 336000

• صافي الأصول النقدية = (680000 + 480000 + 208000) - (24000 + 128000)

في 31/12/2009 = 1368000 - 152000 = 1216000

ملاحظة :

الأصول والالتزامات النقدية في آخر العام ← (بأثر الرسم القياسي) ← لا تتغير

الرسم :

• الرأسمالي يؤدي إلى زيادة الطامة الانتماء

• الإرادي ليس لها علامة بالانتماء وتقف في قائمة الدخل

البيان المبلغ التاريخي معامل التحويل المبلغ المعدل

صافي الأصول 336.000 $\frac{150}{100}$ 504.000
النقدية 1/1

(+) المتبقيات النقدية 2400.000 $\frac{150}{125}$ 2880.000

المجموع المتاح خلال العام 2736.000 3384.000

(-) المرفوعات النقدية (1520.000) $\frac{150}{125}$ (1824.000)

صافي الأصول في 1216.000 1560.000
31/12 النقدية

حسارة القوة الرأسيّة = 1560000 - 1216000 = 344000

المعاليج:

344000 حصة حسارة القوة الرأسيّة
344000 الحصة تعديلات السّوية العام للأصول

والسبب أنه حسارة لأن:

المبلغ التاريخي > المبلغ المعدل

لأن المنشأة يجب أن تملك 1560000 ونه متى يتم المحافظة على القوة
الرأسيّة لصافي الأصول النقدية وبكلفتها فعلياً لا تملك إلا 1216000
في 31/12/2009

في حال كان لدينا أربع قوة رائية يكون المعالجة

×× مدخل تصليحة المكون العام للأسعار
×× الدخل أربع قوة رائية

هام سؤال

أين تقفل الأدب والمخاطر بالقوة السرائية ؟

توجد مراحل مختلفة في المعالجة المحاسبية 37 :

(1) يعرف بها ويتم التقرير بها في بند متقل في قائمة الدخل نظراً لطبيعتها الخاصة ... لأن حائز ومكاسب المكون العام للأسعار للبند النقدية تنجم عن تغيرات المكون العام للأسعار دون أن ترتبط بأية أحداث استثنائية

← وهي القاعدة العامة في المعالجة المحاسبية فهو معتمد من المعاهد الأمريكية للمحاسبة القانونية AICPA

(2) هناك رأي بمعالجة خاثر المكون العام للأسعار في "قائمة الدخل" أما المكاسب المكون العام للأسعار فتعالج في "بند رأس المال" وهذا يتنبأ لمبدأ الخطأ والحد.

(3) رأي ثالث يفرض معالجة كل من مكاسب وخاثر القوة السرائية العامة لوحدة القياس النقدي مباشرة في "بند رأس المال" لأنهما لا تمت بصلة للشاطئ الانعكاسي للشأ.

← المعيار المحاسبي الدولي رقم (29) "للتقرير المالي بالامتصاديات ذات النظم المرتفع" يضع ذلك :

1- يجب تحويل المكسب أو الخسارة الناتجة عن صافي المركز النقدي في

«صافي الدخل» والإفصاح عنها بشكل منفصل. [وسنقدم هذه المعالجة]

* تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل:

• إن نظام المحاسبة للمنتول العام للأعمال هو نظام التكلفة التاريخية المعدلة على أساس وحدة نقدية تمثل قوة شرائية عامة، وهي وحدة النقد بتاريخ إعداد القوائم المالية.

• ويحوي العرف المحاسبي على تقييم المخزون على أساس الاستعارات في الأوراق المالية بتطبيق قاعدة «التكلفة أو السوق أيهما أقل».

• السؤال: كيف تطبق هذه القاعدة على نظام محاسبة المنتول العام للأعمال؟

تضع القاعدة: (التكلفة المعدلة أو السوق أيهما الأقل

والعقل:

لا يتناول المادة نير الحقيقة التي افتتجا كطرف من التكلفة التاريخية وسعر السوق. ومع التقري عنها في قائمة الدخل، وإما يتم احتساب المادة نير الحقيقة وفقاً للأصل الجدير والتقري عنها في قائمة الدخل المعدلة.

مثال:

تقرر من أن التكلفة التاريخية لمخزون 2 في المرة 150.000 وأن سعر السوق هو مختلف في الحالات الثلاث التالية فيكون:

(أ) 100.000

(ب) 96.000

(ج) 120.000

المطلوب:

بيان كيفية تطبيق قاعدة "التكلفة المبردة أو السوت أيرها الزقل"
في حال تطبيق نظام التكاليف التاريخية المبردة
علماً أن الرسم القياسي العام بتاريخ اقتناء المخزون 125
وفي 12/31 ← 150

الحل: لا نكل مخم، هنا لا سعر السوت = التكلفة التاريخية
الحالة (P) = $100000 \times \frac{150}{125} = 120000$ ل.س. للنفة تاريخية معبرة

نلاحظ أن التكلفة المبردة < التكلفة التاريخية (سعر السوت) فيجب أن نأخذ بسعر
السوت ونكل مخم، هوو أسعار البعابة قدره 20000 ل.س.

القي:

20000 مبر / ع.س.

20000 الكو مخم، هوو أسعار بعبابة

[100000 - 120000]

الحالة (P):

مخم نكل مخم، بمقدار:

= التكلفة المبردة - سعر السوت =

= 120000 - 96000 = 24000

ويكن لدينا مخم، مكل سابقاً حسب نظام التكلفة التاريخية

= 100000 - 96000 = 4000 لأن:

المخم = التكلفة التاريخية - سعر السوت

لذا يكون العتق:

20000 - 8000

الذي يخفض هو أطار الضريبة

[4000 - 24000]

الحالة (8):

سعر السوق < لتكلفة التوزيعية

120000 < 100000 ← لا داعي لتأجيل خفض هو

لأنه لا توجد ضريبة محملة أو غير محقة

← وأيضاً لأن أقل قيمة في نظام التكلفة السارية المدلة لأن

سعر السوق = التكلفة المدلة = 120000

← المحملة =

120000 - 120000 = صفر

الخلاصة:

نظم القياس "التكلفة المدلة أو السوق أيهما الأقل"

حيث هذه المقارنة قد تنفع آثار مماثلة أو مخالفة لما تنبئ مقايمة التكلفة

أو السوق أيهما أقل في نظام التكلفة السارية.

ملاحظة:

لأن أقل قيمة هو أطار بضاعة عندما تقل تكلفة التوزيعية عن

سعر السوق

فقط عندما يكون سعر السوق هو الأقل عن التكلفة السارية

نقل قيمة هو أطار الضريبة

تصنيف حالة الأرباح والخائز الرأسمالية:

الأرباح والخائز الرأسمالية هي التي تنتج من بيع الأصول الثابتة ببيع أو خسارة

الربح أو الخسارة الرأسمالية = ثمن البيع - الرصيد الافتراضي للأصل المباع بتاريخ البيع

الرصيد الافتراضي للأصل المباع بتاريخ البيع = التكلفة التاريخية للأصل - مجمع الإهلاك
المحتسب لغاية تاريخ البيع

القاعدة:

لدى تصنيف البند التاريخية لقائمة الدخل وقائمة المركز المالي هي:

أنه يجب عدم تصنيف الربح أو الخسارة المحتسبة أعلاه وفق نموذج

التكلفة التاريخية وإيما:

يجب إعادة حساب تلك الأرباح والخائز من خلال مقارنة بين ثمن البيع
المعدل وبين الرصيد الافتراضي المعدل للأصل المباع.

مثال:

تقرر من أنه بتاريخ 2002/1/1 أقيمت المنشأة آلة - تملكها 160000

وتقرر استهلاكها بمعدل 10٪ سنوياً وفق طريقة الخط الثابت.

وفي 2007/6/30 بيعت الآلة بمبلغ 960000

فإذا علمت أن الرقم القياسي العام بتاريخ اقتناء الآلة 100

وأن الرقم القياسي بتاريخ بيع الآلة 300

وتاريخ 2007/12/31 هو 325

الخطوب:

تحديد الأرباح والخارج الناتجة عن بيع الآلة وفق:

(1) نظام التكلفة التاريخية.

(2) نظام التكلفة التاريخية المعدل

الحل: (1) نظام التكلفة التاريخية:

$$\text{مخمس الاستهلاك للآلة لغاية البيع} = 160000 \times 10\% \times 5.5 = 88000$$

حيث:

$$5.5 \text{ هي المدة من } 2002/1/1 \leftarrow 2007/6/30 \text{ (سنة)}$$

$$\text{الرصيد الدفري للآلة} = 160000 - 88000 = 72000$$

$$\text{الربح الرأسمالي} = 96000 - 72000 = 24000$$

(2) نظام التكلفة التاريخية المعدل:

$$\text{الرصيد الدفري المعدل للآلة المباعة} = 72000 \times \frac{325}{100} = 234000$$

$$\text{مخمس البيع المعدل} = 96000 \times \frac{325}{300} = 104000$$

$$\text{الخسارة الرأسمالية} = 104000 - 234000 = 130000$$

ملحظة:

• محاسبة التكلفة التاريخية تحافظ على رأس المال النفدي

• محاسبة التكلفة التاريخية المعدل تحافظ على رأس المال المالي (القرعة الشرائية).

نتيجة:

لنتم بتعديل الرصيد الرأسمالي البالغ 24,000 وفق نظام التكاليف التاريخية وإعنا منا بإعادة عملية الحساب بعد تعديل الرصيد الافتراضي التاريخي وتمت البيع التاريخي إلى قيم معدلة مما أدت إلى تغيير نتيجة البيع [تحولت من ربح رأسمالي إلى خسارة رأسمالية]

مزايا نظام محاسبة الموقوف العام للأضرار هام جداً:

(1) اعتماد وحدة قياس نقدية ذات قوة شرائية عامة تجعل البيانات المحاسبية بمثابة وسيلة للجمع والطرح وصالح للقياس واتخاذ القرارات.

(2) اتجاه نتيجة السؤال الاستثماري نحو الاستدال في ظروف النظام النقدي ورفع ضريبة أقل والمحافظة على القوة الشرائية لرأس المال المبعث (المالي).

(3) قابلية البيانات المحاسبية للمقارنة سواء للشأن المعاملات أم للشؤون المالية لشأنة واحدة.

(4) تعكس مكاسب القوة الشرائية الممتدة فوائاً أو خسائرًا سياسة الإدارة اتجاه ظاهرة التضخم النقدي.

(5) المساهمة في حل مشكلة استبدال الأصول السابقة بثلاً أكبر في ظروف التضخم النقدي.

(6) تعدد لهجة التعبير وهي تلي السبل الأقل ابتعاداً عن الـ GAAP

لانتقادات تتلخص في : (المساود)

(1) ما زال هذا النظام غير واضح وغير مفهوم بشكل جلي من المتخصصين وهو بحاجة لبحوث مستمرة وعملية للتصرف به وبجزائره .

(2) يتم تجاهل التغيرات الخاصة بالأشعار التي تختلف معدلاتها عن معدلات تغيرات السوق العام للأشعار ← لذلك يرى البعض أن الأرقام القياسية الخاصة أفضل أداء للإدارة وللمستثمرين لأنها تراعي ظروف كل منأاة وطبيعتها على حدة .

(3) هناك جدل حول موصوفة الرقم القياسي العام وإن السبود التاريخية المعدلة على أنه لا تعكس التكاليف التاريخية من جهة ولا التكلفة الاستهالي أو القيمة الاقتصادية من جهة أخرى .

(4) إن تأثير المنشآت بالنظم النقدي يختلف حسب درجة كثافة الأعمال الرأسمالية ← فإن تعديل بيانات كل المنشآت الاقتصادية باستخدام رقم قياسي عام واحد يمكن أن يشوه القاي المماسي .

(5) إن مكاسب القوة الشرائية أو خائرها للسبود النقدية غير المحقة وإن الاعتراف بها في قائمة الدخل خالف مبدأ الحيطة والحذر .

(6) إن تبويب السبود إلى سبود نقدية وغير نقدية هي مسألة كيفية بيان الصوبات وعدم الدقة فيما يتعلق ببعض السبود في ظل هذا النظام .

(7) يحافظ على القوة الشرائية لرأس المال المبتدئ لكنه لا يحافظ على رأس المال بصورة طاقمة انتاجية .

ومر هذه السنة بحسب أهمية "الحاجة القوية الجارية"
والتي تأخذ بالأطوار الخاصة وليس بالأطوار العامة

ملاحظة:

• عند تعديل قائمة الدخل:

المبيعات، المصروفات الإدارية والفوائد المدنية — تعديل سعر المتوسط
محزون 1/1 + مصروفات الأصول الثابتة — سعر 1/1 بتاريخ الاقتناء

• عند تعديل المركز المالي:

• النقدية + الدينون + P القهن + دأشون + P الدفع + مروفات لحوالي الدخل
— لا تتغير سعر 12/31

• الأصول الجدية + مخزونها — سعر مؤازها

• رأس المال + الأصول + مخزونها — سعر 1/1

• سورد مثال محروقة الدكتور كالحقة بعد هذه المحاضرة وهو ساطد نال الفصل هذا
إن شاء الله...

انتهت المحاضرة

الاجبة

Fourth

السلام عليكم ..

سنقدم اليوم عن الفصل الرابع وهو:

محاسبة القيمة الجارية

(مفهوم القيمة الجارية :

تمثل القيمة الجارية أهم برزخ القياس المحاسبي الذي قد صممت الدررة الراديكالية والذين رأوا أنه البديل الأفضل الذي يمكنه تجنب المشاكل للقياس المستند للتكلفة التاريخية الذي أخذت به الدررة الكلاسيكية كما يمكنه حل مشكلة بديل القياس المستند للتكلفة التاريخية المعقدة بالستوى العام للأسعار الذي أخذت به الدررة الكلاسيكية الحديثة.

وقد تنازع أنصار الدررة الراديكالية أيها هو الأول تلك القيمة الجارية دونه مراعاة لتغير في المستوى العام للأسعار الثاني أي تعديل القيم الجارية بالمستوى العام للأسعار.

تمثل القيمة الجارية حزمة نهائية عن التكلفة التاريخية إذ تستخدم الأسعار الحالية وليس المستوى العام للأسعار كأساس للتقييم بهدف التخليص من أخطاء القياس المستند للتكلفة التاريخية وخاصة « أخطاء التوقيت » الناتجة من وجود فترة زمنية بين زمن حدوث الوقائع والتمديدات الاقتصادية من أجل إجراء القياس.

غير أننا لم نتطعم التخليص من أخطاء القياس بسبب افتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد.

إن محاسبة القيمة الجارية وإن ببت السيل الأفضل لقياس الدخل والمركز المالي إلا أنها واجهت مشكلة فلهذا وجوهية عند تحديد صفوه القيمة الجارية .

هذه المسألة تمثلت في :

" اختيار السعر المناسب للتقييم " فهذا السعر هو الدخول يعني سعر الشراء
سعر الخروج يعني سعر البيع

سؤال : هل القيمة الجارية هي تلك التي تتحدد :
عند اقتراض شراء الأصل ؟
أو عند اقتراض بيع الأصل ؟

سؤال آخر : فخل التقييم الذي يجب إجراؤه ، بالقيم المحسوبة في الدفاتر
يحل السور غير النقدية فقط إذ يجب مراعاة التغيرات
في القوة الشرائية وبالتالي يجب تعديل السور النقدية بالرقم
القياسي العام للأعمار للوصول للأرباح أو فائض القوة الشرائية
الناجية عن حيازة هذه السور ؟

أمام هذه المسائل ظهرت بدائل أربعة تدور حول القيمة الجارية وهي :

- (1) رسالة الترفقات النقدية المتوقعة عند استئجار الأصل (القيمة الحالية للتدفقات) .
- (2) تحديد القيمة الجارية على أساس أسعار الدخول الجارية (تالفة الاستبدال) .
- (3) تحديد القيمة الجارية على أساس أسعار الخروج الجارية (صافي القيمة البقية) .
- (4) تحديد القيمة الجارية على أساس أسعار الدخول الجارية المعزولة (تالفة الاستبدال المعزولة) .

(5) تحريم القوة الجارية على ألسنة ألسنة الجارية الممتدة
(صافي القيمة البيعية الممتدة).

والله سبحانه وتعالى:

طريقة الرسالة

(طريقة القيمة الحالية)

- تقوم على رسالة التفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً من استخدام الأصل
لأدى امتلاك القيمة رأس المال الاقتصادي في تاريخ عدد التحويل
لمجموع المنافع المستقبلية المتوقعة التي تأتي غالباً على شكل
تدفقات نقدية.
- والقوة الرأسمالية:
- تمثل مجموع القيم الحالية لهذه التدفقات.

• الدفيل الاقتصادي: بجو امتلاك استناداً إلى القيم الرأسمالية للأصل
عن طريقة مفاضلة القيمة الرأسمالية في بداية الفترة الزمنية التي
يفضلها العائلي مع القيمة الرأسمالية في نهاية الفترة مضافاً إليها
التدفق النقدي المحقق خلال الفترة.

• تتطلب هذه الطريقة:

أولاً:

تدبير طبيعة التدفق النقدي:

منظم أو غير منظم، متساوي أو غير متساوي القيمة، مؤجلة أو فورية.

ثانياً:

تحديد أربعة متغيرات يدخل فيها جميعها عامل التقييم الشخصي هي:

- صافي التدفق النقدي المتوقع من استخدام الأصل في السلسلة المالية

- زمن أو تاريخ الحصول عليه

- عدد السنوات المتبقية من عمر الأصل

- معدل الخصم المناسب له

القيمة الحالية للتدفقات المتوقعة في كل سنة :

$$P_0 = R_1(1+i)^{-1} + R_2(1+i)^{-2} + \dots + R_J(1+i)^{-J}$$

$$P_1 = R_2(1+i)^{-1} + R_3(1+i)^{-2} + \dots + R_J(1+i)^{-(J-1)}$$

$$P_2 = R_3(1+i)^{-1} + \dots + R_J(1+i)^{-(J-2)}$$

$$P_{J-1} = R_J(1+i)^{-1}$$

• الدخل الاقتصادي :

يتم الفرق بين القيمة الأصلية للاستثمار وبين بداية الفترة ونهايتها
مضافاً إليها التدفقات التي تم الحصول عليها خلال الفترة .

فيما يلي المعادلات المستخدمة لحساب الدخل الاقتصادي لكل سنة
من سنوات عمل الأصل :

$$I_1 = (P_1 - P_0) + R_1$$

$$I_2 = (P_2 - P_1) + R_2$$

$$I_J = (P_J - P_{J-1}) + R_J$$

مثال:

في بداية عام 2003 اقنتت شركة أملاك كلفة 1000 000 يقدر عمره بـ 5 سنين ويتوقع أن يحقق تدفقات نقدية خلال عمره الأتالي كما يلي:

بداية عام	نهاية عام	نهاية عام	نهاية عام	نهاية عام	نهاية عام
2003	2003	2004	2005	2006	2007
000	250000	350000	400000	350000	200000

يبلغ معدل الخصم 5٪ سنوياً

الكل:

(1) القيمة الرأسمالية للتدفقات في بداية العام الأول للاستثمار (بداية 2003):

القيمة الحالية للدفعة الأولى:

$$250000 \times (1.05)^{-1} = 250000 \times 0.95238 = 238.095$$

القيمة الحالية للدفعة الثانية:

$$350000 \times (1.05)^{-2} = 350000 \times 0.907029 = 317.460$$

القيمة الحالية للدفعة الثالثة:

$$400000 \times (1.05)^{-3} = 400000 \times 0.8638375 = 345.535$$

القيمة الحالية للدفعة الرابعة:

$$350000 \times (1.05)^{-4} = 350000 \times 0.8227023 = 287.946$$

القيمة الحالية للدفعة الخامسة :

$$156705 = 0.7835262 \times 200000 = 5^{-} (1.05) \times 200000$$

1345741

مجموع القيم الحالية للدفقات :

وهي تمثل القيمة الرأسمالية لهذه الدفقات في بداية عام الاستئجار

(ج) القيمة الرأسمالية لهذه الدفقات بنهاية عام الاستئجار الأول (نهاية 2003)

القيمة الحالية للدفعة الثانية :

$$333333 = 0.952381 \times 350000 = 1^{-} (1.05) \times 350000$$

القيمة الحالية للدفعة الثالثة :

$$362812 = 0.907029 \times 400000 = 2^{-} (1.05) \times 400000$$

القيمة الحالية للدفعة الرابعة :

$$302343 = 0.8638375 \times 350000 = 3^{-} (1.05) \times 350000$$

القيمة الحالية للدفعة الخامسة :

$$164540 = 0.8227025 \times 200000 = 4^{-} (1.05) \times 200000$$

1163028

3) دخل عام 2003 يتم احتسابه كما يلي :

التدفق النقدي الذي حققه الاستثمار في العام الأول (الدفعة 1) 250000

+ القيمة الرأسمالية للتدفقات في نهاية العام بدون للاستثمار 1163028

= القيمة الإجمالية للاستثمار في نهاية العام الأول للاستثمار 1413028

- القيمة الرأسمالية للتدفقات في بداية العام الأول للاستثمار (1345741)

الدخل المحقق في العام الأول للاستثمار 67287

• وهكذا :

يتم احتساب القيم الرأسمالية للتدفقات السابقة في نهاية كل عام ثم يسبب الدخل المحقق على إتمام فترة القيمة الرأسمالية للتدفقات بين بداية ونهاية العام إلى التدفقات المحققة خلال العام نفسه .

• إن الدخل المحقق في العام الأول البالغ 67287 يصير من الدخل الاستثماري

وهو يحل إلى مادة الحقيقة في قيمة الاستثمار في السنة الأولى

منه

• وهذا الدخل يؤدي 5٪ من القيمة الرأسمالية للتدفقات النقدية في

بداية عام الاستثمار أي :

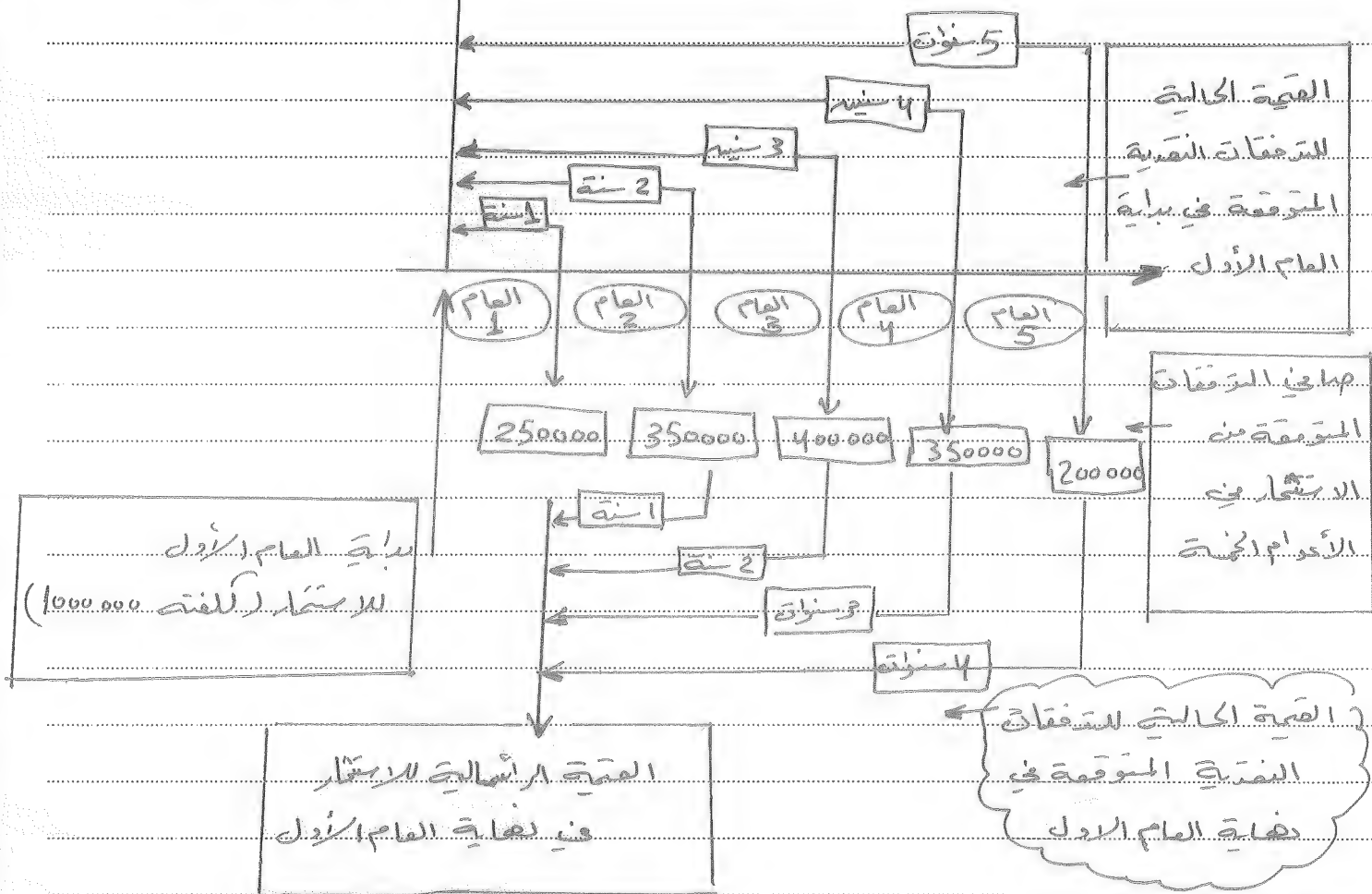
$$67287 = 1345741 \times 5\%$$

• وعليه :

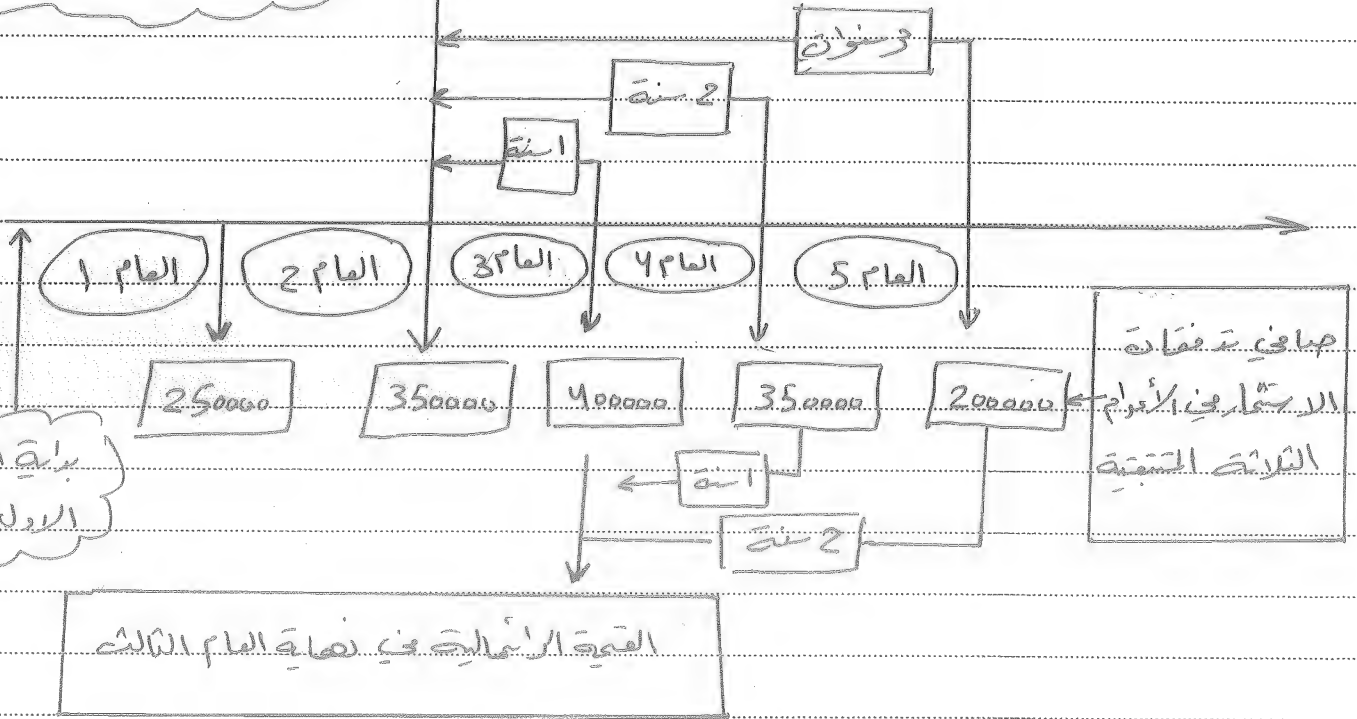
فلان الكثير من الاستثمار يسبب حصة (أو معدل) الخفض هي

"معدل المعاش الرأسمالي"

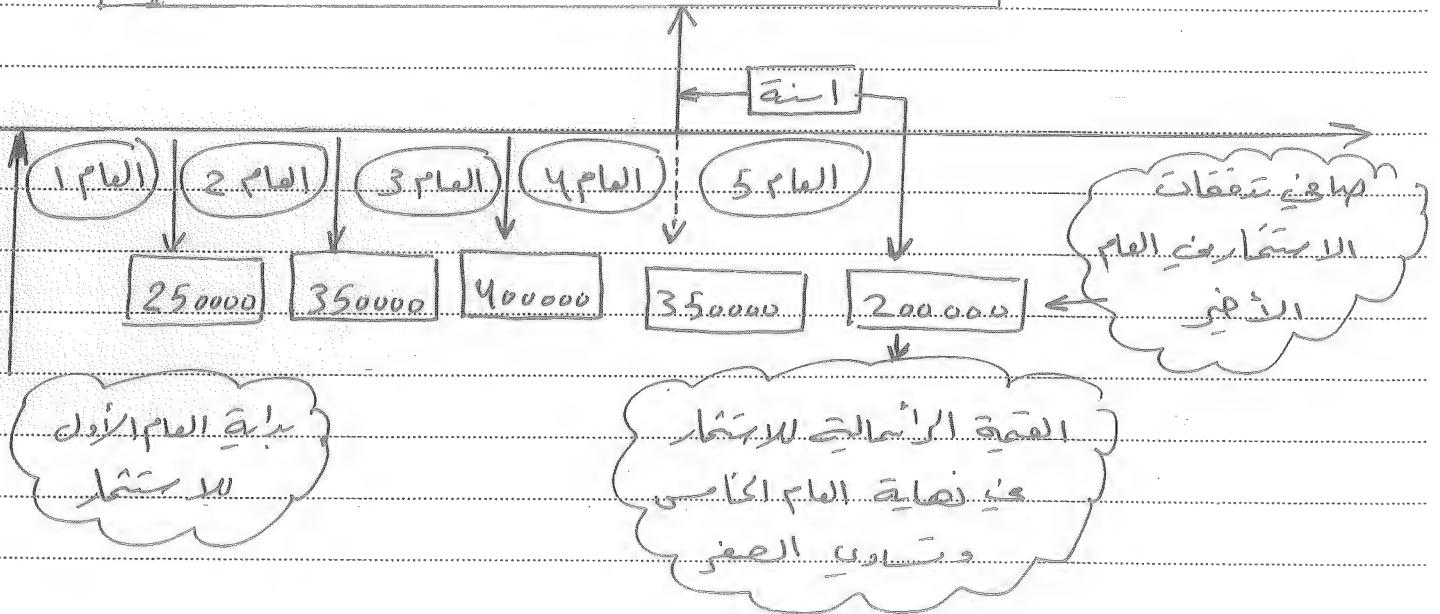
القيمة الرأسمالية للاستثمار
في بداية العام الأول

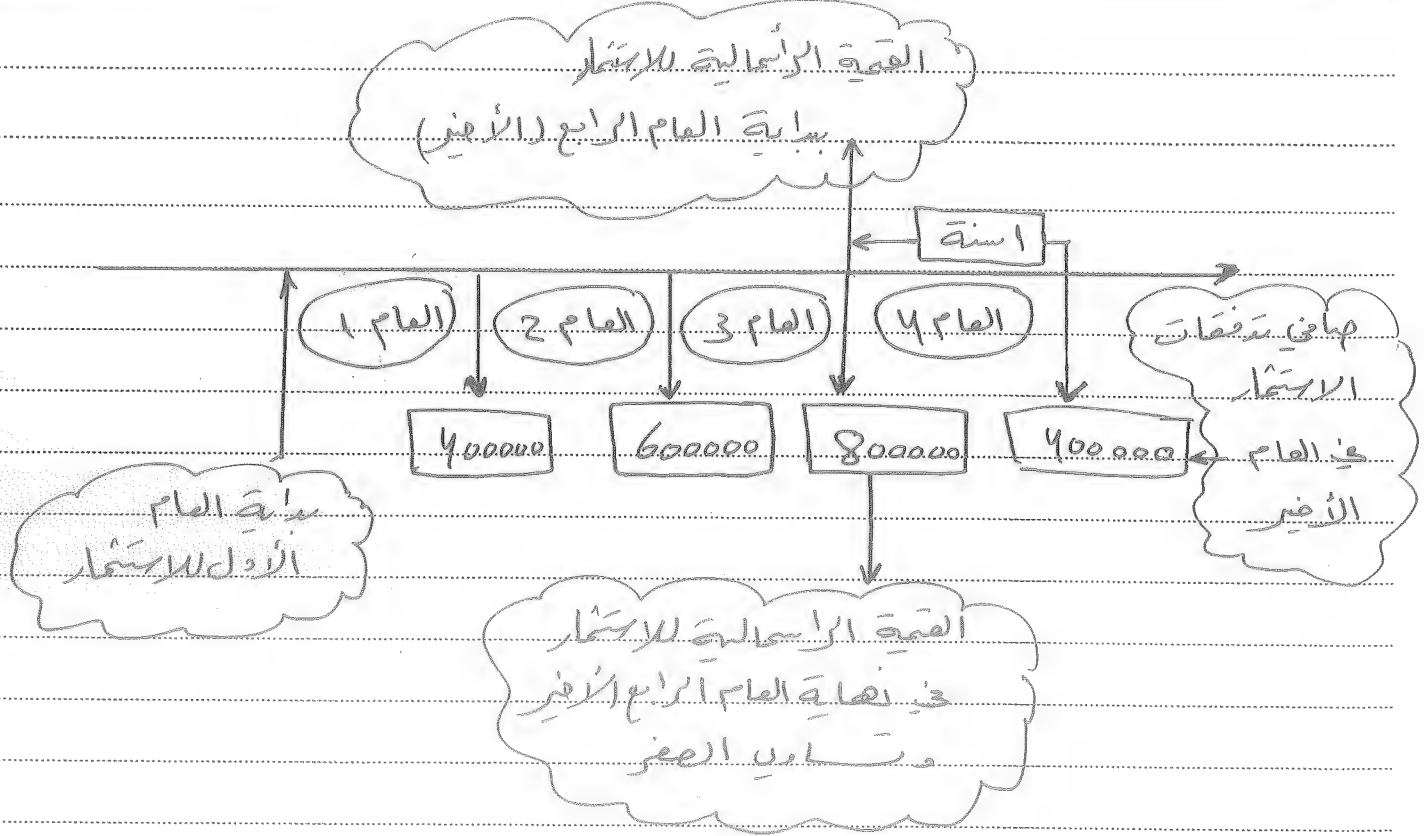


القيمة الرأسمالية للاستثمار
في بداية العام الثالث



القيمة الرأسمالية للاستثمار في بداية العام الخامس





الدخل الاقتصادي المحقق خلال العمر الإنتاجي للمشروع

البيان	عام 2007م	عام 2008م	عام 2009م	عام 2010م
التدفق النقدي	400000	600000	800000	400000
القيمة الرأسمالية نهاية العام	1507137	1057850	363636	000
= القيمة الإجمالية نهاية العام	1907137	1657850	1163636	400000
- القيمة الرأسمالية بداية العام	(1733761)	(1507137)	(1057850)	(363636)
= الدخل المحقق خلال العام	173376	150713	105786	36364

المعدل التاريخي للحصن ← يمثل معدل العائد الضمني (الداخلي) الذي يكون متفنياً
(مكولاً) فيه المبالغ النقدية (أو ما يماثلها) المدخولة
فعلية لاقتناء الأصل

المعدل الجاري للحصن ← المعدل الضمني للعائدات المتوقع أن يتم اكتسابها من أصول
متأرجحة خلال فترة زمنية محددة المدة تكون طويلة الأجل

التكلفة المرجحة ← تأخذ بالاعتبار هيكل التمويل الذي يتكون من أهم عناصر
الموزونة لرأس المال وأهم متازة ودعوى طويلة الأجل

نسبة الاستدانة الزائدة ← هي نسبة الفائضة التي يجب دفعها للحصول على مروض
استثمارية إضافية في الوقت الحالي

المعدل المتوقع المرجح للحصن ← يراعى هيكل التمويل الخارجي

صافي الدخل المحقق	القيمة الرأسمالية له بداية العام ٢٠١٠	إجمالي قيمة الاستثمار نهاية العام	القيمة الرأسمالية له نهاية العام	صافي الترفقات خلال العام	العام
173376	173361	1007137	1507137	400000	2007
265037		1998798	1598798	الزيادة ←	
91661			91661		
				600000	2008
				800000	
				800000	2009
				600000	
				400000	2010
				500000	

الدخل المحقق عام 2007

التغيرات	بعد تعديل كافة تدفقات الاستثمار	بعد تعديل التدفقات المتبقية	قبل التعديل	البيان
—	٧٠٠٠٥٥٥	٧٠٠٠٥٥٥	٧٠٠٠٥٥٥	التدفق النقدي
٩١٦٦١	١٥٩٨٧٩٨	١٥٩٨٧٩٨	١٥٦٧١٣٧	+ القيمة الأصلية نهاية العام
—	١٩٩٨٧٩٨	١٩٩٨٧٩٨	١٩٥٧١٣٧	= القيمة الإجمالية نهاية العام
٨٣٣٢٨	(١٨١٧٥٨٩)	(١٧٣٣٧٦١)	(١٧٣٣٧٦١)	- القيمة الأصلية بداية العام
—	١٨١٧٥٩	٢٦٥٥٣٧	١٧٣٣٧٦	= الدخل المحقق خلال العام
+	٨٣٣٢٨	الدخل اللاحق	٩١٦٦١ +	- نقل الدخل الاقتصادي ١٥٪ من القيمة الأصلية للاستثمار بداية العام
—	٢٦٥٥٣٧	—	٢٦٥٥٣٧	—

ملاحظة:

الدخل اللاحق (الجديد) يتكون من:

$$\begin{aligned}
 & \text{الدخل الاقتصادي} \\
 & + \text{الزيادة في القيمة الأصلية للأصل بداية العام} \\
 & = \text{الدخل الجديد (اللاحق)} \\
 & 181709 = 10\% \times 1817089 \\
 & \quad 83328 \\
 & \quad 265037
 \end{aligned}$$

صافي الدخل المحقق	القيمة الأصلية بداية العام	إجمالي قيمة الاستثمار نهاية العام	القيمة الأصلية نصف العام	صافي التغيرات خلال العام	العام
173376	1733761	1907137	1507137		
181709	1817089	1998798	1598798	400000	2007
83328					
	83328		91661		
265037					

الدخل السابق
EX-Anti
Income

الدخل اللاحق
EX-Post
Income

الزيادة في القيمة
الأصلية بداية
العام بعد تعديل

الزيادة في
القيمة الأصلية
نصف العام بعد
التعديل

التمييز بين نوعي الدخل: السابق واللاحق
(EX-Post Income, EX-Anti Income)

يمكن معرفة مدى تأثير حالة الظروف المحيطة بالاستثمار بجانبها تغيرات
القوة الشرائية في الدخل.

تحقق منافع كثيرة للسروع:

اتخاذ قرارات التحويل في الأمد الطويل وإختيار بدائل الاستثمار
فالبديل الذي يحقق شهرة موجبة يكون مقبولا
والبديل ذو الشهرة الأكبر هو البديل الأفضل.

الفروق بين الدخل المحاسبي والدخل الاقتصادي

الدخل الاقتصادي :
 معنى عام التوقعات وتقديرات المستقبلية والتي :
 (تتوقف دقتها على مدى كفاءة القائمين بإعداد التقديرات وبالقدرة على
 التنبؤ في ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية وغيرها، محلياً
 ودولياً وتكون أمثلاً مستقلة وسريعة)

هذا المفهوم يتفق مع مفهوم "هيكس" للدخل
 الذي يمثل أقصى مبلغ يمكن إنفاقه خلال فترة محددة دون المساس
 برأس المال، بمعنى يبقى رأس المال في نهاية الفترة كما كانت في
 بدايتها.

محاسبياً يمثل الدخل حسب هذا المفهوم :
 الفرق بين ما في قيمة الأصول عاين أول الفترة ونهايتها
 لكن المفهوم المحاسبي للدخل يختلف عن هذا الفهم كونه معنى عام
 قد يحدث في زمن واحد وهو يستند إلى القيم الدفترية المسجلة

علامة الدخل الاقتصادي بالدخل المحاسبي

الدخل الاقتصادي =

الدخل المحاسبي

- + التغيرات في القيمة الأصول الملموسة
- التغيرات المحققة في قيمة الأصول الملموسة لفترة واحدة
- + تغيرات قيمة الشهرة (الشهرة الذاتية التي يحققها المروني

نتيجة التوقعات في احتساب الدخل الاقتصادي (

الدخل الاقتصادي المحقق خلال عمر الاستثمار :

العام	القيمة الأصلية بداية العام	القيمة الأصلية نهاية العام	التدفق النقدي السفوي	الدخل الاقتصادي [1 - (2 + 3) = 4]
2007	1733761	1507137	4000000	173376
2008	1507137	1057850	600000	150713
2009	1057850	363636	800000	105786
2010	363636	—	400000	36364
		المجموع	2200000	466239

والاحتساب عمية الشجرة :

يتم مقارنة الربح الاقتصادي بالربح المحاسبي
والزيادة في الدخل المحاسبي على الدخل الاقتصادي :
تمثل شجرة ذاتية عميقة للتردد

[يقصد بها الأرباح الإضافية التي تحققها الشركة والتي تنجم
عن قدرتها على استثمار أصول الشركة ← الشجرة]

تكون الشهرة :

الشهرة	الدخل الاقتصادي	الدخل المماثل	قطر الاهلاك	مباغى الترفق	السنة
(73376)	173376	100.000	300.000	400.000	2007
149287	150713	300.000	300.000	600.000	2008
394214	105786	500.000	300.000	800.000	2009
63636	36364	100.000	300.000	400.000	2010
533761	488239	1000.000	1200.000	2200.000	المجموع

ملاحظة :

ان طريقة القية الكالتي تحقق منافع للسوق كبيرة :
من حصة لإعداد معلومات تامة في اتخاذ قرارات القول في
الأمم الطويل وافتتاح برائل الاستثمار .. كما أننا أيضاً
يمكن لدينا صوبات :
(أ) صعوبة أو استعالة معرفة مدى فائدة العوامل الأخرى غير الأصول
المادية في تحقيق الترفق النقدي ..

(2) صعوبة تدبير التفقة النفدي لكل أهل على مدة بما فيها الأصول

المادية

(3) صعوبة تدبير معدل الكم التخدم في اجاب الفقة الحالية .

هذه الصعوبات يمكن أن تزول إذا تعلق الأمر بالأصول المؤجرة أو

بالاستثمارات في السندات

فهي تغطي تفقات محددة وفي أفضة محددة ، ويكون معدل الكم

في السندات محدداً أيضاً .

لكن هذه الصعوبات تتفاقم عند تدبير صفة الأصول الانجابية ،

إن يستند غالباً تدبير تفقاتها النفدية والتفقت المتوقع من كل أهل .

فإذا أمكن إجراء مثل هذه التقديرات طارفاً :

يمكن أن تتغير التفقات المتوقعة بين بداية الفترة ونهايتها

إذن :

وهذا يجعل المقارنة غير منطقية

مكافة المقارنة ههه أو حيث مفهومه الدخل هه

- الدخل السابق (القديم)

- الدخل (اللاحق) (الحديث) الحالي

الدخل السابق :

هو الدخل المحاسب لفترة زمنية محددة على أساس القيم المرسلية بداية الفترة

الدخل اللاحق :

هو الدخل المحاسب للفترة الزمنية ذاتها ولكن على أساس القيم المرسلية

في نهاية الفترة .

قيم التفقات النفدية المقدرة

والفرق الذي :

بنيأ به نوعي الدخل يعود إلى تقي الك أو تقي معدل الكم ببداية ونهاية

العام .

مخاسنة تكلفة الاستبدال

مخاسنة تكلفة الاستبدال (أو سعر القول الجارى)

تقوم مخاسنة الاستبدال على افتراض إعادة اقتناء الأصل الذى يتحدد قيمته على أساس الأسعار الجارية.

فالتكلفة اللازمة لإعادة اقتناء أصل تكلفه الأصل الاستبدال.

ولكن هناك ثلاثة مفاهيم لتقدير تكلفة الاستبدال: (أو سعر القول الجارى)

١- تكلفة استبدال الأصل بأخر مائل عليه تماماً في سوق الأصول المتشعبة.

٢- تكلفة إعادة إنتاج الأصل القى يجب تحملها في سبيل الحصول على

أصل جديد مائل له الطاقة الانتاجية ذاتها.

٣- تكلفة استبدال الطاقة الانتاجية القى يجب تحملها في سبيل

الانتاجية كى استبدال الطاقة الانتاجية المتقادمة بطاقة

انتاجية جديدة قد تكون أفضل تقنياً.

وسنكمل في المحاضرة القادمة النصيب الخاص بإذن الله تعالى.

انتهت المحاضرة الثانية

Fourth



السلام عليكم
اليوم نتحدث عن التطبيق العملي لتكلفة الاستهلاك
للأصول الثابتة
للمحترفين والسعي

إجراءات تعديل الأصول الثابتة:

• تحديد قيم الأصول الثابتة حسب أسطر إحصاء الإقتناء الجارية
• اتجاه العزوف بين القيمة الدفترية والقيمة الجارية في حساب
حساب الجارية وفائرها (في حال تطبيقها مع إحصاء التقييم)

• احتساب أقساط الإهلاك على أساس القيمة الجارية
• احتساب فائض الإهلاك أو محجوز السنوات السابقة
• تحديد مكاسب الخسارة المحققة في نهاية كل عام

تطبيقه محاسبة الاستهلاك على الأصول الثابتة:

مثال:
أصل تم اقتنائه بداية عام 2000 بلفة تكلفت 120 ألف قدر عمره
الاستراتيجي 3 سنوات، تستهلك بالخط الثابت
تقرر سر استهلاكه خلال عمره الاستراتيجي كما يلي:

نهاية عام 2000	126000
نهاية عام 2001	144000
نهاية عام 2002	132000

استهلاك الأصل على مدار خمس سنوات:

حسب التكلفة التاريخية:

$$\text{قطر الاستهلاك السنوي} = 40000 = 120000 \div 3$$

$$\text{مجموع مخفضات الاستهلاك عند نهاية عمر الأصل} = 120000$$

حسب التكلفة الاستبدال:

قطر الاستهلاك السنوي = قيمته الكابية في نهاية كل عام $\div 3$

$$\text{في العام الأول: } 42000 = 126000 \div 3$$

$$\text{في العام الثاني: } 48000 = 144000 \div 3$$

$$\text{في العام الثالث: } 44000 = 132000 \div 3$$

جدول استهلاك الأصل حسب التكلفة الاستبدال

نصف الاستهلاك	مخفيضات سنوات سابقة	أرباح الاستبدال السنوية	نهاية العام	سعر الاستبدال
42000	—	42000	2000	126000
54000	6000 (عجني)	48000	2001	144000
48000 + 6000	42000 - 48000			
36000	8000 (فانفن)	44000	2002	132000
	48000 - 44000			
	2 x 4000 سنة = 8000			
132000		134000	المجموع	

تطبيع تكلفة الاستبدال مع إعادة التقييم

لهذا هذه المعالجة يتم تغيير قيمة الأصل في الدفاتر مع كل تغير في

سعر الاستبدال

يتم حساب مكاسب أو خسائر المنافسة لتسجيل تغيرات القيمة

في نهاية المنافسة الأصل بداية العام الأول

120000 / سعر الأصل

120000 إلى / المكتوب

تسجيل قيمة الأصل نهاية العام الأول

حيث كانت ارتفاعات قيمة الاستبدال من 120000 إلى 126000 بزيادة

مقدارها: $126000 - 120000 = 6000$

6000 / سعر الأصل

6000 إلى / مكاسب أو خسائر المنافسة

وعليه يظهر رصيد الأصل في المنافسة بـ 126000

استهلاك الأصل نهاية العام يكون بالقيمة:

42000 / سعر الأصل

42000 إلى / مخزون الاستهلاك

$126000 \div 3 = 42000$

• في نهاية السنة الثانية 2001 ارتفعت قيمة الأصل من 126000 إلى 144000 بزيادة مقدارها $(144000 - 126000 = 18000)$

• لذلك يعد رصيد الأصل بالقياس:

18000 من أصل

18000 إلى مكاسب أو فائض الخسارة

• ويذكر رصيده في الميزانية للأصل 144000، ثم يتحقق بالقياس:

48000 من أصل

48000 إلى مكاسب أو فائض الخسارة

• فقط الاختلاف $48000 - 3 = 144000$ (نقطة في قائمة الدخل)

• مرفقات الاختلافات عن سنوات سابقة تبلغ:

$42000 - 48000 = 6000$ عجز الاختلافات من السنة الماضية

وتسجل بالقياس:

6000 من أصل الاختلافات التأخر (عجز الاختلافات)

6000 إلى مكاسب أو فائض الخسارة

• ويبلغ الميزانية الأصل بنهاية عام 2002 بقيمة 144000 مطروفاً

من الخصم بقيمة 96000

• في السنة الثالثة (2002):

انخفضت قيمة الأصل من 144000 إلى 132000 بمقدار

$144000 - 132000 = 12000$

القياس:

12000 من مكاسب أو فائض الخسارة

12000 إلى أصل

الاحتياكات:

(1) وقف الاحتياك: $44000 = 3 \times 132000$ (نظير في مائتة الدفل)

القيمة:

44000 من وقف الاحتياك

44000 الى محفظة الاحتياك

(2) موقوفات السنوات السابقة (فائض الخدم)

$4000 = 44000 - 48000$ ، فائض الخدم من سنة $2 \times 4000 = 8000$

القيمة:

8000 من محفظة الاحتياك

8000 الى وقف الاحتياك المتأخر

نظير الدفل في الميزانية في نهاية العام بقيمة 132000 مطروفاً

من محفظة الاحتياك 13200

شكل مكاسب الخسارة نتيجة تغير سعر الاستبدال

تراكم المكاسب	مزرقة القيمة	قيمة الدفل دفافة العام	
6000	$126000 - 120000 = 6000$	126000	2000
24000	$144000 - 126000 = 18000$	144000	2001
12000	$132000 - 144000 = (12000)$	132000	2002

نلاحظ أنه:

طبقاً لحاجة الاستبدال فإن هناك المكاسب 12000
وقد تحققت نتيجة استهلاك الأصل خلال عمره الإنتاجي
فالخسائر المتراكمة تساوي قيمة الأصل الاستهلاكية بتاريخ
الاستبدال، وجميع مكنات استبدال الأصل دون ممتلكات مالية.

تحققت المكاسب كما يلي:

العالم	أجاء الاستبدال	أجاء الإهلاك	مكاسب تحققت	مكاسب السنة	مكاسب تبرير تحققت
2000	42000	40000	2000	6000	4000
2001	54600 48000 + 6000	40000	14000	18000	8000
2002	36000 44000 - 8000	40000	(4000)	(12000)	—
المجموع	132000	120000	12000	12000	12000

وهذا هو ما انتهينا منه الأصول الثابتة:

والآن لنرى الميزان المحسّن، سيلي:

نطبقه بحاسة الاستبدال على المخزون وبألفة المبيعات:

مثال: بافتراض أن بضاعة تم شراؤها في بداية عام 2005 بمبلغ 100 000 (100 000 قطعة سعر 10 للقطعة) وأن البيع خلال العام كان كما يلي:

تاريخ البيع	الكمية المباعة	سعر بيع القطعة	سعر الاستبدال للقطعة
آذار	2000	15	13
أيار	3000	15	12
آب	2500	12	11
تسوية الأول	2000	12	12

وإذا كان سعر الاستبدال في نهاية العام 13 للقطعة المطلوب:

ما هو الرصيد المحقق إذا كان التعديل في الدفاتر بتاريخ حدوث التعديل في الأسعار
تم إذا كان التعديل يتم في نهاية العام ؟

الحل:

تباع المبيعات الفعلية خلال العام 129000 :

$$30000 = 15 \times 2000$$

$$45000 = 15 \times 3000$$

$$30000 = 12 \times 2500$$

$$24000 = 12 \times 2000$$

$$129000 \text{ وحدة ر } 9500$$

أولاً: يتبلغ التكلفة التاريخية لهذه المباني 95000 :

$$95000 \text{ قطعة} \times 10 \text{ المقطعة} = 95000$$

ويكون محمل الربح = 34000 = سعر البيع - التكلفة التاريخية

$$95000 = 129000 - 34000$$

ثانياً: يتبلغ التكلفة الاستبدال المباعة المقومة بأشعار نهاية العام :

$$95000 \text{ قطعة} \times 13 = 123500$$

$$5500 = 123500 - 129000$$

ثالثاً: يتبلغ التكلفة الاستبدال المباعة مقومة بأشعار الجارية خلال العام (113500)، وتكتب كما يلي:

تاريخ البيع	الكمية المباعة	سعر الاستبدال	تلكفة الاستبدال
آذار	2000	13	26000
أيار	3000	12	36000
آب	2500	11	27500
تشرين الأول	2000	12	24000
المجموع	9500		113500

ويكون محمل الربح :

$$\rightarrow 129000 - 113500 = 15500$$

وسيم إثبات تغيرات أسعار البضاعة خلال العام كما يلي:

1/1/2005 بداية العام -

100 000 م/م مخزن البضاعة

100 000 الك/م البضاعة

- شراء البضاعة وإدخالها للمخزن -

- آذار -

30000 م/م مخزن البضاعة

30000 الك/م مكاسب الخسارة وخائرها

- إثبات مكاسب الخسارة $16000 \times (13 - 10)$ -
مستويات

30000 م/م البضاعة

30000 الك/م المبائات

- بيع 2000 وحدة $\times 15$ -

26000 م/م تكلفة المبائات

26000 الك/م مخزن البضاعة

- إخراج 2000 وحدة من المخزن بـ 13 -

6000 م/م مكاسب الخسارة وخائرها

6000 الك/م مكاسب الخسارة المحققة

- مكاسب الخسارة المحققة بالبيع -

$2000 \times (13 - 10)$

آبار -

8000 م/م مكاب الحيازة وفشارها

8000 البام/ مخزن البهاية

- انخفاض سعر البهاية في المخزن من 13 ← 12
 $(10000 - 2000) \times (13 - 12)$

45000 م/م البقية

45000 البام/ المبيعات

- بيع 3000 وحدة بسعر 15 -

36000 م/م البقية المبيعات

36000 البام/ مخزن البهاية

- اخراج 3000 وحدة من المخزن بسعر 12 -

6000 م/م مكاب الحيازة وفشارها

6000 البام/ المكاب المحققة

- المكاب المحققة بالبيع 3000 \times (12 - 10) -

آبار -

5000 م/م مكاب الحيازة وفشارها

5000 البام/ مخزن البهاية

- اثنان انخفاض سعر البهاية في المخزن من 12 ← 11
 $(5000 \times (12 - 11))$

30000 م/م البقية

30000 البام/ المبيعات

- بيع 2500 قطعة بسعر 12 -

27500 م.د. تكلفة المبيعات

27500 ا.د. مخزن البضاعة

- إخراج 2500 وحدة بسعر 11

2500 م.د. مكاسب الميزة وفائرها

2500 ا.د. المكاسب المحققة

- المكاسب المحققة بالبيع $2500 \times (11 - 10)$

تكوين الأول -

2500 م.د. مخزن البضاعة

2500 ا.د. مكاسب الميزة وفائرها

- إحتبات ارتفاع سعر استبدال البضاعة في المخزن من 11 إلى 12

$(2500 \times (12 - 11))$

24000 م.د. النقدية

24000 ا.د. المبيعات

- بيع 2000 وحدة بسعر 12

24000 م.د. تكلفة المبيعات

24000 ا.د. مخزن البضاعة

- إخراج البضاعة من المخزن 2000×12

4000 م.د. مكاسب الميزة وفائرها

4000 ا.د. المكاسب المحققة

- المكاسب المحققة بالبيع $2000 \times (12 - 10)$

ح/ المكاسب الحيازة

ح/ المخزن 30000	ح/ المكاسب المحققة 6000
ح/ المخزن 2500	ح/ المخزن 8000
ح/ المخزن 500	ح/ المكاسب المحققة 6000
	ح/ المخزن 5000
	ح/ المكاسب المحققة 2500
	ح/ المكاسب المحققة 4000
	1500
33000	33000

ح/ مكاسب الحيازة المحققة

ح/ مكاسب الحيازة أيار 6000	ح/ (يقفل في ح/ مخزن) 18500
ح/ مكاسب الحيازة أيلول 6000	الدفل
ح/ مكاسب الحيازة آب 2500	
ح/ مكاسب الحيازة تم 4000	
18500	18500

قائمة الدخل التوضيحية

المبيعات	129000
تكاليف المبيعات	(113500)
مجموع الربح التفاضلي (الاستيعابي)	15500
مكاسب حيازة المحفظة	18500
مجموع ربح التفاضل (تاريخي)	34000
مكاسب حيازة غير محفظة	1500
دخل الاستيعاب	35500

يلاحظ مما سبقه أن النتائج التالية:

- الربح المحقق في الحالات الثلاثة مختلفه والسبب يعود إلى اختلاف تكاليف المبيعات
- فتكلفة الاستيعاب المحتبة "أسعار نهاية العام" أعطت سلبيات أقل للأرباح (5500) لأنها أقيمت بأحدث الأسعار

- والتكلفة المحتبة هنا بُدِرت عن المبلغ الواجب التخصية به في سجل اقتناء البضاعة المباعة من جديد بتاريخ إعداد القوائم

- أما تكاليف المبيعات المحتبة بالأسعار الجارية خلال العام أعطت أرباحاً أكبر (15500) في الوقت الذي ترتفع فيه أسعار الاستيعاب في النصف الثاني (فقد أعطت أرباح) من العام بشكل ملحوظ بينما أسعار البيع بقيت ثابتة

أثباتاً: تطبيع تكلفة الاستبدال دوره إعادة تقويم:

(١) في هذه الحالة تظهر آثار تغيرات الأسعار في قائمة الدخل وفقاً بدوره أنه تؤثر في قيم الأصول.

(٢) الإهلاك يحسب حسب استناداً للقيمة الاستبدالية

(٣) أما الأصول فتتغير قيمته في الفترة دوره تغيير

(٤) والفرضية هي أنماط الإهلاك حسب التكلفة التاريخية وبينها حسب

القيم الحالية، يظهر في حسابات خاصة (م/م) استبدال الأصول أو م/م احتياطي الاستبدال

ونتيجة الأصول حسب قيمته الحالية

مثال:

صناعة في المخزن كلفتها ٤٥٥٥٥ مكونة من ٤٥٥ وحدة سعر ١٥٥ للوحدة

بيع منها نقد ٣٥٥ وحدة بسعر ١٣٥ للوحدة وكان مخزن

الاستبدال للوحدة الواحدة من البيع ١٢٥ والشركة تطبق البعد المتحرر

الدائم (١)

وفيما يلي القيود اللازمة لتسجيل هذه البيانات في حال استخدام تكلفة الاستبدال

مع إعادة التقويم ثم جوده إعادة التقويم

الحل:

مع إعادة التقويم:

(١) تعديل رصيد المخزن بتغيرات الأسعار:

8000 م/م / مخزن البضاعة

8000 الإهلاك حسب التكلفة

- التغيرات الزائدة في قيمة البضاعة

400 (120 - 100)

سعر الاستبدال ↓ التكلفة

(2) بيع النهاية:

39000 م/م / النقرة

39000 الى ايام المبيعات

- بيع 300 وحدة بسعر 130 -

36000 م/م / تكلفة المبيعات

36000 الى م/م / مخزن النهاية

- اخراج 300 وحدة بسعر 120 -

6000 م/م / مكاسب الخيازة

6000 الى م/م / مكاسب الخيازة المحققة

- ارباح مكاسب الخيازة المحققة بالبيع -

- 300 وحدة \times (120 - 100) -

(3) يتبع النهاية المتبقية في المخزن 12000 (100 وحدة - تكلفة الاستبدال

الوحدة 120) وهي تحوي مكاسب في محفظة تبلغ 2000 / يتم

استبدالها كاي.

12000 القمية الاستبدال للنهاية المتبقية (120 \times 100)(10000) التكلفة التاريخية للنهاية المتبقية (100 \times 100)2000 (100 وحدة \times (120 - 100) أو (8000 - 6000)

ملاحظة:

وعني حال التزام تكلفة الاستبدال وهو عبارة التقويم فان:

(1) النهاية لا تتغير قيمتها

(2) اما النهاية المتبقي فانها تقوم بتكلفة الاستبدال

ويحول العزفة بـ تلفة البضاعة المباعة ومثلها الاستبدال
الى ١٥ خاص سيجو المحزن استبدال البضاعة "

دوره اعادة التقييم

36000 م ١٥ تلفة المباعات

الى مذكورين

6000 م محزن استبدال المخزون (300 * (120 - 100))

30000 م محزن البضاعة (بالكافة)

- اخراج البضاعة من المخازن -

ملحوظة:

هذه العملية رابطة القيمة الاستبدال للبضاعة و مثل العزف بـ

الكلفة التاريخية والكلفة الاستبدالية محزن استبدال

لواحدة مسألة استبدال المخزون

أما قيمة البضاعة المتبقية فإنها تظهر في الميزانية بتلفها التاريخية

ويكن في حال كونه القيمة الاستبدال أقل من تلفة المخزون فإن

تلفة المباعات تكون أقل من الكلفة الفطرية (التاريخية)

وهذا يؤدي لزيادة الأرباح

في حين

تحقق هنا ميزة بسبب انخفاض الأسعار

مثال:

120 : تكلفة الاستبدال

100 : تكلفة تاريخية

مثال : بالعودة للمثال السابق :
 وافترض ان تألفة استبدال البطارية انخفضت إلى 90 / للوحدة
 الواحدة ، فإن استخدام تألفة الاستبدال " مع إعادة التقييم "
 ينتج المعاملات المحاسبية التالية :
 " مع إعادة التقييم "

(أ) إلتان تغير الأسعار :

4000 م / فضاء الحائزة

4000 إلى م / مخزن البطارية

- انخفاض تألفة استبدال البطارية $[4000 \times (100 - 90)]$

39600 م / النقدية

39000 إلى م / المبيعات

- بيع 300 وحدة بسعر 130 -

27000 م / تألفة المبيعات

27000 إلى م / مخزن البطارية

- إخراج 300 وحدة بسعر 90 -

3000 م / فضاء الحائزة المحققة

3000 إلى م / فضاء الحائزة المحققة بالبيع

- إلتان المصارف المحققة بالبيع -

$300 \times (100 - 90)$

وتظهر بضاعة آخر المدة في الدفاتر بقيمة 9000 (90×100) بدلاً

من 10000 (100×100) ، التكلفة التاريخية له

(2) الأرباح المحقة حسب التكلفة التاريخية وتكلفة الاستبدال:

(3) حسب التكلفة التاريخية:

39000 المبيعات
(30000) تكلفة المبيعات (100 x 300)

9000 مجمل الربح

(4) حسب تكلفة الاستبدال:

39000 المبيعات
(27000) تكلفة المبيعات (90 x 300)

12000 مجمل الربح الإضافي
(3000) خسائر الخسارة المحقة

9000 صافي الربح

• وبالمقارنة نجد أن الربح حسب تكلفة الاستبدال 12000 وهو يزيد عنه 9000 حسب التكلفة التاريخية 9000 بمقدار 3000.
هذا المبلغ يمثل الخسائر المحقة فعلياً بالبيع

• وإذا لم يتم إقفال هذه الخسائر في حسابات النتائج فإن الأرباح الصافية ستكون أكبر مما يعادل قيمتها.

• ومنه هنا نجد أن :
تلك التكلفة الاستهلاكية تظهر نتائج الأعمال والمركز المالي لتكون أغرب
ما يكونه الجهد الواقع

• كما أن خفضت أرباح وفوائد العمليات التشغيلية الحاصلة من أرباح
وفوائد تقنيات الأسعار

• ونحن حال تطبيق تلك التكلفة الاستهلاكية "دوره إعادة التقييم"
فيان المعالجة المحاسبية تكونه :

- (1) الاختلاف بين الماهل في قيمة البضاعة لا سجل في الدفاتر
- (2) سجل قيمة البيع كما ورد سابقاً

• أما تلك التكلفة المبيعات يكون قيمها كما يلي :

من المذكرتين
217000 من تلك التكلفة المبيعات
3000 من تقنيات أسعار البضاعة
(أو من فوائدها الاستهلاكية المخزون)
30000 من أيام مخزون البضاعة

انتهت المجازة الثانية

Fourth

السلام عليكم

محاسبة صاحب القيمة البسيطة (سراخرزوم الجاري)

صاحب القيمة البسيطة:

هي المبالغ النقدية الصافية الذي يكن الحصول عليه منها لوتن مع الأهل أو في حالة إعانة التمويل لأحد الالتزامات ، يتم احتسابه على أساس سراجخرزوم الجاري للأهل .

• تطبق هذه الطريقة على كافة الموارد المتاحة للشروع سواء كانت بضاعة أو أصول ثابتة (ولكن في الواقع العملي طبق هذا المفهوم على الأسهم والأدوات المالية وأهل باعة عناصر القوائم المالية) .

• تقوم الطريقة على افتراض أن الشروع قيد التصفية القية تتم في حالتيه :

[1] حالة التصفية الفعلية للأهل أو الشروع .

الناجمة عن قرارات اختيارية وليست قسرية والهادفة إلى استبدال أو التخلي نهائياً عن أهل ما ، أو الهادفة إلى تصفية الشركة نهائياً نتيجة لاتفاقات انطاع مثلاً .

في هذه الحالة يتم تقييم الأصول بأسعار الخرزوم ولا تحل حالات التصفية الإجبارية أيًا كان السبب (مقن) مثل حالات التصفية الإجبارية المفروضة لا تقدر أسعار البيع من ظروف سوق طبيعية)

[2] حالة التصفية الافتراضية.

يقصد بها التصفية لفرض إمداد القوائم المالية وإظهار القيمة الحقيقية للأهل أو للشركة.

التصفية عملية تكوّن الحقوق دفن المصالح مع المشروع هذه المصالح قد لا يتم متقبلاً لذلك من الأصح تقييم الأصول بمر البيع.

وعند استخدام مبيعات حياض القيمة التي تظهر في القوائم هي القيمة البقية الصافية المتوقعة، والقيمة الصافية تمثل مبيعات وطروحات من المعارف التي تحملها الشركة بسبب البيع.

القايي المتد إلى أسعار البيع الجارية للأصول يتاز بأنه:

(1) يُظهر في القوائم المالية القيمة البقية الصافية المتوقعة حيث أنه:

القيمة الصافية = سعر البيع - مصاريف البيع

(2) يُظهر المركز المالي الحقيقي للشركة الذي يكون أكثر مصداقية وموضوعية وملاءمة مع الظروف الحديثة والبيئ المتغيرة ويُطمان المستثمرين عن مصير أموالهم التي ولطوها في الشركة واتخاذ القرارات المستقبلية لأن القيمة البقية هي أقرب ما تكون للواقع.

(3) تحل من تحدي مجموعة السائل الاستفارية المتأمة وتعد رغبة الاستمارات وتقيم الخاير.

1- به تقييم الأصول من الناحية بأسعار البيع الجارية (الحالية) يؤدي إلى الاعتراف الفوري بكافة الأرباح سواء ما ارتبط منها بعمليات التشغيل أم بعمليات الخايرة... وهذا مزود عن قاعدة تحقق البيرار بالبيع وهي لا تعتبر أيضاً به.

مكاسب الحيازة الناجمة عن ايلانة التقييم أو ضائرها ، وسر الارباح
التفضيلية ، لذلك يجوز معالجتها في قائمة الدخل

تلك الدخل حسب طريقة القيمة البسيطة من :

مكاسب محققة :

ناجمة عن بيع الأصول خلال الفترة المحاسبية ، تنبع من الغفلة بـ الارادات
الفعلية لمصلحة البيع والارادات التي كانت متوقعة في بداية الفترة
المحاسبية منبهة على أن أسعار البيع
وتكون إما من عمليات تفضيلية
أو من عمليات غير تفضيلية

مكاسب غير محققة : مكاسب قابلة للتحقق :

تنجم عن تغييرات في القيمة القابلة للتحقق للأصول التي لا تزال تحتفظ بها
الشركة وقت ايراد القوائم المالية
وتكون إما من عمليات تفضيلية
أو من عمليات غير تفضيلية

سؤال : كيف تتحدد أسعار السوق ؟؟

تحدد الأسعار استناداً إلى عطاءات وعروض أسعار فعلية ، يقر من
بيورها أن تتطابق مع أسعار سوق الطلب
وإذا تغير ذلك فإنه يمكن تقدير القيمة البسيطة الصانعة القابلة للتحقق
من خلال أحد البديلين :

- ١) الجود إلى مقربين ذو خبرة ودراية بالأهل وظروف السوق.
- ٢) استخدام مؤشرات محددة لمر السع بحول اهتمام إذا
- ٣) من قبل الشركة.
- ٤) أو من قبل جهات خارجية مستقلة.

• وفي الحالات كافة فإن أسعار الخروب [أسعار السع السوقية] تتسم بأنها قائمة على التقدير على التقدير المنطقي وليس الخرافة والقيمة المقدرة قابلة للتحقق.

• القيمة السوقية:

هي القيمة المحددة استناداً إلى أسعار السوق البسيطة ولاظهار أنها تتم واقعية منطقية وليست هزائفة أضيف إليها مصطلح العادلة فأصبحت "القيمة السوقية العادلة".

والجدير بالذكر أن القيمة السوقية عدة صعوبات ، فبعض الأصول ليس لها قيمة سوقية مثل بعض الأصول الثابتة.

المعالجة المحاسبية طبقاً لمحاسنة القيمة البسيطة:

تجسيد محاسبة القيمة البسيطة على المخزونة:

مثال:

نفقحت شركة مبلغ 100.000 ل شراء بضاعة ، فإذ تم في بداية الفترة المحاسبية شراء 5000 وحدة بسعر 20 للوحدة الواحدة وفلال الفترة تم بيع 4000 وحدة بسعر 25 للوحدة ، وكان سعر الاستبدال آنذاك 22 .
وفي نهاية الفترة المحاسبية كان سعر بيع البضاعة المتبقية 26 وتكلفة استبدالها 23 .

المطلوب:

بيان أثر العمليات المذكورة في نتائج الأعمال والمركز المالي وفق طريقة القياس والتأثيرات:

(أ) تاريخية، استهلاكية، فترة بيعية.

الكل:

أولاً: حسب التكلفة التاريخية:

(أ) دخل العمليات التشغيلية يبلغ 20000 :

100000 المبيعات (25 × 4000)

80000 (-) تكلفة المبيعات التاريخية (20 × 4000)

(2) تظهر النهاية في نهاية الفترة الحاسبة بفترة 20000 :

[1000 وحدة × 20 = التكلفة التاريخية = 20000]

ثانياً: حسب تكلفة الاستهلاك:

(أ) دخل العمليات التشغيلية:

100000 المبيعات (25 × 4000)

(88000) - تكلفة المبيعات الاستهلاكية (4000 وحدة × 22 = استهلاك متباين البيع)

12000 دخل العمليات التشغيلية

11000 مكاسب الخسارة:

8000 مكاسب خسارة محقة بالبيع

3000 مكاسب خسارة غير محقة

23000 صافي دخل الاستهلاك

مكاسب الخسارة المحققة بالبيع = 8000
 (تكلفة المبيعات الاستثنائية 88000 - تكلفة المبيعات العادية 80000)

مكاسب خسارة غير محققة = 3000
 (تكلفة المخزون الاستثنائية - تكلفة المخزون العادية)
 (23 x 1000 - 20 x 1000)

(2) يظهر المخزون في المركز المالي بتكلفة استبداله البالغة 23000

المآل: حساب صافي القيمة البسيطة

—————

(1) دخل العمليات التشغيلية:

الإيرادات (25 x 4000)	100.000	
المخزون (بالقيمة البسيطة 26 x 1000)	<u>26.000</u>	
مجموع الإيرادات		126.000

- التكاليف:

تكلفة المبيعات الاستثنائية (22 x 4000)	88.000	
تكلفة المخزون الاستثنائية (23 x 1000)	<u>23.000</u>	
		(111.000)
دخل التشغيل		<u>15.000</u>

مكاسب الخسارة:

مكاسب خسارة محققة بالبيع	8000
مكاسب خسارة غير محققة	<u>3000</u>

11.000

صافي دخل القيمة البسيطة	<u><u>26.000</u></u>
-------------------------	----------------------

(ج) يظهر المخزون في المركز المالي بقيمة البسيطة البالغة 26000

نلاحظ ما يلي:

(أ) استخدمت طريقة هاجن القوة البسيطة لتقييم المخزون بطريقة تالفة الاستبدال لتقييم إفرادات المخزن (تالفة المبيعات) أي أنه أسطر المخزون استخدمته لتقدير قيمة المخزون وأسعار الدفول لتقدير القوة الاستبدال للبقاء المباعة

(ج) لابد استخدام الطريقة المذكورة في آله معاً ذلك عند الكاسب المحقة ونير المحقة

(د) زهيم طريقة هاجن القوة البسيطة بالتدفقات النقدية التي يحصل أو يمكن أن يحصل عليها الشروع في حال بيع موجوداته ، لذلك تم تقويم المخزون بالقوة البسيطة بأربع القوائم

وإيه دخل التفضل البالغ 15000 يحوي على:

12000 دخل تفضلي حقيقي محقق بالبيع

[100000 مبيعات - 88000 تالفة المبيعات الاستبدال]

3000 دخل تفضلي نير محقق فداً

[البزء بيه القيمة البسيطة للمخزون وقيمة الاستبدال]

(4) الكاسب المحقة بالبيع مثل مكاسبها بإزاة بيب البيع ، ويتم احتساب الكاسب المحقة من خلال تفاضل التالفة الاستبدال للمبيعات المباعة مع تالفتها التاريخية

$$88000 - 80000 = 8000$$

(5) المكاسب غير المحققة :

هي مكاسب هيازة ناتجة عن هيازة المخزون وهذه المكاسب لم تحقق
لأنه الصفحات لا تزال في المخازن
يتم احتساب المكاسب غير المحققة من الصفحات من الألف
الاستبدال للمخزون وتلك الصفحات التاريخية :

$$23000 - 20000 = 3000$$

(6) يتكون إذا دخل التفعيل حسب أسعار المخزون الحالية والبالغ 15000 من:
12000 مكاسب محققة بالبيع الفعلي
و 3000 مكاسب غير محققة فعلياً

أما مكاسب الهيازة البالغة 11000 وفي تكوينه من:
مكاسب محققة فعلياً بالبيع 8000
مكاسب غير محققة 3000

وعليه فإن الأرباح المحققة فعلياً هي :

$$12000 \text{ دخل تفعيل فعلي } [100000 - 88000] \\ + 8000 \text{ مكاسب هيازة محققة بالبيع الفعلي } [88000 - 80000] \\ = 20000 \text{ الأرباح الفعلية}$$

أما المكاسب غير المحققة فهي :

$$3000 \text{ دخل تفعيل غير محقق فعلياً} \\ + 3000 \text{ مكاسب هيازة غير محققة}$$

$$6000$$

مثلاً:
• الدخل التشغيلي من المحقق فعلياً = 3000
[الفتيحة البيعية المخزون 26000 - تكلفة المخزون الاستيعابية 23000]

• مكتب حازمة من محفظة = 3000
[الفتيحة الاستيعابية للمخزون 23000 - الفتيحة التاريخية للمخزون 20000]

← استناداً إلى ما سبق:
إنه هذه الأرباح عكس ما نعرفه في قائمة المركز المالي ضمن مجموعة عقود الملكية كما يلي:

عقود الملكية:

50000	أرباح المال
20000	دخل التشغيل
6000	أرباح من محفظة
50000	

(7) عند مقارنة دخل العمليات التشغيلية مع تكلفة الاستيعاب البالغة 12000 والدخل ذاته مع الفتيحة البيعية البالغ 15000 فإنه يتبين ملاحظة أنه الفرق بينهما يعود إلى:
دخل التشغيل من المحقق البالغ 3000 والذي يحل الفرق بين الفتيحة البيعية للمخزون وقائمة التاريخية.

(8) إن سعر الاستيعاب المستخدم لتقييم تكلفة البضاعة المباعة هو السعر السائد للاستيعاب بتاريخ عملية البيع وليس سعر نهاية العام.

(9) إن استخدام سعر المخزون يتوجب إذا استخدم أسعار الدفول في الوقت نفسه الأول لتدوين قيمة الأصول والثاني لتدوين تكاليفها.

← وبذلك نكون قد بينا مكاسب الميزة المحققة ومنير المحققة
 ← وعليه يمكن تطبيق طريقة صافي القوة البسيطة دفترًا كما يلي:

أولاً: قيود اليومية:

100.000 م/م المخزن

100.000 الى م/م النقدية

- شراء 5000 وحدة بـ 20

100.000 م/م المخزن

100.000 الى م/م مكاسب الميزة

(2 x 5000)

- ارتفاع سعر الاستبدال من 20 إلى 22

100.000 م/م النقدية

100.000 الى م/م المبيعات

- بيع 4000 وحدة بـ 25

88.000 م/م تكلفة المبيعات

88.000 الى م/م المخزن

- انخفاض (بيع) 4000 وحدة بسعر الاستبدال 22

8.000 م/م مكاسب الميزة

8.000 الى م/م مكاسب الميزة المحققة

(2 x 4000)

- ارباح الميزة المحققة من 4000 x (22 - 20)

بنهاية السنة:

٤٠٠٠ م/الجزء

المذكورين

٣٠٠٠ مكاتب تشغيل غير محققة

١٠٠٠ مكاتب الجائزة

البيانات مكاتب الجائزة المزدوج بنهاية الفترة وتكونه م:

ارتفاع م/الاستبدال 22 ← 23

$$1000 \times (22 - 23) = 1000$$

م/الاستبدال 26 ← 23

$$1000 \times (23 - 26) = 3000$$

ثانياً: تظهر الحالات كما يلي:

م/الجزء

١٠٠.٠٠٠ م/النقدية	٨٨٠٠٠ م/تكلفة المبيعات
١٠٠٠٠ م/مكاتب الجائزة	
٤٠٠٠ م/مكاتب الجائزة	٢٦٠٠٠ م/رصيد (بالقيمة البسيطة)
١١٤٠٠٠	١١٤٠٠٠

م/مكاتب الجائزة

١٠٠٠٠ م/الجزء

٨٠٠٠ م/مكاتب الجائزة

المحققة

٤٠٠٠ م/الجزء

٦٠٠٠ م/رصيد (مكاتب غير محققة)

١٤٠٠٠

١٤٠٠٠

(١٥) مبلغ الأرباح الفعلية وفقه الخطة السنوية 20000
ولكن استخدام الأرباح الاستباقية والقوة البسيطة مبنية
على الدخل المحقق والدخل غير المحقق
وعبء هذا الدخل إلى:
← الصيغ التفضيلية
← أو عمليات الميزنة
وهذا ما يظهره الجدول التالي:

مجموع المكاسب	مكاسب محققة			مكاسب محققة فعلية			الطريقة
	المجموع	ميزنة	تفضيلية	المجموع	ميزنة	تفضيلية	
20000	—	—	—	20000	—	20000	التاريخية
23000	3000	3000	—	20000	8000	12000	الاستباقية
26000	6000	3000	3000	20000	8000	12000	القوة البسيطة

تطبيع محاسبة القيمة البسيطة على الأصول الثابتة

لا يتم إعتناء مكاسب ميزنة محققة وغير محققة على الأصول الثابتة
من هذه الحالة يجري فقط إثباته فقط للاعتناء المحاسب
على أناسي الغرض بين القيمة الدفترية أول الفترة والقيمة
السوقية للأصل في نهاية الفترة لتغير بالتالي قيمة الأصل
الدفترية وتتطابق مع القيمة السوقية

مثال:

بافتراض أن أصل بلغت تكلفة امتلاكه 3000 وكان عمره الإنتاجي هو سنة. ويستهلك بالقطر الثابت. وليس له قيمة بقايا وكانت تكلفه استبداله وصاحبه قيمته البعيرة خلال السنوات الثلاثة كما يلي:

العام	القيمة الاستبدالية	صاحبه القيمة البعيرة
نهاية السنة الأولى	3300	2300
نهاية السنة الثانية	3600	1450
نهاية السنة الثالثة	3900	300

فإن المعالجة المحاسبية لهذه البيانات تكون كما يلي:

أولاً: من التكلفة التاريخية:

$$\text{يبلغ قطر الاستهلاك السنوي} = \frac{3000}{3} = 1000$$

إذاً:

$$\text{المبلغ السنوي على زيادة} = 1000$$

يبلغ مجموع الاستهلاك في نهاية كل سنة من السنوات الثلاثة:

$$1000 + 2000 + 3000 \text{ على التوالي}$$

تبلغ القيمة الدفترية الصافية للأصل في نهاية كل سنة من السنوات الثلاثة كما يلي:

$$2000 + 1000 + 0 \text{ على التوالي}$$

$$\begin{array}{ccc} \downarrow & \downarrow & \downarrow \\ [1000 - 3000] & [2000 - 3000] & [3000 - 3000] \end{array}$$

ثانياً: حسب تكلفة الاستبدال:

	السنة			البيانات	
	الأولى	الثانية	الثالثة		
1	1100	1200	1300	مطابق الإهلاك حسب الاستبدال	المجموع 3600
2	-	100	200	مطابق الإهلاك المتأخر (مخروقات الأقساط السابقة)	300
3	1100	1300	1500	المبداً السنوي للاستبدال (2+1)	3900
4	1000	1000	1000	المبداً الفعلي المتأخر	3000
5	100	300	500	مكاسب الخسارة المحققة (4-3)	900
6	300	300	300	مكاسب الخسارة السنوية (تقريباً تكلفة الاستبدال)	900
7	200	200	-	رصيد مكاسب الخسارة غير المحققة	-
8	1100	2400	3900	مجموع الإهلاك (الاستبدال)	-

ملاحظات:

(1) قسط الإهلاك حسب الاستهلاك = $\frac{1}{3}$ - ألفة الاستهلاك

(2) قسط الإهلاك المتأخر:

السنة (1) للرجوع

$$\text{السنة (2)} = 1200 - 1100 = 100$$

$$\text{السنة (3)} = 1300 - 1100 = 200$$

(6) تقنيات لقيمة الاستهلاك من عام (2) هي:

$$\text{السنة (1)} = 3000 - 3300 = 300$$

$$\text{السنة (2)} = 3600 - 3300 = 300$$

$$\text{السنة (3)} = 3900 - 3600 = 300$$

(7) رسم مكاسب الجائزة غير المحققة =

السنة (1) = الرسم نفسه للعام السابق مضافة إليها المكاسب

الناتجة من تغير سعر الاستهلاك مطروفاً منه المكاسب

المحققة للعام نفسه

$$\leftarrow \text{السنة (1)} = 0 + 300 - 100 = 200$$

$$\text{السنة (2)} = 200 + 300 - 300 = 200$$

$$\text{السنة (3)} = 200 + 300 - 500 = 0$$

(8) جمع الإهلاك (الاستهلاك): يجمع في السنة (3) مع السنوات:

$$\text{السنة (1)} = 1100$$

$$\text{السنة (2)} = 1300 + 1100 = 2400$$

$$\text{السنة (3)} = 1500 + 2400 = 3900$$

ثالثاً: حساب باقي القيمة البقية (سعر المخزون الجاري) :

البيان	الأول	الثاني	الثالث	المجموع
1 القيمة البقية في 1/1	3000	2300	1450	—
2 القيمة البقية البقية في 31/12	2300	1450	300	—
3 المبدأ المحل على الإيرادات (القيمة البقية) منطوق الاختلاف	700	850	1150	2700
4 المبدأ المحل على الإيرادات (استهلاك) السنوي	1100	1300	1500	3900
5 المبدأ المحل على الإيرادات (تأجيل) السنوي	1000	1000	1000	3000
6 المكاسب المحققة بالاستخدام	100	300	500	900
7 الخسائر المحققة بالاستخدام (تفصيلية)	400	450	350	1200
8 مجموع المكاسب والخسائر المحققة	(300)	(150)	150	(300)
9 مكاسب الخسارة السنوية (مردود قيمة الأصول)	300	300	300	900
10 رصيد المكاسب والخسائر غير المحققة	—	150	300	—

ملاحظات:

(3) المبدأ السوي في القوة البيئية هي (1-2)
 الصف الصف

(7) الخنازير التفصيلية محقة هي (4-3)

(6) مكاسب حيازة محقة بالاستنزاف (4-5)

(8) مجموع المكاسب والخنازير المحقة (6-7)

(10) رصيد مكاسب الخنازير المحقة = بيانات الطر (10) للعام السابق + سطر 9 - سطر 8
 العام (1) = مكاسب الحيازة لا ينفي العام - خنازير الحيازة المحقة
 = 300 - 300 = صفر

العام (2) = بيانات الطر (10) للعام السابق + مكاسب الحيازة (بالاستنزاف) خنازير محقة
 = صفر + 300 - 150 = 150

العام (3) = رصيد سابق + مكاسب الحيازة - خنازير ومجموع مكاسب المحقة سطر (8)
 = 150 + 300 - 150 = 300

ملاحظة:

ظهرت في الجدول أخطاء الاختلاف مع الطريقة السابقة والهدف
 من ذلك بيان المكاسب والخنازير المحقة موزعة حسب حصة
 التفضيل أم الحيازة.

إذاً:
 النتائج السابقة يتم التوصل إليها دون الرقعة بالاستنزاف تلتفت
 الاستبدال.

وهذا ما يظهر الجدول التالي:

البداية	الأول	الثاني	الثالث	المجموع
القيمة البسيطة في ١/١	3000	2300	1450	—
القيمة البسيطة في 12/31	2300	1450	300	—
المباذون في قيمة بيع	700	850	1150	2700
المباذون في تكلفة تاريخية	1000	1000	1000	3000
المكاسب والخسائر المحققة	(300)	(150)	150	(300)
المكاسب السنوية (تقديرات فترة الاملا)	300	300	300	900
رصيد المكاسب والخسائر المحققة	—	150	300	—

رابعاً: مقارنة بين القيم الدفترية للأجل حسب البرائل الثلاثة خلال السنوات الثلاثة:

→ → →

السنة	البلاء	حساب تاريخية	حساب استبدال	صافي بيعية
الأول	قيمة الأهل	3000	3300	
	جمع الاقتراض	(1000)	(1100)	
	صافي قيمة دفعية	2000	2200	2300
الثاني	قيمة الأهل	3000	3600	
	جمع الاقتراض	(2000)	(2400)	
	صافي قيمة دفعية	1000	1200	1450
الثالث	قيمة الأهل	3000	3900	
	جمع الاقتراض	(3000)	(3900)	
	صافي قيمة دفعية	000	000	300

حاشية: يظهر الأهل وحساب الحيازة وفائرها في نهاية كل عام في الميزانية

الميزانية في نهاية السنة الأولى

تاريخية	استبدال	بيعية	البلاء	تاريخية	استبدال	بيعية	البلاء
3000	3300	الأهل	رأس المال	—	—	—	—
(1000)	(1100)	م.م الأهل	مكاسب/خسائر حيازة	100	(300)	—	—
2000	2200	الصافي	مكاسب/خسائر غير محققة	200	—	—	—

الميزانية في نهاية السنة الثانية

رأس المال				الأهل		3600	3000
مكاتب/مصارف	(150)	300	—	م.م.م.م.		(2400)	(2000)
مصارف محفظة							
مكاتب ميازة	150	200		الصافي	1450	1200	1000
غير محفظة							

الميزانية في نهاية السنة الثالثة

رأس المال	3000	3000	3000	الأهل	300	3900	3000
مكاتب/مصارف ميازة	150	500	—	م.م.م.م.	—	(3900)	(3000)
محفظة							
مكاتب ميازة غير	300			الصافي	300		
محفظة							

ملاحظة: جدول مقارنة الميزانية للبالغ التي تم تحميلها على حسابات الساتج
 خلال السنوات الثلاثة

البيان	بيانية	الميزانية	تاريخية
قطر الهدايا لسنة (1)	700	1100	1000
قطر الهدايا لسنة (2)	850	1300	1000
قطر الهدايا لسنة (3)	1150	1500	1000
المجموع	2700	3900	3000

ملاحظة:

يلاحظ من هذا الجدول أنه المبالغ التي تم تحصيلها على حسابات الناتج حسب سعر الحزوم الجاري، كانت أقل من ثلاثة الأطنان 300 ل.س. وهي تمثل القيمة البسيطة له في نهاية عمره الإنتاجي.

ملاحظة خاصة بالقيمة البسيطة كبديل قياسي:

(1) تتم معالجة القيمة البسيطة بتقييم الأصول غير النقدية بالقيمة القابلة للتحقق فعلياً (مقابل لعم بيع أصول الشركة وسداد التزاماتها).

(2) تقرض البيع، فالأقرض أي هذا لمصلحة ذوي المصالح قصيرة الأجل من حملة الأسهم والمستثمرين الآخرين (ولذلك يتم بمصالح الفئات الأخرى كالمجتمع والعاملين).

(3) تستند إلى افتراض التصفية بدل الاستمرار، والتصفية تركز الاهتمام على المبالغ التي يمكن تحصيلها، وفي حين أن افتراض استمرار المشروع يوجب تقييم الأصول بغير استبدالها لغرض المحافظة والطاقة الإنتاجية.

معالجة القيمة البسيطة:

تمثل خروجاً عن فرض الاستمرار لتونه أحد أركان الفكر المحاسبي التقليدي.

مبررات بديل صالح القيمة البسيطة:

(1) يحقق منفعة مباشرة عند اتخاذ الإدارة القرار بشأن الاستمرار في استخدام الأصول أو بيعها، وكذلك عند اتخاذ المالكين القرار بخروجهم أو بقاء الاستثمار أو التخلي عنها بالبيع.

(2) يوضح معلومات تتبع خصائص نفيسة للمعلومات المحاسبية
يرتبطها المستخدمون منها الموضعية والوثوقية والملاءمة والمنفعة والعدالة

(3) سيرة قدرة الشركة على استمرار في سداد الالتزامات ويظهر مقدار الزيادة
التي تحققت في الفترة الماضية ، وهذا لا يتحقق إلا مع فلال
إظهار المركز المالي الحقيقي وبيان كمية النقد المتوافر الذي
يمكن أن يتوافر

14 يدل على تطبيق المبدأ تغير القوة الشرائية لوحدة النقد ، فهو
يعبر عن جهودانية الشركة بوسائل نقدية مناسبة القوة الشرائية
إنه برسم بقياس "قيم" وليس عدد وعلامة نقدية ، وهو يظهر
مبدأ الأصول الحقيقية

عبوب يترك صاحب القيمة البسيطة

(1) يصعب تحديد أنظار السبع لكافة أنواع الأصول
(2) تتوقف قيمة القسط على عدد الأجل والتأجيل على قيمته البسيطة
وبالتالي :

فإن أي قسط في تحديد هذه القيمة — ومنه يُنتج أخطاء في الحساب
هذه الأخطاء والتأجيل في صاحب الدخل

(3) يصعب تطبيق مبدأ الأصول بين الموضعية وفي مقدمتها الشفرة إذ لا
وجود لعدد لهذا النوع من الأصول

(4) لم يعالج مسألة الالتزامات طويلة الأجل وبالتالي هل يتقبل الالتزامات
حسب قيمتها التقاعدية أم يعاد تقويمها حسب تكلفة إعادة التمويل
من جديد ؟

(5) يُلْكَى انْتِزَامُ الرِّقَابَةِ الَّذِي يَأْخُذُ بِهِ هَذَا الْبَدَلُ خِزْمَةً عَلَى
الْعُزْمَةِ الْمَأْلُوفَةِ فِي الْفَرْقِ الْحَاسِي وَهُوَ يَهْمُ فَرْقُ الْإِسْتِزَارِ
وَيُجِبُ انْتِزَادَةً أَيْضًا.

(6) يَجْمَعُ تَحْتَهُ أَسْمَارُ الْخَزُولِ عَالِيَةً عَلَى أَسْمَةِ الْقَبْرِ الْخَصِي
فَعَلَيْهِ فَإِنَّ نَتَاجِ الْعِيَا فِي تَوَكُّهِ فِرْمَوْصِيَّةً.

(7) إِيْمَانِيَّةٌ تَطْبِيعُ هَذَا الْبَدَلِ صِفَةً فِي ظُلِّ انْتِزَادَاتٍ غَيْرِ مُتَقَرَّةٍ
تَتَقَلَّبُ فِيهَا الْأَسْمَارُ هَوَاطًا أَوْ مَهْوَرًا بِشَكْلِ كَبِيرٍ مُنْسَبًا لِأَثَرِ
الْأَسْمَارِ تَتَأَثَّرُ بِشَكْلِ كَبِيرٍ وَمُبَاشَرٍ بِالظُّرُوفِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ وَغَيْرِهَا.

(8) لَمْ يَجِدْ الْبَدَلُ مَا إِذَا كَانَتْ التَّكْلِيفُ الْعِيَا يَجِبُ بِحَالِهَا عَلَى
الْإِيرَادَاتِ لَمْ تَكَلِّفُ فَعَلِيَّةً أَمْ تَكَلِّفُ مَحْتَجَةً عَلَى أَسْمَةِ
أَسْمَارِ الدَّعْوَلِ الْحَاسِيَّةِ.

فِي الْوَقْتِ الَّذِي تَطْهَرُ فِيهِ الْإِيرَادَاتُ مِنْ أَسْمَارِ الْخَزُولِ
الْحَاسِيَّةِ ، وَإِذَا امْكُنَ ذَلِكَ فَإِنَّ حَالَهَا عَلَى أَرْضِ الْوَامِعِ
أَمْرٌ صَبَّ النَّظِيرِ.

(9) يَأْتِي هَذَا الْبَدَلُ لِمَا كَانَتْ الْمَقْرَبَةُ وَلِإِصْلَاحِهَا كَأَنَّهُ
الْمُخْتَصِمِ ،

لِذَلِكَ يُلْكَى بِدَلِيلٍ مُتَقِينًا وَغَيْرِ مُوَصَّوِيٍّ.

انتهت المحاضرة المباشرة

pages: 31 + 9 = 40

المحاضرة: الحادية عشر

Fourth

السلام عليكم

اليوم نتحدث عن ..

القيمة السوقية العادلة

(FAIR-MARKET VALUE)

- أحد بدائل القيمة الجارية -

مفهوم القيمة السوقية العادلة :

• هي امتداد لمفهوم القيمة السوقية لأنها خضعت عن هذا المفهوم

وأصبحت مفهوماً متقلاً بذاته

• القيمة السوقية تقدر في صورة نقطة مقابل بيع أهل أو التزام

* الـسـوـة النـشـطـة :

هي سوق مماثلة للسوق الرأس مالية الكفاء التي وصفها نظرية

السوق الرأس مالية

* خصائص السوق الكفاء :

(1) المعلومات متاحة لكافة المتزمنين بكلفة زهيدة وبشكل واسع

(2) أطار الأوراق المالية تملك كل المعلومات الوثيقة الصلة والعلانية

للتحقق منها

ملاحظة :

نشاطات السوق (اتاعها وانخارطا) يرتبط حباثرة عديدة اتاع دعمه

السوق ومن تنظيمه

• السوق الكفء:

هي سوق مثالي وحالة نادرة لا يمكن تعييدها

يرغب البعض أن السوق الكفء:

هو سوق تتحدد فيه القيم بكل عادل استناداً إلى قوى السوق

(المرهن والطلب) وتكون بذلك قريبة من القيم الاقتصادية

(الرأسمالية).

• القيمة السوقية للأهل:

هي القيمة المحددة على أساس أسعار التبادل في السوق وهي تتأثر بالقيمة الاقتصادية.

• في السوق الكفء تكون القيمة السوقية والاقتصادية محلياً متقاربتين.

كل المعلومات متاحة وليس هناك من يتحكم بالسوق.

• إذا كان هناك فارق بين القيمة يقوم المتخزم إجراء مفاضلة بينها للوقوف على أهم المخاطر المتوقعة من الاستثمار.

• مفاضل السوق الرأسمالية يمكن أن تتطابق مع مفاضل القيمة العادلة

للأصول غير المنقبة للسلع والخدمات، خاصة الأدوات المالية.

• يمكن تحديد القيمة السوقية للأدوات المالية بمقدرة المخاطر المتوقعة

لأهل له قيمة سوقية مع مخاطر أهل لا وجود لسوق له.

• إذا كان هناك مجموعة من الأسطر السوقية لأصول ذات مخاطر مختلفة

الأنواع، فإنه يمكن استنتاج هذه الأسطر لأصول أخرى لها مخاطر

مكافئة.

• عندها لا تتوافر قيمة حقيقية لأهل ما فإنه يمكن تحييد القيمة العادلة له عن طريق ربحية الرحلة المتفقات المتوسع أنه يحققها

• مصطلح العدالة Fairness .

• هو مصطلح ضبابي برغماني .

• يستخدم هذا المصطلح في مجال العرفن والإفصاح للمانة المتقدمين أن الصوام المادية المنصورة أمدت ودققت بضايه وهو كسرين وأن المعلومات التي تحملها تصور الحقائق دون إظهار أو تزييف أو إهمال ، وإلا أنه القيم ملائمة لم جميعاً وتحقق مصالحهم وفي هذا عدالة .

• يتم استخدام في مجال القياس الجناسي دون تحييد دقيق لمضمونه .

• عند تعني العدالة :

• عدم التفضيل ، ملائمة المعلومات المستمدين ، الانسجام مع الحقائق ، فهم مفهوم عامه .

• المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) استخدام مفهوم

العدالة في العرفن ، كمناب ومصادر للتوافقة مع المبادئ المحاسبية المتعارفة عليها (الإفصاح ، البتة ، قابلية المقارنة)

ومراجع المبادئ لازم كذلك باستخدام مصطلح العدالة عند إعداد تقريره .

• آخرون يرون في العدالة سلوكاً أخلاقياً معني :

أن المعلومات من متخزة وقد استخدمت بالإفلاص .

• عنوان مفهوم العدالة في مجال العرفن يتضح من خلال وجود تعريفين

للعدالة : أمريكي

أوروبي

أمرائي.

يطلق عليه مذهب العدالة يرمز أنه ضريح الجراد عند عرض المعلومات المتقبل في حلة ممارسات كاعتماد المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً والنزاهة.

أوروبي: "إنكليزي تحسباً"

يطلق عليه "مذهب الصحة والعدالة"، أي أنه القوائم المالية "صحية وعادلة" ثم اتسع استخدام "العدالة" كمصطلح محاسبي فأتى مصطلح "القيمة السوقية العادلة" ثم "القيمة العادلة" "نقطة".

يتفق أن القيمة السوقية تختلف عن القيمة العادلة.

هذا الاختلاف يعود إلى حلة من الأخطاء في مقارنتها.

المنهج:

المتقدم في حل مشكلات القياس المحاسبي والذي يرمز في إنتاج معادله ومطامير تكل بمرورها جزءاً من الإطار الفكري للممارسة المحاسبية.

ينطلق مؤيدو القيمة العادلة من منظور عملي بغيته حل مشكلات القياس قائمهم عندهم أن الحل مقبول عملياً في الوقت الحالي وليس مهماً أن يكون مقبولاً في المستقبل.

المصالحات الثابتة قد لا تقع في المستقبل مما يوجب تعديلها وتعديلها وهذا ما يفسر التغيرات في المعايير المحاسبية المحلية والدولية وهو التعريف الذي قرره مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ولجنة معايير المحاسبة الدولية الذي خرج عنه المفهوم الذي قدمه مؤسس القيمة السوقية (البصيرة).

• القيمة العادلة هي المبلغ الذي تقبله الأطراف ذات معرفة وادراك
لرغبة في مبادلة أصل أو تسوية التزام ، وفي عمليات لا
تحتل الأطراف ذات علامة.

• القيمة العادلة تختلف عن مبلغ تقبله الأطراف ذات معرفة
فقط بتعدد بأداة الأطراف ذات علامة هي الجهة البائعة
والجهة الراغبة في الشراء على ألا توجد علاقة بين الطرفين

• هذا الفهم للقيمة العادلة له منطلقاته الفريدة التي استند إليها
أهلها:

(1) تجاوز مشكلة عدم توافر سوق نظامي لبعض الأصول ، وعدم
وجود سوق للأصول المستعملة أو لبعض أنفع الأصول

(2) إيجاد حل عملي لمشكلة القيمة السوقية ، تقبل به الممارسة العملية
بكل فنائرها .

(3) التخلص من بعض صعوبات تحديد القيمة السوقية لبعض الأصول
حيث يمكن الخروج عن القيمة السوقية إذا تمدر معرفتها ، لتتغير
بسرعة من قيم توافقية افتراضية ، تقديرية

وحيث حال عدم توافر هذه القيم التوافقية يمكن العودة إلى القيمة
الدفترية لتعد قيمة عادلة .
ملاحظة:

• استخدام القيمة العادلة يعني وجود أكثر من دليل لتحديد قيم عناصر
الرمز المالي ، الأمر الذي يُفقد المعلومة المحاسبية موضوعيتها

خصائص القيمة المارلة

(أ) الموضوعية :

• تعني الابتعاد عن التحيز والأحكام الشخصية والسبقه وعين التقديرات الخرافية

• إضمار التكلفة التاريخية وجها الموضوعية في المستندات كونها الدليل الموضوعي المؤيد لحركة العمليات :

هذا الإدعاء نير صريح لأنه السبب في القسك بالقم الضرية ليس المحرم على الموضوعية ، بل تقديم الدليل على أن الإدارة لم تعدل وتغير القم في الدفاتر ، كي لا تتم بالتلاعب

• إضمار القيمة الجارية بدون الموضوعية في القم المستندة إلى أرقام البيع والسوق بطبيعته طرف محايد

القيمة البعية للأهل تعدد استناداً إلى :

(أ) أرقام السوق

(ج) الخيرة الهندسية التي تعدد أسس علمية هندسية لغاية قيمة بيع الأهل

(3) مؤشرات أرقام تقوم بإعدادها جهات حكومية معينة

(كما هو الحال في الولايات المتحدة)

(4) كاتولوجات " تعد من قبل الشركات المنبئة أو المشوقة " بتغير أرقام

مبتدأ ، وهذه الأرقام محملاً محايدة

فالقم السوقية هي :

قم موضوعية جسيمة عن التقديرات وهي تصور مقائفة موضوعية معاصرة

هذا المبدأ :

الذي يقرره مؤتمر القيمة السوقية العادية لا يزال بحاجة إلى أدلة مقنعة تؤكد موضوعيتها .

• اللاموضوعية :

في القيمة السوقية العادية تكمن في أنها تراعي مصالح إضمار رأس المال قبل أن تخدم مصالح الفئة الأخرى ، وخاصة المجتمع .
وبالتالي فهي ليست عادلة كما يدعي أنصارها .

(2) الاستمرارية :

ارتبط مفهوم الاستمرار عند أنصار التكلفة التاريخية بفرض الخصية الموضوعية (الموضوع يبقى مستمراً حتى إذا تغيرت ماله أو دائره .
وغيره . ويكون الموضوع مستمراً فإنه لا ضرورة لتقييم أهله بسعر البيع)
إننا :
إننا نرى هام من أركان الفكر المحاسبي التقليدي .

أنصار القيمة السوقية العادية :

يرون بدورهم أن أسعار البيع السوقية تحققه الاستمرارية للموضوع
لأننا نحدد مقدار النقد الذي يمكن أن يتوافر في الموضوع ثم
اختيار البديل المناسب في ضوء القدرة المالية من جهة
واعتبارات إلى القيام بالعمليات التفضيلية .

من مزايا القيمة السوقية العادية أنها :

(1) تزود المخدمين بمعلومات أكثر واقعية ومصادقية وملائمة وفائدة .

(2) تراعي تغيرات القوة الشرائية لهذه النقد كون القيم محسبة على أساس الأسعار الجارية.

(3) يحدد ثروات المالكين بوسائل نصية (بالصورة الشرائية ذاتها وقت إعداد القوائم).

(4) تناقضا على ثروات المالكين وتضمن استمرار استثماراتهم في المشروع.
(5) يمكن من معرفة التغيرات الحقيقية في حقوق الملكية عبر المقارنة بين حقوق الملكية بداية ونهاية الفترة الجارية على أساس الأسعار الجارية (معرفة قيمة النقد المحتفظ).

وعليه :

فإننا نلحظ من اتخاذ قرارات مناسبة بخصوص الإبقاء على الاستثمارات أو تحويل هذه الاستثمارات إلى مشروع آخر أو بخصوص تغيير السياسات والنشاطات الحالية بهدف زيادة كفاءة عمليات المشروع ومكان استثمارية.

• إن اعتماد أسعار البيع لتقييم الأصول الإنتاجية على الأسعار في المحافظة على العلاقة الإنتاجية للمشروع وبالتالي قد يؤدي إلى فروجه من السوق.

• في ظل التقييم المالي والتقني تظهر أصول إنتاجية أكثر مما ينبغي فيحفظ الطلب على الأصول الإنتاجية المتعلقة بهذه سرها في السوق.

• لهذا الصود يؤدي إلى زيادة خطأ التكاليف (وهو الفرق بين القيمة البسيطة في بداية الفترة والقيمة البسيطة في نهايتها).

وبالتالي :

يتم في التفاضل من الأصول الموجودة في الحزمة في وحدة أحسن.

لكن:

مكاسب الحيلة التي سوف تتحقق خلال هيازة الأصول الانتاجية ستكون
أقل قيمة من المبلغ اللازم للاستبدال في ظل ارتفاع الأسعار وهبوط
القوة الشرائية

ثم إنه يمكن في حال هبوط القوة الشرائية أن تكون القيمة البسيطة في
نهاية العام أكبر منها في بداية العام
وهذا يعني أنه لن يكون هناك استهلاك للأهل
كل ذلك:

يبين أن استخدام القيمة السوقية العادلة يمكن أن يؤدي إلى
نهاية المربع وليس استمراره.

(3) الملازمة:

إن أسواق البيع في السوق تحقق مبدأ الملازمة للمستثمرين كافة فهي
توفر لهم معلومات موضوعية تساعد في اتخاذ القرارات (فهي لا
تتفق ومتوافقة مع اهتمامات الإدارة والمقرضين والمالكين
التقبيين والمالكين الحاليين وبعض المؤسسات الحكومية
والهيئات المالية وغيرها).

• فالمقرضون يهتمون بالقيمة السوقية لأنها تعكس عن المبالغ التي يمكن أن
تؤمروا هذه الأصول لهم في حال مجز الشركة عن السداد

• الجهات الحكومية وشبه الحكومية يتزايد اهتمامها بالقيمة السوقية
مما فلاك مطالباتها بضرورة الإفصاح عن القيمة السوقية
لبعض عناصر المركز المالي مثل:

الاستثمارات في السندات المالية المرحمة في البورصة، والأصول
المرهونة كعقارات المقرضين في بريطانيا،

مشار:

تتجه الحذف من فروق القيمة الدفترية والسوقية لاحتلالات الشركة

مفهوم الدخل حسب القيمة السوقية واضح ومبني اعتماداً على قاعدة نظرية صالحة على الدن الطويل.

لا وجود للتضارب في طرق قياس الدخل بين الشركات
لا ضرورة لإجراء أية تعديلات في حال تغير مستويات الأرباح
وعليه فإن لا وجود بالتالي لتوزيعات أرباح احتياطية وفائدة

محاسب معايير المحاسبة المالية FASB في بيان مفاهيم المحاسبة المالية
حدد مفهوم الدخل على أنه:

لتفسير الماحول في حقوق الملكية للوحدة المحاسبية خلال الفترة.

على أن المفهوم يرتبط بـ: رأس المال المستثمر والدخل
وبالتالي فإن مصداقية الدخل ترتبط بمصداقية قيمة الأصول في الشركة.

الدخل المحتسب طبقاً للقيمة السوقية يتكون من جزئين: طالع
الأول:

على تفاضل الإيرادات والنفقات المتسبة طبقاً للقيم الدفترية

الثاني:

تعمل من التغيرات الحاصلة على قيمة الأصول بين الفترة نتيجة التغيرات
في الأرباح وهذا الجزء على الدخل من المحقق والذي يفتقر أنه
قابل للتحقق

نبراهن هذه التعديلات لقيم بنود القوائم المالية والذي يتركب تغيرات
الأرباح، تليها برأي STERLING الأهداف الأولية للمحاسبة
الاحتلالات المالية أو المنظمة والفترة على التفسير.

إدعاء ملازمة المعلومات المهمة استناداً إلى القيم السوقية
للهيئات المتخذ من كافة إدعاء غير دقيقة :

خالفات التي قد تمت كأمانة لها اهتمامات مالية نقدية مع المشروع
خاصة :

المالكين والمقرضين والجهات الحكومية والهيئات الأخرى كهيئات
الأوراق المالية ، وفي حين أن خيانة أخرى يمكن أن تنجم
اهتماماً غرضاً ترتبط بقدرة المشروع على الاستمرار
في إنتاج السلع والخدمات ، من هؤلاء :

الموردون :

الذين يهتمون ليس فقط بقدرة المشروع على السداد بل أيضاً
بقدرة على شراء المواد والبضائع منهم

الملاء :

الذين يهتمون بقدرة المشروع على توفير السلع والخدمات لهم.

المجتمع :

المجتمع بسبب عمل المشروع ، فهو يهتم بقدرة المشروع على إنتاج
السلع والخدمات التي يقدمها لهم

المالكون :

إن من مصلحتهم استمرار المشروع والمحافظة على قدراته الإنتاجية
ما استمراره يعني استمرار مزود عملهم.

وإن الاهتمام بالمشروع كمورد للسلع والخدمات يتنافى مع الاهتمام بالقدرة
المالية النقدية له (رغم أهمية القدرة المالية وضرورية توفرها

لبقاء المشروع كوحدة اقتصادية ضيقة للسلع والخدمات)

الأول: يمثل البعد الاستراتيجي في قائمة المصالح المرتبطة بالمشروع
الثاني: يمثل الأداة اللازمة لبلوغ الهدف المشروع وتحقيقه
استراتيجيته وفنطه التنفيذية ...

وعليه فإنه من غير المنطقي تحويل الأداة أو الوسيلة إلى هدف.

• غير أن سيطرة مؤسسات المال والشركات الكبرى على الهيئات
والمؤسسات المهنية بوضع معايير وتأسيس الممارسة العملية
جعل ذلك:

حقيقة قائمة، وهو القياس المحاسبي لمصلحة رضى المال ومن
عكسه.

• استناداً لما سبق: لا يمكن الجزم بأن القيمة السوقية العادلة تحقق
صداً الملاءمة، وبالتالي لا يمكن الجزم بمدى صلاحية هذا البديل
كلمة مكررات القياس المحاسبي.

(4) قابلية التحقق:

تتوافر قابلية التحقق في القيم السوقية من خلال مجموعة من أدلة
وقوانين تؤيد موضوعية القيمة العادلة

(يمكن استخدام نشرات البورصات المالية للتحقق من قيمة
الاستثمارات في الأسهم والسندات، واستخدام عروض الأسعار
للتحقق من قيم عناصر أفرز كالمواد أو الأثاث أو الأصول
المنقبة وغيرها: واستخدام أسعار البورصات التجارية
في حال وجودها للتحقق من قيمة المخزون، واستخدام
الكاتالوجات لعناصر أفرز ...)

• لجملة هذه الأدلة ، في حال تجاوزت ، فقد تُكلّل أدلة قفصة
دوم أي تأثير أو تدخل من قبل الإدارة ودون أي تأثير
لبعض المالكين أو غيرهم .

• وهذا الأمر قد لا يمكن ضمانه ، لكن كثيراً ما يحدث أنه يمكن
الاستمرار في شركة ما أو هماً في شركة أخرى ،
يفتر من أنها لا تقيم علاقات مع الشركة الأصلية ، أي حماية
ثم تهم هذه الشركة بكل أو آخر
ر من خلال تأثيرها في السوق أو تقييم مروجين أسرار
أو غير ذلك .) في عتية الأسرار الوصفية .

• صدرت قوانين وقواعد تهتم ، بالة التفتت من سلامة القيم
المحتبة على أسس الأسرار التجارية وعبداللقاس
فقد أهدر على معايير المراجعة التابع للمعهد الأمريكي
للمحاسبة القانوني (AICPA) بإيم رقم ١٥١ :
" بعنوان مراجعة إفصاح وقياس لقيمة العادلة " قدم من فلاله
إرشادات عامة للمراجعين حول تقييم وعرض الأصول
أو الالتزامات .

• ويمكن مكنوناً في حقوق الملكية بالاحتناد إلى القيم العادلة
بدأ تطبيقه عام 2003

• لا شك أن في ذلك إشارة إلى إمكانية تقييم الأصول
بالأسرار الوصفية ، وكما البلاء رقم ٢٢ الذي كان
أصدره على معايير المحاسبة المالية FASB :

• قد أشار إلى أن المراجع يجب عليه الأخذ بالقيم الوصفية
العادلة كأسس للقياس المحاسبي إذا استطاع أن
يجدها .

دوره أن يأخذ إلى طرق تقدير أخرى كطريقة الرسالة
(أو القيم الحالية) ، أو المعلومات الأخرى التي
تتعلق بالشفقات النقدية .

• رغم اتساع القيم السوقية القابلة في القياس المحاسبي ، فإن
غالبية الشركات في الدول التي تبني معاييرها القيمة القابلة
(كذلك الشركات الأمريكية مثلاً) .
لم تلتزم تماماً بما جاء به هذه المعايير ، ولذا الأمر متروك
غالباً لإدارة الشركة .

• والإدارة تكون بطبيعة الحال ، حذرة حيال استخدام القيمة
القابلة نظراً لضخامة دليل الإثبات الذي يرفع عنها
المؤولية عند التقدير من القيم السوقية .

• الحالة الأكثر خطورة أنه يمكن في حال عدم توافر أسعار
سوقية يتم الاعتماد على أسعار تقدر بغير طرزيه التميز
البائع والساري .
• فكيف يمكن التقدير من حالة القيم .

• إن عدم توافر قابلية التقدير في المعلومات المحاسبية للقيمة القابلة
يعني عدم حوضر قيم القياس المستند إليها وعدم موثوقيته
مبالتالي عدم قابلية نتائج المقارنة .
• ولهذا في النهاية يؤدي إلى انخفاض مغالاة المعلومات
المحاسبية المستندة إليها .

حلا مظهرة :

إن القيمة القابلة مطلوب منها ما ذكر في هذه الحاضرة فقط
يعني مسؤولية فقط ...

والآن سنذكر:

مخارج المستوى السني للأسعار

إن كلا البديلين أسعار الدخول الحاركة (تلكفة الاستبدال) وأسعار الخروج الحاركة (القيمة البسيطة) يتعاملان مع تغيرات المستوى الخاص للأسعار.

نبرأه المستوى العام والخاص للأسعار يمكن أن يؤثر معاً في تحديد قيم الأصول من الناحية.

أثر نوعي التغير في القوائم المالية يمكن إظهاره من خلال تلكفة الاستبدال المضافة وملاقي القيمة البسيطة المضافة بالرقم القياسي العام للأسعار فظهرت:

دعمجة المستوى السني للأسعار:

التغير السني للأسعار:

هو مقياس يتم احتسابه لمعرفة التغير الحاصل في المستوى العام والخاص للأسعار في آخر معاً. ويتم احتساب معدل التغير في المستوى السني للأسعار بالعلاقة:

الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار

الرقم القياسي للمستوى الخاص للأسعار

حيث أن صرنا لصفة يتم بتأثير عاملين متركتين:
- تغيرات القوة الشرائية (تغيرات الأسعار العام)
- وتغيرات الأسعار الخاصة.

• لهدفان الأثران تحاول "محاكاة المستوى السببي للأسعار" تحديدها
لتزويد المستخدمين بمعلومات أكثر مصداقية وارتباطاً بالواقع

تطبيق محاكاة المستوى السببي للأسعار

(P) على تكلفة الاستبدال :

• إننا نعلم في تفادي أخطاء القياس والتوقيت الناجمة عن الفجوة
الزمنية بين تاريخ وقوع الأحداث الاقتصادية وتاريخ إصدار
المعلومات بما تغيّر القوة الشرائية .

• يحرم لتعديل كافة المظاهر غير النقدية (التي لا يتم تحويلها بمر السوف
التي لا يتم تحويلها بمر السوف

مثل :

رأس المال ، المبيعات ، المخرجات ، مكاسب الخيازة بأنواعها ..

• أما السور النقدية فإنه يتم احتساب وإثبات أرباح وخائر القوة
الشرائية الناتجة عنها

• إن النفقات التي تمثل التخصيمات المادية تكون قد رأت تغيرات الأسعار
تاريخي التخصيم عبر تقييمها بتكلفة الاستبدال ، لكنها تتحول في
نهاية العام إلى فليط غير متجانس من القيم نتيجة اختلاف القوة
الشرائية .

• إزاء المبيعات التي تتمتع على مدار العام بمثل رصيدها في نهاية محمد محمد زاهم
عند تجميع مبالغ سجلته في تواريخ مختلفة ، كان تم التعبير عنها بومرات
نقدية غير متساوية القوة الشرائية ، لذلك مجرد تسجيلات
الأسعار

ومحاسبة الاستبدال لتأخذ هذا التقدير في القوة الشرائية بعين

الاعتبار

لأنه هادن طريقة تكلفة الاستبدال المصرفة " لتأخذ ذلك في الحسبان
التقدير الحاصل على مثل هذه النود عند إعداد المعلومات

وبذلك يتم تجنب أخطاء التوقيتية مع هذا ما يخص بالإيرادات.

مثال:

في 1/1/2005 كان رصيد مخزون البضاعة 20000000 على تكلفة

شراء 5000 قطعة بسعر 400 للقطعة ، وكان سعر استبدالها

آنذاك 400 وسعر بيعها 480 . وقد ظهرت البيانات التالية خلال العام:

الفترة	البيان	الكمية	سعر البيع	سعر الاستبدال	الرقم القياسي
أول العام	رصيد	5000	480	400	120
الربع (1)	بيع	1000	500	410	125
" (2)	بيع	2000	520	430	135
" (3)	بيع	1000	550	455	130
" (4)					140
نهاية العام	رصيد	1000	600	485	145

المطلوب:

معاملة هذه العمليات حسب تكلفة الاستبدال وتكلفة الاستبدال

المعدلة

ملاحظة:

يجب إيلاء جود حكاية مميزة المخزون المحققة وغير المحققة

كاليك

الكل:

أولاً: صافي تكلفة الاستبدال

صافي صيد مكاسب حيازة المخزون المحققة وغير المحققة

الربح	قيمة الاستبدال أول الفترة	مكاسب الحيازة	الاستبدال	الناحية	مكاسب حيازة محقة بالبع	مكاسب حيازة غير محقة آخر الفترة
الأول	2000.000 5000×400	2050000 5000×410	410000 1000×410	400000 1000×400	10000	40000 $50000 - 10000$
الثاني	1640000 4000×410	1720000 4000×430	860000 2000×430	800000 2000×400	60000	60000 $40000 + 80000 - 60000$
الثالث	860000 2000×430	910000 2000×455	455000 1000×455	400000 1000×400	55000	55000 $60000 + 50000 - 55000$
الرابع	455000 1000×455	485000 1000×485	30000	—	—	85000 $55000 + 30000$
المجموع	—	—	210000	1725000	125000	—

أما قيود التوزيع فتظهر بالتالي التالي:

860000 م.م. ثلثت المبيعات

860000 الى م.م. مخزن المبيعات

- اخراج 2000 وحدة بسعر 430

60000 م.م. مكاسب الخسارة

60000 الى م.م. مكاسب الخسارة المحققة

- ارباح المكاسب المحققة من بيع 2000 وحدة

(400 - 430) 2000

50000 م.م. مخزن المبيعات

50000 الى م.م. مكاسب الخسارة

- ارتفاع سعر استبدال 8000 وحدة من 430 الى 455

550000 م.م. الفترة

550000 الى م.م. المبيعات

- بيع 1000 وحدة بسعر 550

455000 م.م. ثلثت المبيعات

455000 الى م.م. مخزن المبيعات

- اخراج 1000 وحدة بسعر 455

35000 م.م. مكاسب الخسارة

35000 الى م.م. مكاسب الخسارة المحققة

- ارباح المكاسب المحققة من بيع 1000 وحدة (400 - 455)

12/31

30000 م.م. مخزن المبيعات

30000 الى م.م. مكاسب الخسارة

- ارتفاع سعر استبدال 1000 وحدة من 455 الى 485

١) رانيا : قيود اليومي :

(١) قيود العملي :

500000 ص / مخزن البضاعة

500000 إلى / مكاسب الخسارة

ارتفاع سعر استبدال 50000 وحدة من 400 ← 410

500000 ص / النقدية

500000 إلى / المبيعات

بيع 1000 وحدة بسعر 500

410000 ص / تكلفة المبيعات

410000 إلى / مخزن البضاعة

ارتفاع 1000 وحدة بسعر 410

10000 ص / مكاسب الخسارة

10000 إلى / مكاسب الخسارة المحققة

البيان المحقق من بيع 1000 وحدة (1000 [410 - 400])

800000 ص / مخزن البضاعة

800000 إلى / مكاسب الخسارة

ارتفاع سعر استبدال 4000 وحدة من 410 ← 430

1040000 ص / النقدية

1040000 إلى / المبيعات

بيع 2000 وحدة بسعر 520

2) قيود التعديلات (راجع عمليات التعديل في الصفحات التالية)

416667 صمد / تعديلات المستوى العام للأشعار

416667 إياد / رأس المال

- تعديل رأس المال بالبرقم القياسي

220499 صمد / تعديلات المستوى العام للأشعار

220499 إياد / المبيعات

- تعديل المبيعات

181804 صمد / تكلفة المبيعات

181804 إياد / تعديلات المستوى العام للأشعار

- تعديل تكلفة المبيعات

12390 صمد / تعديلات المستوى العام للأشعار

12390 إياد / مكاسب الخسارة المحققة

- تعديل مكاسب الخسارة المحققة

7305 صمد / تعديلات المستوى العام للأشعار

7305 إياد / مكاسب الخسارة غير المحققة

- تعديل مكاسب الخسارة غير المحققة

220499 صمد / ضائ القوة الرأئية

220499 إياد / تعديلات المستوى العام للأشعار

- إنبات ضائ القوة الرأئية الناجمة عن خسارة النقدية

(3) قائمة الدخل:

المبيعات:

مبيعات الربع (1) [1000 x 500]	500.000
مبيعات الربع (2) [2000 x 520]	1.040.000
مبيعات الربع (3) [1.000 x 550]	<u>550.000</u>

209.000

تلفة المبيعات [485 x 4000]

تلفة مبيعات الربع (1)	410.000
تلفة مبيعات الربع (2)	860.000
تلفة مبيعات الربع (3)	<u>455.000</u>

(1725.000)

مجموع الربع

365.000

مكاسب الخسارة

مكاسب الخسارة المحققة	1.250.000
مكاسب الخسارة غير المحققة	<u>85.000</u>

210.000

صافي الدخل

575.000

(4) تعديل البيانات:

(P) تعديل المبيعات:

المبيعات	المبلغ	معامل التعديل	المبيعات المعدلة
الربع (1)	500000	145/125	380000
" (2)	1040000	145/135	1117037
" (3)	550000	145/130	613462
المجموع	2090000	—	2310499

(U) تكلفة المبيعات تعديلًا:

تكلفة المبيعات	المبلغ	معامل التعديل	التكلفة المعدلة
الربع (1)	410000	145/125	475600
" (2)	860000	145/135	923704
" (3)	455000	145/130	507500
المجموع	1725000	—	1906804

(D) تعديل رأس المال البضائية:

$$2000000 \times 145/125 = 2416667$$

(ج) تعديل مكاسب الكفاءة المحققة وغير المحققة:

الرابع	مكاسب الكفاءة المحققة	مكاسب محققة	مكاسب التعديل	مكاسب الكفاءة المعدلة	مكاسب محققة معادلة	مكاسب صيانة محققة بالبيع دون تعديل	المعدل
الأول	50000	10000	145/125	58000	11600	40000	46400
الثاني	80000	60000	145/135	85926	64444	60000	67882
الثالث	50000	55000	145/130	55769	61346	55000	62305
الرابع	30000	—	145/145	30000	—	85000	92305
المجموع	210000	125000	—	229695	137390		

(د) مكاسب وفاء البنود النقدية:

الرابع	رصيد أول الفترة (1)	رصيد آخر الفترة (2)	مقدار التغير (3)	معدل التعديل (4)	فترة التغير المعدلة (5)	8/P القوة السالبة (6)
					(3x4)	
الأول	—	500000	500000	145/125	580000	80000 (5-3)
الثاني	500000	1540000	1040000	145/135	1117037	77037
الثالث	1540000	2090000	550000	145/130	613462	6346
الرابع	2090000	20920000	—	—	—	—
المجموع	—	—	2090000	—	2310499	220499

(و) حساب تقديرات المستوى العام للأشخاص:

م/تلفات المبيعات	181804	م/المبيعات	220499
م/خسائر القوة الشرائية	220499	م/مكاسب مازة محققة	12390
م/مصاريف	25455.8	م/مكاسب مازة غير محققة	7305
		م/رأس المال المضافة	416667
	656861		656861

(ز) قائمة الدخل المعدلة:

المبيعات المعدلة	2310499	
- تكلفة المبيعات المعدلة	(1906804)	
مجموع الربح المعدل	403695	
مكاسب المازة المعدلة:		
مكاسب المحققة المعدلة	137390	
المكاسب غير المحققة	92305	229695
خسائر القوة الشرائية		(220499)
صافي الدخل المعدل		412891

(ج) تظهر نتائج العمليات المالية في المركز المالي كما يلي:

الميزانية	أصول		الميزانية	خصوم	
	م. م	الميزانية		م. م	الميزانية
485000	485000	المخزون	2000000	2416667	رأسمال البهاعة
	1000 x 485		365000	403695	أرباح تشغيلية
			125000	137390	مكاسب مازلة محققة
2090000	2090000	الفترة	85000	92305	مكاسب مازلة غير محققة
	(المباعدة)		—	(220499)	مصاريف القوة الشرائية
			—	(254558)	تصاريح المسون العام
					للأسعار
2575000	2575000		2575000	2575000	

نلاحظ أن:

رصيد مخزون آخر الفترة لا يصل، حسب تكلفة الاستبدال كونه مقيم بأثمان نهاية العام.

← الذي سيقدره عن

تطبيق محاسبة التوازن الشئ للأسعار

(٥) ملك ما في القيمة البقية :

تعمل محاسبة القيمة البقية تغيرات المسون العام للأسعار كما في

مخارج الاستبدال.

لمعرفة تأثير هذه التغيرات في القوائم المالية يتم تعديل القوائم بالرقم القياسي العام للأسعار

فتمثل السند من النقدية التي لم تقوم بمو الخرج، ويتم الحساب
أرباح وضائى القوة الشرائية للسند النقدية

• بالرجوع للمثال السابق ومعدل بياضه على أساس القيمة البسيطة
المعدلة :

الحل :
(أ) تعديل المكاسب التفضيلية المحقة خلال الفترة :

الربح	المكاسب التفضيلية المحقة	معدل التعديل	المكاسب المعدلة
الأول	90000 $(1000 \times 410) - (1000 \times 500)$	145/125	104400
الثاني	180000 $(2000 \times 430) - (2000 \times 520)$	145/135	193333
الثالث	95000 $(1000 \times 455) - (1000 \times 550)$	145/130	105962
المجموع	365000	—	403695

والتي ستقوم بإصدار قوائم الدخل على أساس

القيمة البسيطة المعدلة

(2) قائمة الدخل:

البيانات:	معدلات	معدلات	دون تعديل	دون تعديل
المبيعات	2316499		2090000	
الخزوف (1000 X 600)	600000	2916499	600000	2690000
التكاليف:				
- تكلفة المبيعات	1906804		1725000	
الخزوف (1000 X 485)	485000	(2391804)	485000	(2210000)
دخل التفضيل		518695 ^②		480000 ^①
مكاسب الحيازة:				
مكاسب الحيازة المحققة بالبيع	137390			
مكاسب الحيازة غير المحققة	92305	229695	85000	210000
خارج القوة الشرائية		220499		
صافي الدخل		527891		690000

ملاحظة:

① يتألف دخل التفضيل من:

365000 مكاسب تفضيلية محققة + 115000 مكاسب تفضيلية غير محققة.

② يتألف دخل التفضيل من:

403695 مكاسب تفضيلية محققة معدلة + 115000 مكاسب تفضيلية غير محققة.

(ج) آثار البيانات السابقة والمركز المالي :

البيانات	مصدرة	دون تعديل	البيانات	مصدرة	دون تعديل
رأسمال الضمانة	24.16667	2000.000	المخزون	600.000	600.000
الأرباح التفضيلية	4.03695	3.65000	النقدية	20.90000	20.90000
مكاسب هازنة محققة	13.7390	12.5000			
مكاسب هازنة غير محققة	92305	85000			
مكاسب تفضيلية غير محققة	11.5000	11.5000			
صافي القوة الرأسمالية	(220499)				
مصاريف المستوى العام للأشغال	(254558)				
	269.0000	269.0000		269.0000	269.0000

انتهينا من حل التمثلة

والآن سننتقل إلى الجزء النظري

ملاحظة خاصة المستوى الثاني للأسفار كبريل قياسي

تأمل تجنب أخطاء "وصية" القياس التي وقعت بها الدلائل السابقة
التي لم تراعى تغيرات القوة التراتبية :
فالتكلفة التاريخية :

تجاهل تغيرات الأسفار الخاصة (سواء أسفار الدخول أو الخروج)
كما تجاهل تغيرات المستوى العام للأسفار :

تألف الاستبدال :

تراعى تغيرات أسفار الشراء لكنها تجاهل تغيرات المستوى العام للأسفار

ملاحظة خاصة صافي القيمة البسيطة :

تراعى تغيرات أسفار البيع لكنها تجاهل تغيرات المستوى العام للأسفار

نلاحظ أنه :

الطرح التراتبية تجاهل المستوى العام للأسفار وبالتالي فإنها تحتوي على
الأخطاء الباهرة عن افتقارها لمبات القوة التراتبية لوصية النقد
هذا المحذور تم تجنبه من خلال دلائل ثلاثية هي :

- (1) خاصة المستوى العام للأسفار
- (2) خاصة تألف الاستبدال
- (3) خاصة صافي القيمة البسيطة المبدلة

والتي ستحرر عن كل دالة على حدة

محاسبة الاستبدال المحصلة ومحاسبة القيمة البسيطة المحصلة

وتوفران قياساً محاسبياً لأخذ الاعتبار الأسعار الخاضعة للقوة الشرائية العامة في آن واحد

والتالي:

جنب عيوب محاسبة الاستبدال ومحاسبة القيمة البسيطة

يتميز هذان البيانات بأنها:

(1) يتلافيا أخطاء وحدة القياس عند استخدام القوة الشرائية العامة للنقود الأمر الذي يجعل المعلومات المحاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات ومقالة للتفسير

(2) لكنها في الوقت نفسه تختلف في صالة توقيت القياس

فتلّف الاستبدال المحصلة:

تحتوي على أخطاء التعقيد الناجمة عن استخدام مبدأ التحقق، حيث يتم استبعاد بعض عناصر دخل النشاط التشغيلي المحققة خلال الدورة المحاسبية الحالية، وتأجيل الاعتراف بها حين تحققها في فترات لاحقة كما أنه يتم احتساب بعض عناصر الدخل التشغيلية المكتسبة في الفترات السابقة والمحققة في الفترة الحالية

أما محاسبة القيمة البسيطة المحصلة:

فإنها لا تأخذ بمبدأ التحقق لذلك فهي تتبدد عن أخطاء التوقيت وهذا يعطيها ميزة إيجابية على محاسبة تلّف الاستبدال المحصلة
الانتقادات الموجهة إلى محاسبة الاستبدال الأفردي، ومحاسبة القيمة البسيطة تبقى قائمة في هذين البيانات المرئيين

انتهت المحاضرة 11

Fourth



السلام عليكم

نظراً لأن المحاضرة (١١) كانت طويلة نوعاً ما لأن الدكتور "تيسر" عطا محاضرة مكثفة لأنه انتقل من قسمه اليوم لذا سنتحدث الآن عنه ما هو مطلوب في قسم الدكتور تيسر ولقد قبل ذلك سنتحدث عنه:

فأولاً: أهميته للقيمة الجارية

هذه النقاط توضح أهمية استخدام "مجموع من عدة بدائل" في آراء محاسبين (بعض البدائل السابقة) لأنه لا يمكن استخدام بدل واحد لتقييم كل الأصول بسبب اختلاف طبيعة كل أصل واختلاف استراتيجيات استثماره.

الأصول الانتمائية - يجب المحافظة عليها وتبديلها ، لذلك من الأفضل تقييمها حسب تكلفة الاستبدال.

الأصول المبردة للبيع من الأفضل تقييمها على أساس القيمة السوقية . أصول يتعذر إيجاد قيم سوقية لها ، من الممكن تقييمها بطريقة الرسولة .

النموذج الأول

مترين بين :

(١) أصول أساسية : تستخدم لتوليد طاقات إنتاجية للشروع بمقّم حسب سعر الأصول الجاري ، تغيرات القيمة تعتبر جزءاً من حقوق الملكية .

2) أصول غير أساسية :

يمكن الاستغناء عنها مثل الاستقاررات بقيم حد سعر المخزول الجاري والأرباح والخائر المرتبطة بها تظهر ضمن قائمة الدخل

أما :

الالتزامات فإنها : تقيّم على أساس القيمة التعاقدية

عيون هذا النموذج تأتي من :

- 1) عدم وجود معايير ثابتة منطقية للتمييز بين نوعي الأصول
- 2) ارتباط قرار التمييز بين النوعين برغبة مساهمة الإدارة التي قد تتبدل بتأثير عوامل مختلفة

النموذج الثاني : القيمة المناسبة للشركة

تستند القيمة المناسبة إلى :

التكلفة الجارية التي تتحدد برقيم الأهل بتكاليف الفرصة ، أي على أساس الخسارة القصوى التي تتحقق للشركة فيما لو لم يُبيع للشركة الحصول على الأهل

← اعتمادها يتوجب :

- استخدام وحدة قياس واحدة لأي من المتحدين
- فصل مكاسب وخسائر الحيازة عن أرباح التفضيل
- إهمال التقارير المالية على خطوات تأخذ في تقييم السيولة

← القيمة المناسبة قد تتكون من :

- قيمة التدفقات النقدية المخصوم
- القيمة الصافية القابلة للتحقق إذا كانت أكبر من التدفقات المخصوم

أرباح وفائى الحايزة تفصل عن الدخل الجارى:

• أرباح إعادة تقييم الأصول الثابتة (والخزون إذا كان ذلك ممكناً)

تطابق صنف سود المركز المالى مع إعادة تقييم الاصوليات الخاصة بذلك (اهمياطي إعادة التقييم)

• الأرباح المحققة من تصفٍ صيغة الأصول الثابتة :

تطابق كذلك صنف عناصر المركز المالى (م في تغيرات صيغة الموجودات)

• تمويلية تكلفة البعائ (إذا أمكن تعديلها) :

تظهر صنف قائمة المركز المالى مع خلال الاصوليات الخاصة (اهمياطي تعديل الخزون) سواء كانت زيادة أم نقصاناً

• الأرباح الدتثنائية :

تظهر فى قائمة الدخل فى بند خاص، يحذفها عن الدخل الجارى

• أرباح التخلي :

فانما تظهر فى قائمة الدخل بكل بارز باعتبارها "أرباح جارية" للعام الجارى

ملخص أرباح وخسائر العام الجاري
(يُعرض مباشرة بعد تأييد الدخل)

الأرباح الجارية بعد الضرائب (كمافي P/P)	XXX	
نبود استثنائية بعد الضرائب	XXX	
مافي الأرباح بعد الضرائب والنبود الاستثنائية		<u>XXX</u>
احتياطي تعديل المخزون	XX	
احتياطي إعادة التقييم	XX	
P/P بسبب التغيرات في قيمة الموجودات	XX	
أرباح وخسائر أخرى	XX	
مجموع أرباح/خسائر العام الجاري بعد الضرائب		<u>XXX</u>

الفوزج الثالث :

قدّمت لجنة تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة (SEC) عام 1976م لإظهار أثر التقييم على الأصول الثابتة والمخزون (وليس على كافة الأصول النقدية ونير النقدية).

شكل الاقتراح نموذجاً خامساً من نماذج القيمة الجارية، طلبت اللجنة في السلسلة المحاسبية رقم 190/ من الشركات المسجلة في البورصة.

الافضاح عن معلومات كلفة الاستبدال

لمخزونها وممتلكاتها وتجهيزاتها إذا زاد مجموعها عن ١٥٥ مليون دولار

- كلفة الاستبدال هي المبلغ الأقل الواجب دفعه في الحالات العادية للحصول على أصل مماثل، له الطاقة الإنتاجية ذاتها.

• إعداد المعلومات المطلوبة يتوصى من الشركة القيام بما يلي:

• تقدير كلفة الاستبدال الجارية لل مخزون والطاقة الإنتاجية

• إعادة نشر معلومات عن كلفة البضاعة المباعة والخزانات والاستهلاك

والإنتثار والنفاذ عن الفترسي المالية السابقة بحسبة على

أعلى كلفة استبدال الطاقة الإنتاجية المحتملة.

المخزون الرابع

• عرضت لجنة الحائز الكندية، يقوم على استخدام مزيج من البائل

(تركيبة أو توليفة قيم) لها:

- كلفة الاستبدال وصافي القيمة البسيطة لتقييم الأصول

• يستند هذا المزيج إلى قواعد محددة ثابتة هي:

- الأصول النقدية قصيرة الأجل: تحمل قيمتها الزمنية نظراً لضلالتها أثرها

- الأصول النقدية طويلة الأجل: تظهر بقيمتها المخفضة (القيمة الحالية)

- الأوراق المالية المتداولة بكميات كبيرة على أساس أسعار المخزون الجارية

- المخزون بأنواعه بكميات كبيرة على أساس الأسعار الجارية

- الاستثمارات طويلة الأجل تقم في الظروف العادية بكميات كبيرة الجارية

- الأصول الثابتة تقم على أساس كلفة الاستبدال الجديدة (مطروحة)

من الاستهلاك المتوقعة القيمة الجديدة والعمر الإنتاجي

المقدر (الأجل).

- الأصول غير الملموسة تقم بالقيمة الجارية.

الالتزامات تظهر على أساس القيمة المضمونة للتدفقات المستقبلية
 باستثناء الالتزامات قصيرة الأجل (لأن آثار القيمة الزمنية لها
 ليس لها تأثير كبير).

تتطلب هذه الطريقة إلى قواعد تقييم محددة تصنف بالموضومية ، ولتدبر
 هذه القواعد يجب معرفة الحالة التي سيكون عليها الأهل مستقبلاً
 أي لا بد من معرفة القرار الذي سيتم اتخاذه بشأن الأهل :

كأن يكون بيعه نهائياً أو بيعه لاستقباله أو لاستخدامه دون استقباله
 مستقبلاً أو استخدامه ثم استقباله فيما بعد.

وعليه فإن القرار يقدر إلى ثلاثة الفرضية التالية للشركة بخصوص الأهل.

قواعد تحديد تكلفة الفرضية

(الأسس المستخدمة لاتخاذ القرار المناسب بشأن الأهل)

• استخدام الأهل كحين استقباله : (1) $S < R < C$

• استخدام الأهل كحين استقباله : (2) $R < S < C$

• استخدام الأهل دون استقباله مستقبلاً : (3) $S < C < R$

• بيع الأهل دون استقباله : (4) $C < S < R$

• بيع الأهل واستقباله لإعادة بيعه وليس
 لاستخدامه : (5) $S > C > R$

• بيع الأهل واستقباله لإعادة بيعه وليس لاستخدامه : (6) $S > R > C$

• تتعدد طريقة تقييم الأهل عملاً بحالات السنة ، حسب القاعدتين التاليتين :

* تستخدم تكلفة الاستبدال في كافة الحالات التي يتوجب فيها

استبدال الأهل كما في 1 + 2 + 5 + 6

* تستخدم القيمة البسيطة الصافية (القيمة القابلة للتحقق) في كافة الحالات

التي يتوجب فيها استخدام الأهل ثم التخلي عنه نهائياً (كما في القاعدة 3)

أو التي يتوجب فيها بيع الأهل دون استبداله (كما في البند 4)

* القاعدة الثالثة : تستخدم طريقة الرسولة لتقييم الأصول النقدية

والالتزامات طويلة الأجل

• مبررات الطريقة المستند اليه مزيج من الدلائل :

• أكثر منطقيّة ومواقفيّة (يعرض المعلومات بأكثر موضوعيّة)

• سهولة التطبيق

• أثبت هذا النموذج (استخدام مزيج من القوائم) FASB في تقريرها حول

أهداف القوائم المالية (إن أهداف التقارير المالية لا يمكن أن تتحقق

بالشكل الأفضل إذا استخدمت طريقة تقييم واحدة

فالمسح استخدام عدة طرق لتقييم الأصول والالتزامات)

• إن التفسيرات السابعة لتدبير القيمة الحارّة وجود مفهومين للدخل :

" دخل المُرْمَع " أو " الدخل النقدي " و " الدخل الخامس " .

الدخل الخامس :

• حسب التكلفة التاريخية يمثل الفرق بين الإيرادات المحققة من العمليات

الضليّة وبين تكاليفها التاريخية

• يجب تغطية الاستبدال يتكون من أرباح التفضيل ومن مكاسب وخائز

الحيارة المحققة التي بدورها يمكن توزيعها اليه :

- مكاسب وخائز حيازة محققة متراكمة خلال السنة

- مكاسب وخائز حيازة محققة متراكمة في فترات سابقة

أي أن الدخل المحاسبي =

ربح التفضيل + مكاسب محققة متراكمة خلال العام + مكاسب محققة متراكمة

في فترات سابقة

$$Pa = X + Y + Z$$

أي :

• دخل المشروع :

— يتخذ إلى تكلفة الاستبدال ، يعرف بالمكاسب المتراكمة

خلال الفترة فقط وعلى طائفة :

دخل المشروع = ربح التفضيل + مكاسب الحيازة المحققة والمتراكمة خلال الفترة

+ مكاسب الحيازة غير المحققة المتراكمة خلال الفترة .

أي :

$$Pa = X + Y + W$$

• دخل المشروع يتحدد انطلاقاً من الدخل المحاسبي على يدي :

دخل المشروع = الدخل المحاسبي - المكاسب المحققة المتراكمة في فترات سابقة

+ المكاسب غير المحققة المتراكمة خلال الفترة

$$Pb = Pa - Z + W$$

أي :

ملاحظة هامة:

وهذا الكل فكون قد انتهينا من قسم الدكتور "سير المصري"
و نحن قمنا بعرض الالبيات و المطلوب من الكتاب في
المحاضرات ... لذا محاضراتنا شاملة وكافية للدراسة
ولكن الدكتور قد ذكر ما هو المطلوب الدراسة فيه:

الفصل الأول: مكلات التوحيد المحاسبي ← من الالبيات

الفصل الثاني: مكلات القياس المحاسبي ← من الكتاب

الفصل الثالث: محاسبة عن تغيرات المستوى العام للأسعار ← دكتور "نواف"

الفصل الرابع: محاسبة القيمة الجارية ← لأهم الكتاب
عنا من مادة ← الالبيات

وسيكمل معنا الدكتور "نواف" في الفصل الخامس
إن شاء الله وهذا في المحاضرة القادمة

و نتوه إلى أن المحاضرة كافية و واضحة

انتهى للحق

➔

Fourth



السلام عليكم

سنحدث اليوم معي " الدكتور نوافه مخي "

في هذه المحاضرة عن :

الفصل الخامس

المحاسبة عن العمليات الأجنبية والمساكن
الناجمة عن تغيرات أسعار الصرف

تعرّف العمليات الأجنبية :

هي عملية شراء أو بيع للضريبة أو للكنزات والمحصول على صرف أو تقديم قرض
لشأنه أفرغ على أنه يتم تبوية هذه العمليات باستخدام عملة أجنبية
غير العملة المحلية للدولة موطن المنشأة أو الشركة

ولا يمكن تحليل العمليات الأجنبية السابقة في اسكدين والرفار
المحاسبة في المنشآت السورية إلا بالبيانات السورية
وهذا يتطلب ترجمة العملات الأجنبية إلى ما سيادها
من العملة السورية باستخدام سعر صرف ملائم متى كانت
الحفاظ على نظام الدقار واسكدين المحاسبة

والهدف من ترجمة العمليات الأجنبية :
هو التعبير النقدي عن العمليات الأجنبية وبسافة
العملة المحلية التي تستخدم في إعداد القوائم المالية

أنواع العملية الأجنبية:

- (1) استيراد أو تصدير (شراء أو بيع) بضائع وخدمات يتم تسجيلها وتسويتها باستخدام عملة أجنبية.
- (2) عمليات الاقتراض والإقراض بعملة أجنبية.
- (3) التعاقد على شراء أو بيع عملة أجنبية على أن يتم الحصول أو تسليم العملة الأجنبية في تاريخ لاحق (عقد الصرف الآجلة).
- (4) عمليات تتعلق بتغطية صافي الاستثمار في شركة تابعة تقع في دولة أجنبية.
- (5) العمليات الداخلية المتبادلة بين الشركات الفاضلة والنايبة التي تقع في دولة أجنبية.

وهذه مآكل تتعلق بكل العمليات الأجنبية وهي:

- (1) اختيار سعر الصرف المناسب لتحويل العملية عند حدوثها.
- (2) كيفية المعالجة المحاسبية لتغير سعر الصرف عبر تاريخ حدوث العملية الأجنبية وتاريخ تسويتها أو تاريخ إعداد القوائم المالية حتى 31/12 من كل عام.
- (3) المعالجة للعملية الأجنبية والتسوية اللازمة لها، هل تعد بمثابة عملية واحدة أو تعد كل منها عملية مستقلة؟

أطار الصرف وأنواعها:

سعر الصرف:

تعد ترجمة العمليات الأجنبية من أهم المآكل المحاسبية التي تواجه المحاسب حتى يتمكن من إعداد التقارير المالية للنشأة على أساس عملة واحدة وذلك لحزمة الأنظمة التقييمية والرقابية واتخاذ القرارات بالإضافة إلى توفير البيانات والمعلومات المستوفية والدائرية والكفّة ولا طرفه أخرى.

• سعر الصرف :

هو سعر التبادل بين عملة وأخرى وهو الكمية أو المقدار من عملة معينة الذي يجب دفعه للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى .

وإذا كانت أسعار الصرف بين العملة المحلية (عملة التقرير) التي على أساسها تلك المنفعة حساباتها وتم تعاريفها والعملة التي تتم بها العمليات الأجنبية (العملة الوظيفية) ثابتة نسبياً فإن :

عملية الترجمة للعمليات ستكون بسيطة ولكن عند أن أسعار الصرف لمعظم العملات تنقل بحرية في الأسواق المالية بإستثناء بعض التقلبات الحكومية ←

صاحبي إلى تذبذب سعر في أسعار الصرف وبالتالي :
نحو مشاكل وصعوبات في تسجيل العمليات الأجنبية وإعداد القوائم المالية .

أنواع سعر الصرف :

① منه حيث طريقة التعبير عن سعر الصرف ؛ يقسم سعر الصرف إلى خمسة :

(أ) سعر صرف مباشر :

وهو يعبر عن وحدة واحدة من عملة أجنبية والمقدار المتبادل لها من العملة المحلية في تاريخ محدد .

(ب) سعر صرف غير مباشر :

وهو يعبر عن وحدة واحدة من العملة المحلية والمتبادل لها من العملة الأجنبية .

② من حيث أساس تحديد سعر الصرف : ينقسم إلى :

(أ) أسعار صرف مرنة :

وهي التي تحدد وفقاً لعرض العرض والطلب في السوق المصرفية الحرة .

دوره قيود على سعر الصرف المربط بالقيمة السوقية لوحدة العملة
كلمة اقتصادية

(ب) أسعار صرف رسمية :

وهي الأسعار التي تحددها الحكومة للرقابة على الصرف ولتحقيق الأهداف الاقتصادية
والسياسية والاجتماعية ... (وقد تعد أكثر من سعر صرف).

← وتتم أسعار الصرف الرسمية إلى نوعين :

* أسعار صرف تفضيلية

* أسعار صرف جزائية

(3) من حيث نوعية سعر العملة أو تبادل العملة : يتم إلى :

(أ) أسعار صرف حاضرة :

هو سعر يتم على أساس تسليم الفوري للعملة أو هو السعر الجاري لحظة تسليم
العملة.

(ب) سعر صرف مؤجل أو آجل :

هو السعر الذي يتم الاتفاق عليه الآن على أنه يتم التبادل بين العملات في
تاريخ محدد في المستقبل.

(4) من حيث ارتباط سعر الصرف بالزمن : ينقسم إلى :

(أ) سعر صرف تاريخي :

هو السائد بتاريخ حدوث العملة الأجنبية أي في تاريخ مبادلة الأجل أو
تسليم الالتزام على أساس الدفع بالعملة الأجنبية.

(ب) سعر الصرف التجاري :

هو السعر السائد بتاريخ حدوث العملة التجارية الأجنبية أو
هو السعر السائد بتاريخ إصدار القوائم المالية.

(5) وطن حيث الصرف الذي يتعامل في العملية .

(م) أسعار الشراء :

هي الأسعار التي يتخذها المصرف في شراء العملات الأجنبية (سعر الصرف)

(م) أسعار البيع :

هي الأسعار التي تتخذها المصرف في بيع العملات الأجنبية للعملاء

(د) سعر الطلب

ملاحظة :

إذا لم يكن هناك أسعار صرف محددة وصفت عليها فإنه يجب استخدام

سعر الصرف الجاري المراسل في الأسواق المالية في تاريخ

صورت العملية الأجنبية .

العوامل المؤثرة في أسعار الصرف :

1 - ميزان المدفوعات .

2 - الاحتياطي النقدي .

3 - التضخم النقدي .

4 - معدلات الفائدة .

5 - دور البنك المركزي .

6 - ارتباط العملة المحلية بالعملات الأجنبية .

7 - السياسة الاقتصادية والمالية للدولة .

8 - عوامل أخرى (أجنبية ، سياسية ، ...)

أولاً العملة الحاسبة في تاريخ صورت العملية الأجنبية :

إن أهم العمليات الأجنبية هي عمليات البيع والشراء (الاستيراد والتصدير)

والإقراض والإقراض . وعقود الصرف الدولية .

✳ يجب تحلي العملية على أساس سعر الصرف الجاري تباين حدوث العملية ولا ينجم عنه ذلك أي ربح أو خسارة لأنه الأمر يقتصر على التصدير النقدي عن العملية بالعملة المحلية.

مثال: نفترض أن إحدى المنتجات السورية أثرت إحصاءة عن الكوارث بـ 20000 دولار وسجل المبلغ فوزاً حقيقياً كان سعر الصرف الجاري 50^{ل.س} / دولار الواحد.

• سجل هذه العملية برفق المئات السورة كما يلي .

الجزء ١٥٥٥٥٥

١٠٠٠.٠٠٠ / السنة

→ شراء رعاية مبلغ (20000 دولار × 5.150)

• فَيَكُونُ الشَّرَاءُ بِالْأَجَلِ عَلَى أَنَّهُ سَيَدُ الْمُبْتَاعِ فِي تَارِخِ لِاحِدٍ مِّنْهُمَا عَلَى

العقبة بتاريخ ١٢/١٢/١٤٤١هـ

1000 000 م.د. المشتريات

١٥٥٥٥٠ إلى المورد الأصح

میزان مضامین (20000 دلار X 50 ی)

ثانيًا: طباعة المماسية في تاريخ سوق العمل:

سوف تغير سعر الصرف في تاريخ توية العملية مما يؤدي
إلى اختلاف التدفقات النقدية الفعلية عن المبالغ المحسوبة
في الحسابات ويتبع لدينا "أرباح أو خائر" تغير في سعر الصرف"

مع العلم أنه تنويع العملية يعني :
تحصيل الأهل أو سواد الزعماء أو

هناك طريقتان للحاسبة مع تفرعات أسرار الصرف هما:

(أ) اعتبار العملية الأجنبية مع بدائها هتافاتها عملية واحدة:

نصتري عملية شراء أو البيع في السداد أو التحصيل ← عملية واحدة متكاملة والمطلوب بها:

(م) تتم العملية الأجنبية عند صورتها وتحتل على التماس سعر الصرف الجاري في هذا التاريخ

(ب) وفي تاريخ تسوية العملية أو تاريخ إصدار القوائم المالية في 31/12 يتم تحويل الحسابات السابقة على أساس سعر الصرف الجاري بتاريخ = التسوية أو سعر الاقوال بتاريخ 31/12

مثال بتاريخ 15/1/2005 اشتريته مناة سورية بفاية من اجرة المنتجات التجارية الأجنبية بـ 40000 دولار، على أنه يتم السداد بتاريخ 15/4/2005 ومقدم ففلا... وكانت أسرار الصرف التجارية للدولار بالبنك السورية كمال:

في 15/1/2005 ← 1 دولار = 50 ل.س

في 15/4/2005 ← 1 دولار = 51 ل.س

المطلوب: إثبات العمليات السابقة بفاتر المنااة السورية باستخدام طريقة العملية الواحدة (بدم الفصل مع عمليات الشراء والسداد)

الكل: 2000000 م.م. المشتريات 2005/1/15

الدولار المساة الأجنبية 2000 000

(40000 \$ \times 50 ل.س)

- إثبات عملية شراء الآلية بالدولار، والتبديل بها

على أناسي مع صرف طاري 50 ل.س للدولار الواحد

2005/4/25

40000 صمد المخرات

40000 اليه المنشأة الأجنبية

 $40000 \times (51 - 50)$

الطراكية - السعر القديم

- تعديل الحسابات نتيجة لتغير سعر الصرف -

2040000 صمد عملة أجنبية (دولار)

2040000 اليه الصرف

 40000×51 ل.س

- شراء العملة الأجنبية -

2040000 صمد المنشأة الأجنبية

2040000 اليه عملة أجنبية

- السداد للمنشأة الأجنبية -

مثال (2):

تاريخ 15/11/2004 قامت منشأة سورية بتحويل بضاعة اليه ايه

المنشآت بالدولار الاتحاد الأوربي بمبلغ 50000 يورو وقد تم

تحويل المبلغ بتاريخ 25/12/2005

فان اعلته مالي:

(1) المنشأة السورية تقفل حسابها سنوياً في 31/12

(2) انه اطار الصرف الجاري لليورو كانت كما يلي:

في 15/11/2004 ← 62 ل.س لليورو

في 31/12/2004 ← 60 ل.س لليورو

في 25/2/2005 ← 62.5 ل.س لليورو

(3) المنشأة تتبع طريقة العملية الواحدة في المحاسبة بتغييرات اطار الصرف

المطلوب:

- (أ) إثبات المبيعات السابقة في دفاتر المنشأة السورية
(ج) إظهار أثر ذلك في الحسابات تبارخي 31/12/2004

الحل:

2004/11/25 31000000 ص/م مدين (منشأة أجنبية)
إلى ص/المبيعات 31000000

إثبات المبيعات اثر حلة اليورو على أرض مصر
صرف حاري 62 ل.س لليورو الواحد -
(50000 يورو x 62 ل.س)

2004/12/31 1000000 ص/المبيعات
إلى المدين (منشأة أجنبية)
50000 يورو x (62 - 60)
تحويل الحسابات المذكورة على أرض مصر الصرف
الحاري (سعر الاقبال) -

ص/المبيعات

ص/المدين

ص/المدين	إلى المدين	1000000	31000000
31000000	1000000	ص/المبيعات	إلى المبيعات
	30000000	30000000	
	إلى المدين	في 12/31	إلى المدين
31000000	31000000	31000000	31000000

3125000 ص.د / عملة أجنبية (تاريخ الاستلام) 2005/2/25

إلى مذكورين

3000000 ص.د المدينين (تاريخ الإقبال)

125000 ص.د المدينين (بالفرقة)

- استلام العملة الأجنبية على أساس سعر

سعر جاري 62.5 ل.س / يورو

ص.د:

500000 يورو $\times 62.5 = 31250000$ ل.س

500000 $\times 60 = 30000000$ ل.س

800000 $\times (60 - 62.5) = 125000$ ل.س

3125000 ص.د / المدينين

3125000 ص.د / عملة أجنبية

تتبع من المعاملات السابقة أقيم المشتريات والشراء والمدينين والمدينين بموجب طريقة العملة الواحدة، تظل مبالغ تقريرية قائمة للتفصيل حتى يتم توفيق الحساب بالكامل

لذلك يجب على هذه الطريقة ما يلي:

(1) ضرورة متابعة التغيرات في أسعار الصرف وإجراء التعديلات اللازمة على قيم الأصول والالتزامات، مما يجعل هذه القيم غير دقيقة ويجعل الميزانية لا تعبر عن المركز المالي الفعلي للشركة

(2) قد تمت التعديلات إلى فترة مالية مالية - ما يتطلب وقت وجهود ويؤدي إلى عدم الدقة

٢) الطريقة الثانية : طريقة العلامية :

وهي الفصل بين الاتفاق أو التعاقد وبين عمليتي السداد أو التحصيل
وذلك كل منهما على صفة مستقلة عن الأخرى .

وبحسب هذه الطريقة يتم فتح حساب خاص هو : " ٢٠١٥ ج. تغير أسعار الصرف " عند حدوث تغير في سعر الصرف بين تاريخ التعاقد (البيع أو الشراء) وتاريخ التحصيل والسداد أو تاريخ إيجاد القوائم المالية في ١٢/٣/١٢

وبالتالي :

فإن حسابات المشتريات والمبيعات والمخزون، وأسعار تكلفة البضاعة المباعة تمثل قيماً زهائية عند إتمامها . ويتم إقفال الحساب الناتج (٢٠١٥ ج. تغير سعر الصرف) في " ٢٠١٥ ج. " عبر الفترة التي حدثت فيها التغير في أسعار الصرف .

مثال رقم (١) :

تاريخ ١٧/١/٢٠٠٥ استورد آجر سوري بضاعة من الخارج
بمبلغ ١٥٠٠٠ دولار وقد سدد المبلغ بتاريخ ١٥/٩/٢٠٠٥
فاذا علمت أنه أسعار الصرف الفورية للدولار كانت كالآتي :

في ١٧/١/٢٠٠٥ ← ١ دولار = 50.5 ل.س

في ١٥/٩/٢٠٠٥ ← ١ دولار = 51 ل.س

والمطلوب :

تحليل العمليات السابقة في دفتر التأجر السوري متبعاً
طريقة العلامية .

الكل
 >

505000 م.د. المشتريات 2005/7/1

505000 الى و.د. ائتمني

(100000 x 50.5 ل.س.)

- ائتمني عمليتي الشراء ائتمني -

5000 م.د. P ح. تغير سعر الصرف 2005/9/15

5000 الى و.د. ائتمني

- ائتمني ائتمني الشاوية م.د. ارتفاع سعر الصرف -

(100000 x (51 - 50.5))

510000 م.د. ائتمني

510000 الى و.د. ائتمني

(100000 x 51)

510000 م.د. ائتمني

510000 الى و.د. ائتمني

- شراء عمليتي ائتمني على ائتمني سعر صرف -

51 ل.س. للدولار الواحد -

مثال رقم (ج):

بتاريخ 2004/11/1 استورد تاجر أردني ببطاقة من

امين المنشآت الأمريكية بمبلغ 100000 دولار

وقد سيدد المبلغ بتاريخ 2005/3/1 فإذا علمت ما يلي:

(1) أنه تاريخي ائتمني الى ائتمني في كل عام هو 12/31

(2) أنه السعر الصرف الفوري للدولار بالنسبة للدولار الأردني

هي:

في 2004/11/1 ← 0.70 د. للدولار
 في 2004/12/31 ← 0.72 د. للدولار
 في 2005/3/1 ← 0.718 د. للدولار
 والمطلوب:

أ) سجل قيد اليومية اللازمة لدى المصرف الأردني.

ب) اظهر أثر ذلك في الحسابات ذى 2004/12/31

على أنه:

المصرف يتبع طريقة العليّة في المحاسبة عند تغيرات أسعار الصرف.

الكل:

2004/11/1

70000 ص. المخرّات

70000 د. للرئيس (مناة أجنبية)

(100000 \$ 0.70 دينار)

- إثبات عليّة الشراء -

2000 ص. 10. P في تقرير سعر الصرف

2000 د. للرئيس (مناة أمريكية)

(100000 \$ (0.72 - 0.70))

- إثبات إشارة الساعية عند تغير سعر الصرف -

2000 ص. 10. P

2000 د. للرئيس في تقرير سعر الصرف

- اقبال إشارة -

نصير الحسابات اللازمة في ١٢/١٢/٢٠٠٤ :

حسابات	حسابات	حسابات	حسابات
حسابات	حسابات	حسابات	حسابات
70000	72000	70000	70000
حسابات	حسابات	حسابات	حسابات
حسابات	حسابات	حسابات	حسابات
2000	2000	70000	70000
حسابات	حسابات	70000	70000
72000	72000		

القيود :

2005/3/1 200 حسابات الدائرية (مضاعف أمريكية)

200 حسابات الدائرية (مضاعف أمريكية)

(0.720 - 0.718) x 100000

حسابات المكاسب الناتجة عن تغير سعر الصرف -

2005/3/1 71800 حسابات الدائرية

71800 حسابات الدائرية

سند المضاعف الأمريكية

2005/3/1 71800 حسابات الدائرية

71800 حسابات الدائرية

سند 100000 دولار سعر صرف

0.718 دينار للدولار -

2005/12/31

200 200 في تقرير مصرف

200 200 في

إقبال مكاتب تقرير مصرف في 2005.

ملامحة:

نفضل استخدام الطريقة (2) في الحاسبة عند تغيرات أسعار

المصرف للأسباب التالية:

(1) تلافى عيوب الطريقة (1) تفتت

(2) المكاتب والخارجيات الناتجة عن أسعار الصرف بالنسبة للواقع هي

نتيجة قرارات الإدارة بتأجيل السداد لفترة محددة ولذلك

يجب أن تقفل في 2005 في عمدة الفترة المحاسبية

ويجب إدراج قيمة الأصول والخصوم التي تنشأ عن عمليات تنفيذ

بالعملات الأجنبية بالقيمة المحسنة على أساس سعر الإقفال

على أنه تعامل الفروق الناتجة عن ترجيح قيمة عناصر الأصول

والخصوم على أنها مكاسب أو خسائر تغيرات الأسعار للمصرف

للعملات الأجنبية

المصار المحاسبية الدورية رقم (21):

يمكن تأجيل الاعتراف بتلك المكاسب أو الخسائر وتوزيعها على عدة

فترات محاسبية مقبلة وذلك مدى عمر البند المالي المرتبطة بها

ومماصة تلك الناتجة عن البند طويلة الأجل والمحددة قيمتها

بمعدلات آمنية

نكن:

يجب عدم تأجيل الاعتراف بخسائر تقرير مصرف للأعوام التالية إذا

كان متوقع تكرار تلك الخسائر مستقبلاً.

الإجابة:

- (1) سعر الصرف الجاري أو الفوري ← بتاريخ حدوث العملية الأجنبية
 (2) " " " " ← بتاريخ → سوية العملية الأجنبية
 (3) " " " " ← اعداد القوائم المالية (سعر الاقفال)

• اذا كانت عملية السوية تتم في سنة تالية ← يجب اقفال P/P في
 نفس سنة سعر الصرف في حساب P في نفس الفترة التي حدثت فيها
 البيع.

• انه تأخر نفس سعر الصرف في حسابات المدين في حالة البيع الآجل
 وفي حسابات الدائنين في حالة الشراء الآجل هو ما يلي:
 (م) ارتفاع سعر الصرف للعملة الأجنبية
 يؤدي إلى خسارة في حالة الشراء الآجل و
 يؤدي إلى مكاسب في حالة البيع الآجل

(د) انخفاض سعر الصرف للعملة الأجنبية:
 يؤدي إلى مكاسب في حالة الشراء الآجل
 ويؤدي إلى خسارة في حالة البيع الآجل

مثال:

بجزم في 1/9/2008 امتزجة مناة سعودية بضاعة من دولة أجنبية
 بـ 50 ألف \$ وسدد المبلغ فوراً (يعني في 1/9/2008)
 حيث كان سعر الدولار آنذاك = 46 ل.س

الفتي:

2300000 ص.م الشريات

2300000 ا.م. النقدية

(50000 \$ x 46 ل.س)

شراء بضاعة نقداً

ملاحظة:

في حال تم الشراء على اياك بحسب القيمة:

23000000 ص/م المشتريات

23000000 الى الموردين الاجنبي

مثال بالطريقة (١):

بحرمت في 25/12/2008 اشتريت مناعة سورية بضاعة من دولة اجنبية

هك الف \$ والسعر في 15/6/2008 ص/م كان:

سعر الدولار في 25/12/2008 ← 45 ل.س

سعر الدولار في 15/6/2008 ← 46 ل.س

القيمة:

2008/5/25 27000000 ص/م مشتريات

27000000 الى الموردين اجنبي

(60000 \$ x 45 ل.س)

60000 ص/م مشتريات الى موردين اجنبي

2008/6/15 الى مناعة اجنبية

(46 - 45) x \$ 60000

2760000 ص/م عمالة اجنبية

2760000 الى الموردين

شراء قطع اجنبي

(46 x 60000)

ص/م ل.س

٢٧٦٠٠٠٠٠ ص/م مئة أجنبية

٢٧٦٠٠٠٠٠ الك/م علاقة أجنبية

تسوية ثمن المشتريات للمئة أجنبية

مثال (٢):

بغرمين في ١٥/١٢/٢٠٠٧ تم نصير طباعة لأصبع الدول الأجنبية

(الاتحاد الأوروبي) ٤٥٥٥٥ يورو، حصل فخر في

٢٥/٣/٢٠٠٨ متى كانت أسعار الصرف:

في ١٥/١٢/٢٠٠٧ ← ٦٢

في ٣١/١٢/٢٠٠٧ ← ٦١

في ٢٥/٣/٢٠٠٨ ← ٦٣

على أنه الحسابات اسورية تقفل في ٣١/١٢/١١ عن طريقه (بيع

الطريقة (١) عن تغييرات أسعار الصرف

المطلوب:

إثبات العمليات بالدفتر في ٣١/١٢/٢٠٠٧ وفق الحسابات اللازمة

الحل:

١٥/١٢/٢٠٠٧

٢٤٨٥٥٥٥ ص/م مئة أجنبية (مئة أجنبية)

٢٤٨٥ ٥٥٥ الك/م أصابع

(٦٢ × ٤٥٥٥٥)

٣١/١٢/٢٠٠٧:

٤٥٥٥٥ ص/م أصابع

٤٥٥٥٥ الك/م مئة أجنبية

(٦١ - ٦٢) × ٤٥٥٥٥

١٩ مبيعات		٢٠ مبيعات	
2480000	40000	400000	2480000
من م/ مدينه	من م/ مدينه	من م/ مبيعات	من م/ مبيعات
	2440000 من م/ مدينه	2440000 من م/ مدينه	
2480000	2480000	2480000	2480000

في 25 / 3 / 2008 :

2520000 م/ مبيعات أجنبية

المذكرات
2440000 م/ مدينه (بالعملة)
80000 م/ مبيعات (بالعملة)

في :

$2520000 = 63 \times 40000$ م/ مبيعات أجنبية

$80000 = (63 - 61) \times 40000$ م/ مبيعات

في 25 / 3 / 2008 :

2520000 م/ النقدية

2520000 الم/ مبيعات أجنبية

استلام الم/ مبيعات الأجنبي

مثال بالطريقة (2).

في 18/1/2007 استركت تاجر سفارة ص. الخارم بـ 25 ألف \$
وسدد بـ 15/12/2007 وكانت اسعار الصرف كما يلي:

$5.J\ 48 = \$1 \leftarrow 2007/8/1$ ✓
 $5.J\ 48.6 = \$1 \leftarrow 2007/12/15$

1. السلامة

تَحِيَّةُ الْعُلَمَاءِ وَالصِّوَدِ الْإِزْمَعَةِ

31

: 2007/8/11

1200.000 مہرہ صریحاً ہے
1200.000 اکوڑ مہرہ صریحاً ہے
(48 x 25000)

2007/12/15

15000 م ٥٠٠ P مع قسمة المزد

15000 ٥٠٠ / م

([48 - 48.6] × 25000)

- اثبات الكسرة الناجمة من ارتفاع عن الصنف -

; 2007/12/31

15000 م.د / م.د
الحوافف 15000
- افضال الكسرة السابقة في م.د -

15 / 12 / 2007

1215000 ص/م صودر أصني
 1215000 - الك/م عملات أصني
 (48.6 x 25000)

- سند للورد الأصني -

1215000 ص/م عملات أصني
 1215000 الك/م الصندوق

- شراء قطع أصني -

حساب:

ببارغ 15 / 11 / 2006 استورد تاجر سوري ص/م اصدن الدول الروانية
 100000 \$ وورد لها للفضاء قتيها في 20 / 12 / 2007
 ومائة اسطر الصرن الكارية (الفقرة) (الحاضرة) كياي
 في 15 / 11 / 2006 ← 49 لبي
 31 / 12 / 2006 ← 50 لبي
 20 / 2 / 2007 ← 49.5 لبي

المطرب:

تحول القود اللازمه لدي دمار التاجر السوي في 31 / 12 / 2007
 بقرينة العلنية (2)

الكل: 15 / 11 / 2006

4900000 ص/م صتريات
 4900000 الك/م دس أصني
 (49 x 100000)

2006/12/31

١٥٥٥٥٥٥ م/م في تقرير اسعار الصرف
 ١٥٥٥٥٥٥ م/م دائمة أصلي
 ([50 - 49] x 100.000)

2006/12/31

١٥٥٥٥٥٥ م/م في
 ١٥٥٥٥٥٥ م/م في تقرير اسعار الصرف
 افعال الخسارة -

م/م دائمة الأصلي

م/م مخرجات

٤٩٥٥٥٥٥ م/م	٥٥٥٥٥٥٥		٤٩٥٥٥٥٥ م/م
م/م مخرجات	م/م دائمة		م/م دائمة أصلي
١٥٥٥٥٥٥ م/م في	(م/م مخرجات)	٤٩٥٥٥٥٥	
تقرير	للمخرجات	٤٩٥٥٥٥٥	
٥٥٥٥٥٥٥ م/م	٥٥٥٥٥٥٥	٤٩٥٥٥٥٥	٤٩٥٥٥٥٥
آصرف			

الصندوق:

2007/2/20

٥٥٥٥٥٥٥ م/م دائمة أصلي
 ٥٥٥٥٥٥٥ م/م في تقرير اسعار الصرف

[(49.5 - 50) x 100.000]

٤٩٥٥٥٥٥ م/م مخرجات أصلي
 ٤٩٥٥٥٥٥ م/م مخرجات أصلي
 [(49.5) x 100.000]

٤٩٥٠٠٠٠ ص/دائن أجنبي

٤٩٥٠٠٠٠ ا/د/ عملات أجنبية

السند للمورد الأجنبي -

(٤٩.٥ x \$ ١٥٥ ٥٥٥)

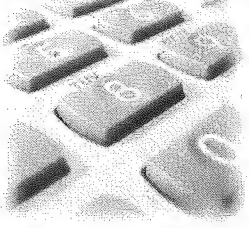
انتهت الحافزة

السانية عشر

شكّل المفضل في الحافزة العادية

إلى الله

Fourth



السلام عليكم

سنحدث اليوم معي " الدكتور نوافه مخز "

في هذه المحاضرة عن :

الفصل الخامس

المحاسبة عن العمليات الأجنبية والمساكن

الناجمة عن تفرات أسعار الصرف

تعرّف العمليات الأجنبية :

هي عملية شراء أو بيع للضريبة أو للذات والحصول على قرض أو تقديم قرض
لنشطة أخرى على أن يتم تسوية هذه العمليات باستخدام عملة أجنبية
غير العملة المحلية للدولة موطن المنشأة أو الشركة

ولذلك سجل العمليات الأجنبية السابقة في اسكدين والدفتر

المحاسبة في المنان السورية إلا باليرت السورية

وهذا يتطلب قرضة العملة الأجنبية التي ما يساويها

من العملة السورية باستخدام سعر صرف ملائم عند تلك

الحال على انتظام الدفاتر والاسكدين المحاسبة

والهدف من ترجمة العمليات الأجنبية :

هو التعبير النقدي عن العمليات الأجنبية بواسطة

العملة المحلية التي تستخدم في إعداد القوائم المالية

أنواع العملة الأجنبية:

- (1) استيراد أو تصدير (شراء أو بيع) بضائع وخدمات يتم تسجيلها وتسويتها باستخدام عملة أجنبية.
- (2) عمليات الاقتراض والإقراض بعملة أجنبية.
- (3) التعاقد على شراء أو بيع عملة أجنبية على أن يتم الاحتفاظ أو تسليم العملة الأجنبية في تاريخ لاصق (عقود الصرف الآجلة).
- (4) عمليات تتعلق بتغطية مبالغ الاستثمارات في شركة تابعة تقع في دولة أجنبية.
- (5) العمليات الداخلية المتداولة بين الشركات الفاضلة والناعبة التي تقع في دولة أجنبية.

وهذا ماكل يتعلق بتسجيل العمليات الأجنبية وهي:

- (1) اختيار سعر الصرف المناسب لتسجيل العملة تنصوبها.
- (2) كيفية المعالجة المحاسبية لتغير سعر الصرف عبر تاريخ حدوث العملة الأجنبية وتاريخ تسويتها أو تاريخ إصدار القوائم المالية حتى 31/12 من كل عام.
- (3) المعالجة للعملة الأجنبية والتسوية اللازمة لاء هل تعد بحاجة عملة واحدة أو تعد كل منها عملية مستقلة؟

أسعار الصرف وأنواعها:

سعر الصرف:

تعد ترجمة العمليات الأجنبية من أهم المآكل المحاسبية التي تواجه المحاسب حتى يتمكن من إعداد التقارير المالية المنشأة على أساس عملة واحدة وذلك لحزمة التزامات التقييم والرقابة واتخاذ القرارات بالإماتة الى توفير البيانات والمعلومات المستوفية والدائرية والحكمة ولاطراف أخرى.

• سعر الصرف:

هو سعر التبادل بين عملة وأخرى وهو السكينة أو المقدار من عملة معينة الذي يجب دفعه للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.

وإذا كانت أسعار الصرف بين العملة المحلية (عملة التقرير) التي على أساسها تم المناقشة حساباتها وقد تقاربت بها والعملة التي تتم بها العمليات الأجنبية (العملة الوظيفية) ثابتة نسبياً فإن:

عملية الترجمة للعمليات ستكون رقيقة ولكن إذا كانت أسعار الصرف لمعظم العملات تتغير بسرعة في الأسواق المالية باجتهاد بعض التقلبات الحكومية ←

صانودي إلى تدبيره مقر في أسعار الصرف وبالتالي:

نوع مشاكل وصعوبات في تحليل العمليات الأجنبية وإعداد القوائم المالية.

أنواع سعر الصرف:

① منه حيث طريقة التعبير عن سعر الصرف في يقسم سعر الصرف إلى:

(أ) سعر صرف مباشر:

وهو يعبر عن وحدة واحدة من عملة أجنبية والمقدار المتبادل بها من العملة المحلية في تاريخ محدد.

(ب) سعر صرف غير مباشر:

وهو يعبر عن وحدة واحدة من العملة المحلية وما يعادلها من العملة الأجنبية.

② من حيث أساس تحديد سعر الصرف:

(أ) أسعار صرف حرة:

وهي التي تحدد وفقاً لعقود العرض والطلب في السوق المصرفية الحرة.

دوره قيود على سعر الصرف الكويتي القوية السوقية لوصية العملة
كلمة اقتصادية

(ب) أسعار صرف رسمية:
وهي الأسعار التي تحددها الحكومة للرقابة على الصرف ولتوجيه الأهداف الاقتصادية
والسياسية والاجتماعية... (وقد تحد أكثر من سعر صرف)

← وتقسم أسعار الصرف الرسمية إلى نوعين:

* أسعار صرف تفضيلية

* أسعار صرف جزائية

(3) من حيث توقيت تسليم العملة أو تبادل العملة: يقسم إلى:

(أ) أسعار صرف فورية:

هو سعر يتم على أساس تسليم الفوري للعملة أو هو السعر الجاري لحظية تسليم
العملة.

(ب) سعر صرف مؤجل أو آجل:

هو السعر الذي يتم الاتفاق عليه الآن على أنه يتم التبادل بين العملات في
تاريخ محدد في المستقبل.

(4) من حيث ارتباط سعر الصرف بالزمن: ينقسم إلى:

(أ) سعر صرف تاريخي:

هو السائد بتاريخ حدوث العملية الأجنبية أي في تاريخ صياغة الأصل أو
تساقط الالتزام على أساس الوضع الفعلي للأجنبي.

(ب) سعر الصرف التجاري:

هو السعر السائد بتاريخ حدوث العملية التجارية الأجنبية أو
هو السعر السائد بتاريخ إصدار القوائم المالية.

(5) ومن بين الأطراف التي يتعامل في العملية:

م - أسرار الشراء:

هي الأسرار التي يتخذها المصرف في شراء العملات الأجنبية (سعر المعلن)

ن - أسرار البيع:

هي الأسرار التي تتخذها المصرف في بيع العملات الأجنبية للعملاء

د - سعر الطلب

ملاحظة:

إذا لم يكن هناك أسرار صرف محددة وصفت عليها فإنه يجب استئجار

سعر الصرف الجاري. لكن السائد في الأسواق المالية وفي تاريخ

صوت العملة الأجنبية.

العوامل المؤثرة في أسرار الصرف:

1 - ميزان المدفوعات.

2 - الامتياض النقدي.

3 - التضخم النقدي.

4 - معدلات الفائدة.

5 - دور البنك المركزي.

6 - ارتباط العملة المحلية بالعملات الأجنبية.

7 - السياسة الاقتصادية والمالية للدولة.

8 - عوامل أخرى (أمنية، سياسية، ...).

أولاً العملة الحاصلة في تاريخ صوت العملة الأجنبية:

أهم العمليات الأجنبية هي عمليات البيع والشراء (الاستيراد والتصدير)

والاقتراض والاقتراض. وعقود الصرف الآجلة.

• يجب تحليل العملية على أساس صير الصرف الجاري بتاريخ صدور العملية ولا ينجم عنه ذلك أي ربح أو خسارة لأنه الأمر يقتضي على التصريح النهائي عن العملية بالعملة المحللة.

مثال: بفترض أنه إمداد المنتجات السوية المتأثرة بضارة من الخادم
بـ 20000 دولار وبعد المبلغ فوراً حتى كان سعر الصرف الكباري
50 ↑^{نسبة} الدولار الواحد

• سجل هذه الفقرة بخطي المتأثرة السورة كما هي :

1000000

١٠٠٠ ٠٠٠ / الم / الفترة

→ شراء سيارة ببلغ (20000 دولار و 5.15%)

• وقد يكون الشراء بالأجل على أنه سيد المبلغ في تاريخ الاستحقاق عليه

الفصل الثاني عشر في السوء

1000 000 من الفترات

١٥٥٥٥٥ إلى المورد الأصح

میزان مضایقه بالذین (20000 دلار 50 X 5)

ثانيًا: معالجة المماسية في تاريخ تسمية العلية.

حرف تغير من الصرف في تاريخ توبة العملة - ما يؤدى
إلى اختلاف التفاعلات الفدية الفعلية عن المبالغ المسجلة
في الحسابات وينتج لدينا "أرقام أوفائ" تغير في من الصرف

مع العلم أنه تنويع الخدمة يعني :
تخصيل الأهل أو سداد التزام أو

هذه الطريقة للحاسبة عن تغيرات أسعار الصرف لها:

(أ) اعتبار العملية الأجنبية من بابها همتا بفاتها عملية واحدة:

نقتر عملية شراء أو البيع في السوق أو التحصيل في عملية واحدة متكاملة والمطابقة لها:

(ب) ترجم العملية الأجنبية عند حدوثها وتحويل على أساس سعر الصرف الجاري في هذا التاريخ

(ج) وفي تاريخ توية العملية أو تاريخ إيراد القوائم المالية في 12/1 يتم تحويل الحسابات السابقة على أساس سعر الصرف الجاري بتاريخ = التوية أو سعر الاقفال بتاريخ 12/1

مثال بتاريخ 15/1/2005 اشترت شركة سورية بفاة من إحدى المئات التجارية الأجنبية بـ 40000 دولار، على أنه يتم الإدراج بتاريخ 15/4/2005 وقد تم فلتاً... وكانت أسعار الصرف الجارية للدولار بالبنج السورية كما يلي:

في 15/1/2005 ← 1 دولار = 50 ل. س

في 15/4/2005 ← 1 دولار = 51 ل. س

المطلوب: إيجان العمليات السابقة بفاة المئات السورية باستخدام طريقة العملية الواحدة (بم الفصل من عمليات الشراء والإدراج)

الكل: 2000000 من م. الحريات 2005/1/15

2000 000 الم. الماسة الأجنبية

(40000 \$ × 50 ل. س)

إثبات عملية شراء الآلة بالدولار والتحويل منها

على أن في مصرف طبري 50 ل. س للدولار الواحد

2005/4/25

40000.00 ص. 15 أ. 15

40000.00 الك. المنشأة الأجنبية

 $40000.00 \times (51 - 50)$

الط. الك. ب. ↓ السعر الص. م.

- تفصيل الحسابات نتيجة لتغير سعر الصرف -

2040000.00 ص. 15 عملة أجنبية (دولار)

2040000.00 الك. المنشأة الأجنبية

 40000.00×51 ل. ب.

- شراء العملة الأجنبية -

2040000.00 ص. 15 المنشأة الأجنبية

2040000.00 الك. عملة أجنبية

- الس. المنشأة الأجنبية -

(مقال 2):

تاريخ 2004/11/15 قامت منشأة سورية بتحويل صناعة الخ. أجنبية

المنشآت بالدول. الاتحاد الأوروبي ببلغ 50000 يورو وقد تم

تحويل المبلغ بتاريخ 2005/2/25

فإننا علمت ط. م.

(1) المنشأة السورية تعقل حساباتها سنوياً في 12/31

(2) أما أسطر الصرف الجاري لليورو كانت ك. م.

في 2004/11/15 ← 62 ل. ب. لليورو

في 2004/12/31 ← 60 ل. ب. لليورو

في 2005/2/25 ← 62.5 ل. ب. لليورو

(3) المنشأة تتبع طريقة العملية الواحدة في المحاسبة مع تغيير أسطر الصرف

المطلوب:

- (أ) إثبات العمليات السابقة في دفتر المنشأة السورية
(ج) اظهر أثر ذلك في الحسابات بتاريخ 31/12/2004

الحل:

2004/11/25 صرف مدين (منشأة أجنبية) 3100000
إلى المبيعات 3100000

إثبات المبيعات اثر حلة باليورو على أرباح مصر
صرف حاري 62 ل.س لليورو الواحد -
(50000 يورو x 62 ل.س)

2004/12/31 صرف المبيعات 100000
الى المدين (منشأة أجنبية)
50000 يورو x (62 - 60)
تحويل الحسابات المذكورة على أرباح مصر الصرف
الحاري (سعر الاقوال) -

المبيعات

المدين

صافى المدين	الى المدين	100000	3100000
3100000	100000	صافى المبيعات	الى المبيعات
		3000000	3000000
		في 12/31	
3100000	3100000	3100000	3100000

3125000 صرف عمالية أجنبية (تباين السلام) 2005/2/25

إلى مذكرات

3000000 صرف المدبر (تباين المقال)

1250000 صرف المسببات (بالفرق)

- استلام العملة الأجنبية على أساس سعر

صرف حاري 62.5 ل.ل / اليورو

صافي:

5000000 يورو $\times 62.5 = 3125000$ ل.ل

5000000 $\times 60 = 3000000$ ل.ل

5000000 $\times (60 - 62.5) = 125000$ ل.ل

3125000 صرف المدبر

3125000 الصرف على عمالية أجنبية

تتبع من المعاملات السابقة أنه تم المشتريات والأشياء والمدبر والمبيعات بموجب طريقة العملة الواحدة، تظل مبالغ تقديرية قائمة للتفصيل حتى يتم توفيق العملة بالكامل

← لذلك يطالب على هذه الطريقة مالي:

(1) ضرورة متابعة التغيرات في أسعار الصرف وإجراء التعديلات اللازمة على قيم الأصول والالتزامات، مما يجعل هذه القيم غير نهائية ويجعل الميزانية لا تعبر عن المركز المالي الفعلي للشركة

(2) قد تمت التعديلات إلى فترة مالية مالية ← مما يتطلب

وقت وجهود ويؤدي إلى عدم الدقة

٢٢. الطريقة الثانية: طريقة العلية:

هذا الفصل يبيِّن الاتفاق أو العقاقير وبين عمليتي الشراء أو البيع
وذلك كل من عمليتي عقاقير الشراء.

وبموجب هذه الطريقة يتم فتح حساب خاص هو: "P/O" تغير أسعار الصرف
عند حدوث تغير في سعر الصرف بين تاريخ العقاقير (البيع أو الشراء)
وتاريخ التحويل والسداد أو تاريخ إصدار القوائم المالية في 31/12/12

وبالذات:

في حسابات المشتريات والمبيعات والمحزون، سعر تكلفة البضاعة
المادة تمثل قيمة دفعية عند إتمامها ويتم إقفال الحساب
الناتج (P/O) تغير سعر الصرف في "P/O" في
الفترة التي حدثت فيها التغير في أسعار الصرف.

مثال رقم (١):

تاريخ 17/1/2005 استورد آجر سوري بضاعة من الخارج
بمبلغ 10000 دولار وقد سدد المبلغ بتاريخ 15/9/2005
فإذا علمت أنه أسعار الصرف السورية للدولار كانت كالآتي:

في 17/1/2005 ← 1 دولار = 50.5 ل.س

في 15/9/2005 ← 1 دولار = 51 ل.س

والمطلوب:

تحليل العمليات السابقة في دفتر الدأجر سوري متبعاً
طريقة العلية.

31

2005/7/1

505000 من المخرجات

505000 کی وراثت اعلیٰ

$$(50.5 \times \$1000)$$

اجابة عليه السلام

2005/9/15

5000 م ١٥ P في تقدير الحرف

5000 الی 5000 ڈائن اے

اثبات ان كسرة الناصبة عند ارتفاع سعر الصرف -

$$((50.5 - 51) \times 1510000)$$

51000 من 10 دالت أصلي

5100.00 الكف عملات أجنبية

$$(51 \times 10000)$$

310000 مائة وثلاثون ألفاً

510000

سُورَةُ عَلَةِ اِنْشَاءً عَلَى الْاِسْمِ

51. السيد علي الوائلي

سوال رقم (2)

تاريخ: 2004/11/1 استوديو آردني بشاره من

١٠٠٠٠٠ دولار

وقت صدور المبلغ بتاريخ ١/٣/٢٠٠٥ هذا علت ما يلي

(۱) انہ تاریخ اطفال کی بات فی کل عام ہو ۱۲/۳۱

(2) أنه استعار الصرف الغزوي للدلالة بالنسبة للدينار الأردني

1. 5

في 1/11/2004 ← 0.70 د/الدولار

في 31/12/2004 ← 0.72 د/الدولار

في 1/3/2005 ← 0.718 د/الدولار

والمطلوب:

(أ) سجل قيد اليومية اللازمة لدى التاجر الأردني:

(ب) اظهر أثر ذلك في الحسابات 31/12/2004

على أنه:

التاجر يتبع طريقة المحاسبة في المحاسبة عند تغيرات أسعار الصرف

الكل:

2004/11/1

70000 ص/الترات

70000 د/الرئيس (مناة زمنية)

(100000 \$ 0.70 دينار)

إثبات عملية التبادل

2000 ص/10 في تقرير سعر الصرف

2000 د/الرئيس (مناة أمريكية)

(100000 \$ (0.72 - 0.70))

إثبات الكسارة الساعية عند تغير سعر الصرف

2000 ص/10 في

2000 د/الرئيس في تقرير سعر الصرف

إثبات الكسارة -

تصوير الحسابات اللازمة في ١٢/١٢/٢٠٠٤ :

ح/ المتراقات	ح/ المتراقات	ح/ المتراقات	ح/ المتراقات
70000	72000	70000	70000
ح/ المتراقات	ح/ المتراقات	ح/ المتراقات	ح/ المتراقات
2000	2004/12/31	70000	70000
ح/ المتراقات	ح/ المتراقات	70000	70000
72000	72000	70000	70000

القيود :

2005/3/1 ح/ المتراقات (مضأة أمريكية)

200 ح/ المتراقات في تغير سعر الصرف

$100000 \times (0.718 - 0.720)$

إتبات المكاسب الناتجة عن تغير سعر الصرف -

2005/3/1 ح/ المتراقات 71800

ح/ المتراقات 71800

سنة المضأة الأمريكية

2005/3/1 ح/ المتراقات 71800

ح/ المتراقات 71800

سنة 100000 دولار سعر صرف

0.718 دينار للدولار -

2005/12/31

2005 م. ٢٠٠٥ في تقرير سعر الصرف

2005 م. ٢٠٠٥ في

- إقفال مكاسب تغير سعر الصرف في ٢٠٠٥ م.

ملامحة:

نفضل استخدام الطريقة (2) في الحاسبة عند تغيرات أسعار

الصرف للأسباب التالية:

- (1) تلافي عيوب الطريقة (1) ^{تثبت}
- (2) المكاسب والخسائر الناتجة عن أسعار الصرف بالنسبة للواقع هي نتيجة قرارات الإدارة بتأجيل السداد لفترة محددة ولذلك يجب أن تقفل في ٢٠٠٥ م. عند الفترة المحاسبية

ويجب إدراج قيمة الأصول والخسوم التي تنشأ عن عمليات تنفيذ بالعملة الأجنبية بالقيمة المحسبة على أساس سعر الإقفال على أنه تعامل الفروق الناتجة عن ترجمة قيم عناصر الأصول والخسوم على أنها مكاسب أو خسائر تغيرات الأسعار للصرف للعملة الأجنبية.

المصار المحاسبية الدري رقم (21):

يكن تأجيل الاعتراف بتلك المكاسب أو الخسائر وتوزيعها على عدة فترات محاسبية مقبلة وذلك مدى عمر البنود المالية المرتبطة بها وخاصة تلك الناتجة عن البنود طويلة الأجل والمحددة قيمتها بعملة أجنبية.

نكن:

يجب عدم تأجيل الاعتراف بخسائر تغير سعر الصرف للأعوام التالية إذا كان متوقع تكرار تلك الخسائر مستقبلاً.

الخلاصة:

- (1) سعر الصرف الكاوي أو العوري ← بتاريخ حدوث العملية الأجنبية
- (2) " " " " ← بتاريخ سوية العملة الأجنبية
- (3) " " " " ← اعداد القوائم المالية (سعر الاقبال)

• اذا كانت عملة السوية تتم في سنة تالية ← يجب اقبال P/P في
تغير في سعر الصرف في صلب P في مدة الفترة التي حدثت فيها
التغير

• انه تأثر تغير سعر الصرف في حالات المدين في حالة البيع الآجل
وفي حالات الدائن في حالة الشراء الآجل هو مالي
(4) ارتفاع سعر الصرف للعملة الأجنبية
يؤدي الى خسارة في حالة الشراء الآجل و...
يؤدي الى مكاسب في حالة البيع الآجل

- (1) انخفاض سعر الصرف للعملة الأجنبية :
يؤدي ابن مكاسب في حالة الشراء الآجل
ويؤدي الى خسارة في حالة البيع الآجل

مثال:

بغزمن في 1/9/2008 امتزت مائة سورية بضاعة مدولة أجنبية
ب 50 ألف \$ وسود المبلغ فوراً (معي في 1/9/2008)
صت كاه سعر الدولار آنذاك = 46 ل.س

الفتي:

2300000 صر المخرات

2300000 اكو الفترة

(50000 \$ x 46 ل.س)

شراء بضاعة نقداً -

ملحوظة:

في حال تم الشراء على اياك يحسب القيد:

23000000 صرف المشتريات

23000000 ايدى المورد اجنبي

حساب الطريقة (١)

بحرمت في 25/12/2008 اثبتت مائة سيرة بضاعة مددلة اجنبية

هـك ألف \$ والسنة في 15/6/2008 متى كانت:

بم الدولار في 25/12/2008 ← 45 ل.س

بم الدولار في 15/6/2008 ← 46 ل.س

القيد:

27000000 صرف مشتريات 2008/5/25

27000000 ايدى مورد اجنبي

(60000 \$ x 45 ل.س)

60000 صرف مشتريات ايدى مورد اجنبي

2008/6/15 ايدى مائة اجنبية

(46 - 45) x \$ 60000

27600000 صرف عمليات اجنبية

27600000 ايدى المورد

- شراء قطع اجنبي -

(46 x 60000)

↓ دولار

↓ ل.س

٢٧٦٠٠٠٠٠ ص/ح مئة أجنبية

٢٧٦٠٠٠٠٠ الك/ح علائق أجنبية

تسديد ثمن المشتريات للمئآت الأجنبية

حالة (٢):

بغرم في ١٥/١٢/٢٠٠٧ تم تصدير مطبوعة لأصوات الدول الأجنبية
(الاتحاد الأوروبي) ٤٥٠٠٠٠ يورو، حصل مطبوعة في

١٢٥/٣/٢٠٠٨ حيث كانت أسعار الصرف:

في ١٥/١٢/٢٠٠٧ ← ٦٢

في ٣١/١٢/٢٠٠٧ ← ٦١

في ١٢٥/٣/٢٠٠٨ ← ٦٣

على أنه الحسابات السوية تقفل في ٣١/١٢/٠٠٠٠
الطريقة (١) عند قفلة أسعار الصرف.

المطلوب:

إثبات العمليات بالدفتر في ٣١/١٢/٢٠٠٧ وفق الحسابات اللازمة

الحل:

١٥/١٢/٢٠٠٧:

٢٤٨٠٠٠٠٠ ص/ح مئة أجنبية (مئة أجنبية)

٢٤٨٠ ٠٠٠ الك/ح مصبات

(٦٢ × ٤٥٠٠٠٠)

٣١/١٢/٢٠٠٧:

٤٥٠٠٠٠ ص/ح مصبات

٤٥٠٠٠٠ الك/ح مصبات

(٦١ - ٦٢) × ٤٥٠٠٠٠

19 صيات		18 صيات	
2480000	40000	400000	2480000
من / صيات	من / صيات	من / صيات	من / صيات
	2440000	2440000	
	من / صيات	من / صيات	
2480000	2480000	2480000	2480000

في 25 / 3 / 2008 :

2520000 صيات اجنية

(بالصر) من / صيات 2440000
 (بالقرن) من / صيات 80000

صيات :

$2520000 = 63 \times 40000$ صيات اجنية

$80000 = (63 - 61) \times 40000$ صيات

في 25 / 3 / 2008 :

2520000 صيات القدية

2520000 صيات اجنية

1 - صيات الاجنية -

مَنَالُ الطَّرِيقَةِ (2)

في 18/1/2007 استقرت أسعار فائدة ص. الخارم بـ 25 ألف \$
وسود بـ 15/12/2007 وكانت أسعار الصرف كما يلي:

$5.J\ 48 = \$1$ $\leftarrow 2007/8/1$ \checkmark
 $5.J\ 48.6 = \$1$ $\leftarrow 2007/12/15$

۱. اطوب

تحت التوليات والقيود اللامعة

١٣١

: 2007/8/11

1200 000 / 100 حركات

1200.000 اکو سو درد اسی

(48×25000)

: 2007/12/15

١٥٠٠٠ ص ٢٦٨ في المرفق

15000 1951/52

$$([48 - 48.6] \times 25000)$$

الحبات الخسرة الناجمة عن ارتفاع سعر الصرف -

: 2007/12/31

7. P/Dr 15000

15000 الى ٢٢٠٠٠ م تغير سعر الصرف

- افقد الكسرة السابقة في ١٥/٩

2007/12/15

1215000 حد / مورد أصلي
 1215000 الحد / عملة أصلي
 (48.6 x 25000)

- سند للمورد الأصلي -

1215000 حد / عملة أصلي
 1215000 الحد / الصندوق

- شراء قطع أصلي -

حالة:

ببارغ 15/11/2006 استورد تاجر سوري من اصل الدولة العراقية
 100000 \$ ووردها للفضاء قمتها في 20/12/2007
 وكانت اسعار الصرف الكبار (الفورية) (الحاضرة) كما يلي:

في 15/11/2006 ← 49 ل.س
 31/12/2006 ← 50 ل.س
 20/12/2007 ← 49.5 ل.س

المطلوب:

تحل القيد اللازم لدى دفتر التاجر السوري في 31/12/2007
 بطريقة العلية (2)

الكل: 2006/11/15

4900000 حد / صترات
 4900000 الحد / دائر أصلي
 (49 x 100000)

2006/12/31

١٠٠٠٠٠٠ م/س في تقرير أسعار الصرف
 ١٠٠٠٠٠٠ م/س دائرته أصلي
 ([50 - 49] x 100.000)

2006/12/31

١٠٠٠٠٠٠ م/س في
 ١٠٠٠٠٠٠ م/س في تقرير أسعار الصرف
 - احوال الخسارة -

م/س دائرته الأصلي

م/س قترائات

4900000 م/س	5000000	4900000 م/س	4900000 م/س
م/س قترائات	م/س دائرته	م/س قترائات	م/س قترائات
100000 م/س في	م/س قترائات	4900000 م/س	4900000 م/س
م/س قترائات	م/س قترائات	م/س قترائات	م/س قترائات
5000000 م/س	5000000 م/س	4900000 م/س	4900000 م/س
م/س قترائات	م/س قترائات	م/س قترائات	م/س قترائات

الصيرور:

2007/2/20

50000 م/س دائرته أصلي
 50000 م/س في تقرير أسعار الصرف

[(49.5 - 50) x 100.000]

4950000 م/س قترائات أصلي
 4950000 م/س قترائات أصلي
 [(49.5) x 100.000]

4950000 حد / رائف أبيض
4950000 الحد / علام أبيض

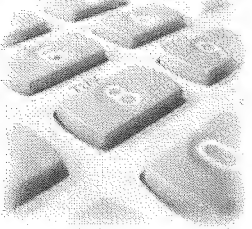
السيد المحور الأبيض

(49.5 x \$ 100 000)

انتهت الحاضرة
السانية عشر

شكّل الفضل في الحاضرة القادة
إلى الله

Fourth



السلام عليكم

شكراً اليوم الحديث في الفصل الخامس

وسنتحدث عن:

عقود الصرف الأجلية:

عندما تكون المنشأة المحلية طرفاً في عمليات يتم تمويلها بعملية أجنبية
في المستقبل فإنها تتعرض للتغيرات في أسعار الصرف والتي يتم
معالجتها كمكاسب أو خسائر تؤثر في نتيجة عملياتها.

فمثلاً: إذا استوردت منشأة اقتصادية سورية بضاعة من منشأة أجنبية
بالدولار على أنه سيد العنق بعد مرور فترة زمنية معينة ولكن في الشهر
جاءت المنشأة السورية تكون معرضة للمخاطر تقلب سعر الصرف للدولار
خلال الفترة.

فإذا ارتفع سعر الصرف للدولار بالنسبة للعملة المحلية جاء المنشأة السورية
ستدفع ليراة أكثر مما كان محاسباً بتاريخ الشراء وسيتربى على ذلك خسارة
تغير سعر الصرف.

أما إذا انخفض سعر الصرف بتاريخ التسليم جاء المنشأة مستحقة مكاسب
تغير سعر الصرف لأنها ستدفع مبلغاً باليريات السورية أقل من المبلغ
الذي كان عليه دفعه بتاريخ إتمام عملية الشراء.

وفي حالة البيع الأجل (الديون) بالعملة الأجنبية جاء التاجر أو المنشأة
السورية بحققة مكاسب تغير سعر الصرف إذا ارتفع سعر الصرف
للعلمة الأجنبية بتاريخ التحصيل من سعر الصرف الذي كان عليه

في تاريخ البيع ، وبالعكس ، تحقق لنا وتغير سعر الصرف إذا انخفض
سعر الصرف للعملة الأجنبية مقابل العملة المحلية لأثر المناة
ستحصل مبالغ بالدرات ، سوريق أقل مما كانه مكاناً أو محسباً
تأثير على ائتمات عملة البيع .

• وبناء على ذلك ورنبة في جنب ضائر كبيرة : فالة نتيجة للتغيرات أو
التقلبات في أسعار الصرف للمعاملات الأجنبية فإنه لا يتم
المحاكي أو المناة بيفل أو منة حل في عقد سُرار أو بيع عملة
أجنبية في نفس الوقت الذي يتم فيه التعاقد على السُرار أو البيع
(الاستيراد أو التصدير) على أنه يتم استلام أو تسليم العملة
في نفس تاريخ توية العملة التجارية .

هذه العقود تسمى عقود صرف آجلة .

• تعريف عقد الصرف الآجل :

هو اتفاق سُرار أو بيع عملة أجنبية على أن يتم لإستلام أو التسليم للعملة
الأجنبية في تاريخ لافق بسعر صرف محدد مسبقاً يسمى "سعر الصرف الآجل"

وعالماً بأنختلف سعر الصرف الآجل مع سعر الصرف الكاضر أو الحالي .

• السويات المحاسبة المرتبطة بعقود الصرف الآجلة :

ينتج من عقود الصرف الآجلة نوعان من السويات :

(أ) أربال أو ضائر عقود صرف آجلة :

بتقمة الزم أو الحارة مع عقود الصرف الآجلة إذا اختلف سعر الصرف
الفوري في تاريخ الاتفاق أو التعاقد مع سعر الصرف الفوري في
تاريخ استلام أو تسليم العملة الأجنبية المتفق عليها مع المصرف

أد تاريخ إمداد الميزانية منها يقع لهذا التاريخ خلال الفترة الممتدة من تاريخ التعاقد وحتى تاريخ تسليم العملة الأجنبية

مسألة:

حالة استيراد بضاعة تم الحوط عليها بمقد صرف آجل (سري)

في تاريخ 15/11/2007 استورد أحد التجار السوري بضاعة من الخارج ببلغ 100000 دولار على أنه سيد المبلغ بعد 3 أشهر فقط وتم تسديده ففلاً كما اتفقت عليه

وفي نفس التاريخ 15/11/2007 دخل التاجر السوري في عقد صرف آجل مع أحد المصارف المحلية يقضي بآجل 100000 دولار على أنه يتم استلام المبلغ بتاريخ 15/12/2008 (تاريخ التسديد)

وقد كانت أسعار الصرف للدولار بالنسبة للسيرة السورية كما يلي:

- سعر الصرف الفوري (15/11/2007) ← 1 \$ = 46 ل.س
- سعر الصرف الآجل لمدة 3 أشهر (15/11/2007) ← 1 \$ = 43 ل.س
- سعر الصرف الفوري بتاريخ 31/12/2007 ← 1 \$ = 47 ل.س
- سعر الصرف الفوري بتاريخ 15/2/2008 ← 1 \$ = 48 ل.س

المطلوب:

- 1) تحليل العمليات المالية السابقة في دفاتر التاجر السوري
- 2) تصوير الحالات اللازمة وإظهار أثرها في قائمة المركز المالي في 31/12/2007

3) هل حقق للتاجر ما أراد في عقد الصرف الآجل؟ فزدد؟

(هل حقق هدفه...)

الحل:

2007/11/15 46000000 م.م. المشتريات

46000000 الى الم.م. الرأشيه (مشتاة أجنبية)

- اثبات عملية الشراء 100000 x 46 ل.س -

2007/11/15 م.م. ج.و.ر.ن.ي:

46000000 م.م. مدينه عمالات أجنبية

1500000 م.م. علاوة حقوق صرف آجل

47500000 الى الم.م. التزامات مقابل عمالات أجنبية

- اثبات عقد الصرف الآجل بشراء العملة الأجنبية -

م.م.

46000000 هي (100000 x 46 ل.س)

1500000 الم.م. علاوة (100000 x [46 - 47.5])

47500000 التزامات (100000 x 47.5)

2007/12/31 100000 م.م. ج.و.ر.ن.ي في تقرير سعر الصرف

100000 الى الم.م. رأشيه (مشتاة أجنبية)

- اثبات الخسارة الناتجة عن ارتفاع سعر الصرف للدولار

(100000 x [46 - 47])

100000 م.م. مدينه عمالات أجنبية

100000 الى الم.م. ج.و.ر.ن.ي في تقرير سعر الصرف

(100000 x [46 - 47])

- اثبات المكاسب الناتجة عن ارتفاع سعر الصرف

75000 م.م. مصروف علاوة عقود صرف آجلة

75000 إلى م.م. علاوة عقود صرف آجلة

(150000 ÷ 2)
14 شهر

- إنبات استهلاك الملاحة س.م.م. 2007

100.000 م.م. / م.م.

100.000 إلى م.م. / م.م. تغير أسعار الصرف

- إنبات زيادة تغير أسعار الصرف

100.000 م.م. / م.م. / م.م. تغير أسعار الصرف

100.000 إلى م.م. / م.م.

- إنبات ارباح تغير أسعار الصرف

2007/12/31

75000 م.م. / م.م.

75000 إلى م.م. مصروف علاوة عقود صرف آجلة

- محيل عام 2007 بنسبة من الملاحة

م.م. الرئيس (مناة أجنبية)

4.600.000 م.م.

م.م. م.م. م.م.

100.000 م.م. / م.م.

م.م. / م.م. تغير أسعار الصرف

4700.000

4700.000 م.م. / م.م.

د.ا.خ. 12/31

4700.000

د/ مدين عمارة أجنبية

	4600000 د/ التزامات مقابل
	عمارة أجنبية
12/31	100000 د/ تقرير مصرف
47000000	
47000000	47000000

ميزانية في 2007/12/31

47000000 دائن مناة أجنبية	47000000 مدين عمارة
	أجنبية
47500000 التزامات مقابل عمارة	75000 علامة عقود مصرف لأجل
أجنبية	

الميزود:

2008/12/15

48000000 د/ عمارة أجنبية	48000000
47000000 د/ مدين عمارة أجنبية	47000000
100000 د/ تقرير مصرف	100000

ميت:

$$\begin{aligned}
 48000000 &= 48 \times 100000 = \text{عمارة أجنبية} \\
 47000000 &= 47 \times 100000 = \text{مدين عمارة} \\
 100000 &= (47 - 48) \times 100000 = \text{د/ تقرير}
 \end{aligned}$$

- استلام المبلغ الأجنبي على أساس صرف 48

..... (مذکورہ)



4700000 مائة اربعة (مليون اربعة مائة الف)

100,000 10/20 '20 نقير عمر الصرف

4800000 الى 5000000 اجيب



٥٠٠٠٠ ٤٧٥٠٠ / الزكاة مقابل عملة الجنية

٤٧٥٠٠٠٠ الى ٥٠٠٠٠٠٠ الفقة

$$(47.5 \times \$100,000)$$

١٥٠ الف

١٠. : عدد المصنف ١٠٠٠٠٠، وإجمالي الخسارة ٥٠٠٠٠

عمر قصر عمر الصرف

② : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المصرف الآجل المحدد

حل الطلب الثالث

هل حقق الهدف من رسم الصرف الثابت؟

بم تحقيق الهدف ، لو أن الياجر لم يتقدم لمقصر ٢ جل كانت
الخسارة هي :

$$200.000 = (46 - 48) \times 100.000$$

لكنه تقدم لمقد صرف أهل بكلفة 150000 علاوة

← السَّجَرُ حَقٌّ وَكَسْبٌ : $50.000 = 150.000 - 200.000$

وَبِالْآيِ الْيَاسِرِ صَقِّ هَدَفَهُ

عقود الصرف الدولية لتعزات المضاربة : النظري فقط داخل

قد تدخل المشتاة أو التاجر في عمليات مضاربة على شراء أو بيع العملات الأجنبية وذلك بالرجوع في عقود صرفه آجلة ليس بهدف تغطية التزامات أو عمليات أجنبية معينة ولكن بهدف تحقيق مكاسب نتيجة للقلبات في سعر الصرف للعملات الأجنبية موضع المضاربة .

فصل ٢ :

يكن أن يدخل أحد التجار الوسيط في عقد صرف آجل لشراء مبلغ معين بالدولار وفقاً لسعر صرف مؤجل ويكون 52 ليس للدولار الواحد إذا كان يتوقع أنه في تاريخ تنفيذ الاتفاق سيكون سعر الصرف القوي للدولار أعلى من 52 ليس وبالتالي :

يحقق مكاسب شادي المبلغ الأجنبي مره بالفرق بين سعر الصرف القوي الأعلى وسعر الصرف الآجل المتفق عليه ولكنه :

لو تبين أنه سعر الصرف القوي تاريخ تنفيذ الاتفاق أقل من سعر الصرف الآجل ← ستكون هناك خسارة أي أنه التاجر سيضطر للاتفاق بالعملات الأجنبية على أمل ارتفاع سعر صرفها لاحقاً وبسببها

إذاً :

الزمنية في تحقيق زعم في السبب في إبرام عقود الصرف الدولية لغرض المضاربة ، وأن الزعم هو نتيجة تقلبات أسعار الصرف للعملات الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية ، والأثر الفعلي لعقد الصرف الآجل المذكور قد يكون ربحاً أو خسارة

• ويتم المعالجة المحاسبية لسفود الصرف الأجنبي لغرض المناصرة والنحو
التالي :

(1) يتم تجاهل العملة أو الخصم كلياً عند إنبات الالتزامات المترتبة
عنه المقعد .

(2) في نهاية كل فترة محاسبية يصار إلى إعادة تقييم المقعد في
سوف صرف الصرف الفوري أو الجاري والمثل .

(3) يتم الاعتراف بخسارة أو ربح صفد الصرف الأجل في جائتة الدخل
عن الفترة التي حدث فيها تغير صرف الصرف .

• المتأكل المحاسبية لمعالجة تغيرات أسعار الصرف الأتية عند صردهن
يتم بالعملة الأجنبية :

تلك الشركات التي تمتلك موصلاً في منآت أجنبية (علاقة سطوة)
أو زمالة أو مجرد توصيفات مالية طويلة الأجل ، إلى العدة
من مظاهر تقلبات أسعار الصرف على تقييم استثماراتها في تلك المنآت
أو الشركات الأجنبية

• يكون التحول لمواجبة هوو أسعار الصرف للعملة الأجنبية من خلال :
الاقتراض من المصارف الأجنبية بعملة تلك العملة للبلد الذي
تتواجد فيه الشركة الأجنبية المستوفها أو الفرع الأجنبي
المتكفي منه .

• إيه أي انخفاض في صرف الصرف للعملة الأجنبية المتدعة من
سواء الاستثمارات في الفرع أو المنآت الأجنبية سيؤدي
إلى انخفاض قيمة هذه الاستثمارات بالعملة الوطنية
و بالتالي حصول خسارة .

ولكن بعد الحصول على القرض الأجنبي من أسواق المال الأجنبية
ويبقى المبلغ الأجنبي للاستحارن، سيرافقه انخفاض في نفس
العدل في قيمة القرض الدائن الأجنبي، مما يؤدي إلى أثر
متوازن في كل من الاستثمار في الشركة الأجنبية والقرض
الأجنبي

أي لا مكاسب ولا هائل من صرف من جراء ترجمة العملات الأجنبية

إذاً:

لابد من متابعة الآثار التي تنجم من تقلبات أسعار الصرف للعملة
الأجنبية على كل من صافي الاستثمار في الشركة أو
الفرع الأجنبي والقرض الدائن الأجنبي.

مثال:

~~~~~

قامت شركة سورية تعمل في مجال الاستثمارات الأجنبية بتاريخ 2007/7/1  
بشراء حصة بمقدار 40% من صافي أصول إحدى المنشآت الأجنبية  
بمبلغ \$ 100,000,000.

وبفرض (بهدف) التحوط من أي هبوط قد يحصل في قيمة استثماراتها  
في الشركة الأجنبية اعترفت من إحدى البنوك الأجنبية  
بتاريخ 2007/8/1 بمبلغ \$ 100,000,000 على أن يبدد خلال 5 سنوات  
وكانت أسعار الصرف للدولار كما يلي:

2007/7/1 47 ل.س

2007/12/31 46 ل.س

2007/8/1 48 ل.س

فأدألت أن:

الشركة السورية تتبع طريقة طلبة في المراسلة من استثماراتها  
الأجنبية.

والطريق:

تحويل صندوق اليومية اللازمة لبيان أثر تقلبات أسعار الصرف  
بشركة فلان العام.

الحل: (أ) اثبات شراء الحصة في الشركة الأجنبية:  
2007/7/11

47,000,000 م.د. عملة أجنبية  
47,000,000 م.د. النقدية

شراء العملة الأجنبية لمويل عملية الاستثمار -  
(10,000,000 x 47 ل.س.)

47,000,000 م.د. الاستثمارات في الشركة الأجنبية  
47,000,000 م.د. عملة أجنبية

- اثبات الاستثمارات على أساس صرف 47 للدولار -

(ج) الحصول على الصرف الأجنبي:

48,000,000 م.د. عملة أجنبية \$  
2007/8/11  
48,000,000 م.د. قروض دائر أجنبي  
(10,000,000 x 48 ل.س.)

- اثبات الحصول على الصرف الأجنبي -

48,000,000 م.د. النقدية  
48,000,000 م.د. عملة أجنبية  
- اثبات تحويل الصرف إلى العملة الأجنبية -

(3) بترجمة بندي الاستمارات في الشركة الأجنبية والعرفان الدائن  
الأجنبي في ميزان الشركة السورية في 2007/12/1  
على أنشئ من الصرف المباشر للدولار في هذا التاريخ (سعر الاقبال)  
وذلك من أجل تكميد الأرباح أو الخائر الناتجة عن تغير  
سعر الصرف للدولار.

لذا نجد الجدول التالي :

| البيان                   | الاستمارات في المتأاة الأجنبية | العرفان الدائن الأجنبي |
|--------------------------|--------------------------------|------------------------|
| الرصيد 2007/1/17         | 470000000                      | —                      |
| الرصيد 2007/8/1          | —                              | 480000000              |
| مترجم في 2007/12/1       | (460000000)                    | (460000000)            |
| مكاسب أو خائر أسطر الصرف | (100000000)<br>خسارة           | 200000000<br>مكاسب     |

الخسارة (مخافة أهل) - نقف تظهر في حقوق المالك أو الاصلح  
ولا تعقل في أرباح وخائر.

المكاسب : جزء من المكاسب يظهر الخسارة ، وما زاد عن ذلك تعقل في  
2007/12/1

ملاحظة :

تم صياغة آثار التغيرات في أسطر الصرف سواء كانت  
مكاسب أو خائر ناتجة عن ترجمة بندي الاستمارات

في الشركة الأجنبية كقيدل لحقوق المساهمين ، وهذا ما يتفق عليه المبادئ المحاسبية ، والسبب في ذلك :  
هو أنه تلك المكاسب أو الخسائر مرتبطة بالترجمة وليس بالحوار أو التصفية الفعلى للتفدية

أما آثار تقلبات أسعار الصرف على بند القروض الأجنبية فيعطي جزء منها في حدود المكاسب أو الخسائر المحقة في بند الاستثمارات في الشركة الأجنبية كقيدل لحقوق المساهمين ويعطي الجزء الآخر الذي يقاوم المبدئ السابق (الأثر الحادث في بند الاستثمارات) في جانب P في (عائنة الدخل)

٢٥٥٥٥٥٥ | ص ١٠ / ج. تقرير سعر الصرف (خسائر الترجمة) ٢٥٥٦/١٢/٣١  
٢٥٥٥٥٥٥ | الى و الاستثمارات في الشركة الأجنبية

- اثبات خسائر الترجمة -

٢٥٥٥٥٥٥ | ص ١٠ / ج. تقرير سعر الصرف (خسائر الترجمة)  
٢٥٥٥٥٥٥ | الى و P في تقرير سعر الصرف (مكاسب الترجمة)

- اثبات مكاسب الترجمة -

١٥٥٥٥٥٥ | ص ١٠ / الإجمالي العام  
١٥٥٥٥٥٥ | الى و P في تقرير سعر الصرف  
- اتفاق خسائر الترجمة في الإجمالي العام -

٢٥٥٥٥٥٥ | ص ١٠ / ج. تقرير سعر الصرف (المذكورين)  
١٥٥٥٥٥٥ | ص ١٠ / الإجمالي العام  
١٥٥٥٥٥٥ | ص ١٠ / ج. P

- اتفاق مكاسب الترجمة في المبالغ المذكورة -



مقال: 373

حالة تصدير بضاعة تم القوط عليها بقصد صرف آجل :

بتاريخ 2004/12/1 قامت إحدى المنشآت السورية بتصدير بضاعة  
لأحد المستوردين بإحدى الدول الأعداء الأفريقي ببالغ 50000 يورو  
على أن يحصل المبلغ بتاريخ 2005/3/31 وقد حصل بالفعل بذلك  
التاريخ.

وفي التاريخ نفسه (2004/12/1) دخلت المنشأة في عقد صرف آجل  
مع البنك العربي يقضي ببيع المبلغ المذكور وتسليمه للبنك بتاريخ  
2005/3/31 على أن يصرّف آجل قدره 62 ل.س.  
للأورو الواحد.

وقد كانت أسعار الصرف الفورية للأورو بالنسبة لليرة السورية كما يلي :

|            |            |
|------------|------------|
| 2004/12/1  | ← 63 ل.س   |
| 2004/12/31 | ← 62.5 ل.س |
| 2005/12/31 | ← 61 ل.س   |

والخلاصة :

- (1) تسجيل العمليات الساعية بدفتر المنشأة السورية.
- (2) تصدير الكميات اللازمة بتاريخ 2004/12/31 وأثرها بالميزانية.
- (3) هل حققت المنشأة هدفها من عقد الصرف الآجل.

الحل :

2004/12/1 :

3150000 يورو / الزائت (مستورد أجنبي)

3150000 الورو المبيعات

- بيع بضاعة بالأجل 5000 يورو X 63 ل.س -

2004/12/1

مذكرات

3100000 ح/مدينو عقود صرف آجلة

50000 ح/مدينو عقود صرف آجلة

3150000 الى التزامات مقابل عملات أجنبية (يورو)

- ائتمانات عقد الصرف الآجل -

( 50000 يورو  $\times$  62 ل.س = 3100000 ) $\times$  50000 ( 63 - 62 )

2004/12/31

25000 ح/مدينو P/مدينو تغير سعر الصرف

25000 الى التزامات (صندوق أجنبي)

- ائتمانات الحسابة الناجمة عن هبوط سعر الصرف لليورو -

( 50000 يورو  $\times$  ( 62.5 - 63 ) )

25000 ح/مدينو التزامات مقابل عملات أجنبية

25000 الى P/مدينو تغير سعر الصرف

- ائتمانات الحسابة الناجمة عن هبوط سعر الصرف لليورو -

12500 ح/مدينو P/مدينو عقود صرف آجلة

12500 الى P/مدينو عقود صرف آجلة

 $12500 = \frac{1}{4} \times 50000$ 

- استهلاك P/مدينو عقود الصرف الآجلة عبر الفترة المتعلقة بعام 2004 -

25000 ص. 1/2 م. خ.

25000 الى 1/2 م. خ. تغير سعر الصرف

- اقبال فائز سعر الصرف -

25000 ص. 1/2 م. خ. تغير سعر الصرف

25000 الى 1/2 م. خ.

- اقبال مكاسب سعر الصرف -

12500 ص. 1/2 م. خ.

12500 الى 1/2 م. خ. تغير سعر الصرف

- تحليل عام 2004 بنسبة من 1/2 م. خ. تغير سعر الصرف -

ص. مذكورين

3050000 م. 1/2 م. خ. تغير سعر الصرف

75000 الى 1/2 م. خ. تغير سعر الصرف

125000 الى 1/2 م. خ. تغير سعر الصرف

50000 يورو x 61 ل. س.

50000 x (61 - 62.5) ل. س.

- استلام المبلغ الأجنبي وإيداعه في الحساب الجاري

سعر الصرف

125000 الى 1/2 م. خ. تغير سعر الصرف

الى مذكورين

3050000 م. 1/2 م. خ. تغير سعر الصرف

75000 الى 1/2 م. خ. تغير سعر الصرف

- تسليم البنك ال 50000 يورو وإيداعه في الحساب الجاري

..... ٣١٠٠٠٠٠ / ١٠٠٠٠

3/00 500 الى 10 مدني عقود صرف آجلة

- استلام مقبلة العلة الأجنبي على استلام صرف  
كل أهل طبق عليه -

37500 من المصروفات في عمود صرف آجلة

37500 31/10/2023 عود صوفيا

•  $\frac{3}{4} \times 50000$

١- استقالات الحفص سنة ٢٠٠٥

2. P/O = 7500

5000 الى 10.0 في تقرير عن سعر الصرف

- افعال فاعل تغير من الصرف -

7500.0 م.و / ج.ق في قرض مصرف

2. P 1001 75000

اقطال مكاسب قصر الصرف -

g.p 10 no 37500

37500 الجا معروف قيم عمود مرتبطة

۸۰ - افعال مصروف الحذف باب ۸۰



## ٢/ الزاين (مؤرد ائمنيت)

25000 م. ٢/٢ في تقرير صرف

315000 الى م. الجبايات

3125000 م. ٢/٢ في م. ١٢/١٢

3150000

3150000

## ٣/ التزامات مقابل عملاء ائمنيت

3150000 م. ٢/٢ في م. ١٢/١٢

25000 م. ٢/٢ في تقرير صرف

3125000 م. ٢/٢ في م. ١٢/١٢

3150000

3150000

## ٤/ م. عمود صرف آجلة

12500 م. ٢/٢ في م. ١٢/١٢

50000 الى م. التزامات مقابل

عمود صرف آجلة

عملاء ائمنيت

317500 م. ٢/٢ في م. ١٢/١٢

50000

50000

م/ مدينو عقود صرف آجلة

|           |                |
|-----------|----------------|
| 3100000   | 3100000        |
| مدينو صرف | الرافعات       |
| 31/12     | مقابل عقود صرف |
|           | آجلة           |
| 3100000   | 3100000        |

تظهر الأرصدة في الميزانية بتاريخ 31/12/2004 كما يلي :

|                |                       |
|----------------|-----------------------|
| 3125000        | 3125000               |
| الرافعات مقابل | الرافعات (قطاع خارجي) |
| عملات أجنبية   | 3100000               |
|                | مدينو عقود صرف        |
|                | آجلة                  |
|                | 37500                 |
|                | مدينو عقود صرف آجلة   |

سؤال:

هل حققت الشركة الربحية هدفها في عقد الصرف الآجل<sup>s</sup>  
لوائه الشركة لم تدفع في عقد بيع آجل (عقد صرف آجل)  
لكنت الخسارة الفعلية  
= 50000 يورو  $\times (63 - 61) = 100000$  ل.ب.

ولكن الخسارة بعد القول في عقد الصرف الآجل :  
50000 يورو  $\times (63 - 62) = 50000$  ل.ب.

وبالتالي:

أمكن تجنب ضريبة محملة مدتها:

$$100000 - 50000 = 50000 \text{ ل.س أي أنه المئاة}$$

حققت هدفها

• بعد احترام ما سبق يمكن تحديد طبيعة الضريبة أو الخصم المفقود  
الصرف الآجلة ، فيما إذا كانت تكل إيراداً أو مصروفاً  
(ربحاً أو ضريبة) كما يلي:

• في حال الشراء الآجل ← الضريبة تعد مصروفاً أو ضريبة  
(الامتياز) ← الخصم يعد إيراداً أو ربحاً

• في حال البيع الآجل ← الضريبة تعد إيراداً أو ربحاً  
(التصدير) ← الخصم يعد مصروفاً أو ضريبة

ملاحظة:

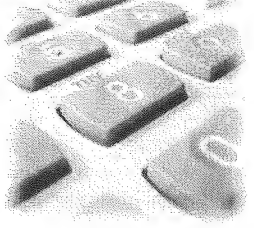
في حال البيع أو الشراء في عقد الصرف الآجل في حالة المضاربة  
كما يلي يجب:

• مبلغ العملة الأجنبية لا سعر الصرف الآجل بتاريخ إتمام القائة في  
المركز المالي لمدة تساوي الفترة الباقية من العقد  
سعر الصرف الآجل المتفق عليه أو آخر سعر الصرف  
المتقدم في إتمام القوائم المالية

← يتكفل في المحاضرة القادمة إن شاء الله

انتهت المحاضرة الثالثة عشر

## Fourth



السلام عليكم

سنكمل ما بقي من هذا الفصل الخامس ويكون هذا

الفصل الأخير الذي سنأقده

والآن سنقدم عن:

ترجمة القوائم المالية الأجنبية:

تعريف الترجمة:

هو التعبير عن المبالغ أو عمليات يتم قياسها بالعملة الأجنبية بواسطة

العملة المحلية

يعني:

تحويل مبلغ من العملة الأجنبية إلى العملة المحلية

• إن عملية الترجمة تؤدي إلى تغيير وحدة القياس المستخدمة في القوائم المالية

الأجنبية إلى وحدة قياس محلية (العملة الوطنية) التي تستخدمها

الشركة القابضة أو التي تقوم من قبل المركز الرئيسي في إعداد

القوائم المالية الموحدة.

• أهداف الترجمة للقوائم المالية الأجنبية: هامة

- ① إعداد القوائم المالية الموحدة للشركة القابضة والشركات التابعة لها والتي تقع في دولة أجنبية مختلفة، حيث أن العملات المستخدمة مختلفة ولا يمكن جمعها وتجميعها إلا من خلال عملية الترجمة.

- ② تقييم الأداء لأنشطة الوحدات الاستثمارية الأجنبية والربحية عليها



(3) إجراء المقارنات بين نتائج الوحدات الأجنبية الواقعة في دول مختلفة ، وهذا لا يمكن أن يكون دون إجراء عملية الترجمة

(4) توفير البيانات والمعلومات التي تستخدمها في بلد الشركة القابضة

هامة ← وقد حدد مجلس معايير المحاسبة العالمية بالولايات المتحدة الأمريكية في المعيار رقم (52) أهداف ترجمة القوائم المالية الأجنبية والملكية :

(1) "تقديم معلومات تتفق بوجه عام مع الآثار الاقتصادية المتوقعة لتغير سعر الصرف على السدقات النقدية من الشركة التابعة إلى الشركة القابضة وعلى حقوق الملكية فيها .

(2) " أن تأسس القوائم المالية الموحدة الناتج في الوحدات الأجنبية كجائز قيا لها بالعملة المحلية لهذه الوحدات . . . وطبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة في بلد الشركة الأم .

طوره ترجمة القوائم المالية الأجنبية : (فقط النظري) هام

• توجد 4 طرق رئيسية لترجمة القوائم المالية الأجنبية وهي :

- (1) طريقة السند المتداولة وغير المتداولة .
- (2) طريقة السند النقدية وغير النقدية .
- (3) الطريقة الزمنية .
- (4) طريقة سعر الصرف الجاري .

أولاً : طريقة السند المتداولة وغير المتداولة :

تقوم على تقسيم بنود الميزانية إلى متداولة وغير متداولة .

• ويتم ترجمة النود المتداولة باستخدام سعر الصرف الحالي ، باعتبار أن هذه النود هي الأكثر عرضة لمخاطر تغير سعر الصرف ، أما النود غير المتداولة ← فتترجم باستخدام سعر الصرف التاريخي لأنها مصونة لمخاطر أقل ، وأن أسرار الصرف قد تتغير في الأجل الطويل في اتجاه مخالف.

• ووفقاً لطريقة ترجمة القوائم المالية الأجنبية يتم الترجمة على النحو التالي :

1) تترجم عناصر الأصول والالتزامات المتداولة على أساس سعر الصرف الحالي في تاريخ إعداد الميزانية .

2) تترجم عناصر الأصول والالتزامات غير المتداولة وحق الملكية باستخدام سعر الصرف التاريخي أي السائد في تاريخ حدوث كل عنصر .

3) تترجم عناصر الإيرادات والمصاريف في قائمة الدخل باستخدام متوسط أسعار الصرف خلال الفترة المماثلة باستثناء النود التي لا علاقة مباشرة بينود الميزانية مثل : استهلاك م ثابتة ، تكلفة البضاعة المباعة ← إذ تترجم بكل موافق لذلك النود .

4) ويتم مصالحة مكاسب وخسائر الترجمة المحققة وخسائر الترجمة غير المحققة في قائمة الدخل ، بينما تقام مكاسب الترجمة غير المحققة بأدائها لها في حقوق الملكية بالميزانية ... أي يؤجل الالتزام بها حتى تتحقق .

• تعتبر هذه الطريقة بالسهولة وأنها تحدث آثار اقتصادية متوافقة مع الآثار المتوقعة من تغير أسعار الصرف .

إلا أنها لطاب عليها :

(1) تطبيع معدلات أسعار صرف مختلفه على اعمول ربطت عليها اى  
قياس واحد .  
فتلك :

يتم تب الأهل الناتج باستخدام سعر صرف تاريخي .  
بخا يتم تب المخزون السلي باستخدام سعر صرف حالي .  
الرغم من أن :  
كلها يقيم بالكينة التاريخية .

(2) ترجمة الالتزامات الطويلة الأجل باستخدام سعر الصرف التاريخي تؤدي  
إلى تأجيل الاعتراف بأرباح وفائز الرهبة التي تحدث خلال  
سنوات الدين وتحملها دفعة واحدة على السنة التي يحى فيها  
السداد .

(3) ترجمة المخزون السلي الذي يقيم على أساس التكلفة باستخدام سعر  
صرف حالي تؤدي إلى تشويه نتائج العمليات .

ثانياً : طريقة السند النقدية وغير النقدية :

وتقوم على تصنيف السند في الميزانية إلى سند نقدية وغير نقدية .

السند النقدية :

هي عناصر الأصول والالتزامات التي يجب تسويتها بحدود من العملات  
النقدية للعملة الأجنبية .

مثال :

النقدية ، م. الفقه ، م. الدفع ، الالتزامات قصيرة وطويلة الأجل

وتقتضي هذه الطريقة أن السود النقدية لا يختص في معاملة  
وهي الأكثر عرضة لحاظر تغير أسعار الصرف ، لذلك يجب أن  
تترجم باستخدام سعر الصرف الجاري .

السود الغير نقدية :  
هي الأصول والالتزامات التي لا تتغير بعد محدد من العملات النقدية  
للملحة الأجنبية ( إضافة لمعونة الملكية )

وهي الأقل عرضة لحاظر تغير سعر الصرف ، لذلك من المناسب ترجمتها  
باستخدام سعر الصرف التاريخي .

وفقاً لهذه الطريقة تتم ترجمة القوائم المالية الأجنبية كما يلي :

(1) تترجم الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل بمتوسط سعر الصرف  
عند السود التي لها علاقة مباشرة بالميزانية (سودها) ←  
تترجم سعر الصرف المستخدم في السود المرتبطة بها .

(2) تترجم عناصر الأصول والالتزامات النقدية بـ سعر الصرف الجاري بتاريخ  
إعداد القوائم المالية 31/12 .

(3) تترجم عناصر الأصول والالتزامات غير النقدية وخصوصاً الملكية  
باستخدام سعر صرف تاريخي السائد وقت حصول الالتزام إد  
الحصول على الأصل .

(4) تتم معالجة الكاسب وفوائ الترخمة المحققة وفوائ الترخمة غير  
المحققة في قائمة الدخل ... بينما يدخل الاعتراف بكاسب الترخمة  
غير المحققة متى تحققت .



عيوب هذه الطريقة .

(1) تطبق على الأصول غير النقدية معدل صرف واحد، بالرغم من أن معدل تقاسي باستخدام أسس مختلفة ،  
مختلفة .

يتم تقييم الأصول الثابتة دائماً ← بالتكلفة التاريخية  
بينما يتم التقييم البضاعة باستخدام ← قاعدة التكلفة أو سعر السوق أيهما أقل

(2) تؤدي لاختلاف النسب والمؤشرات المالية مما كانت عليه في القوائم المالية الأجنبية ، لأنه هذه الطريقة تستخدم أسعار صرف مختلفة (أكثر من سعر الصرف) .

(3) تحدث آثار اقتصادية مختلفة للآثار الاقتصادية المترتبة عند تغير أسعار الصرف (تدرك مكاسب ربحية ← عند انخفاض أسعار الصرف / ومخاطر ربحية ← عند ارتفاع أسعار الصرف)

(4) إنه مقارنة المبيعات التي تترجم باستخدام متوسط أسعار الصرف الحالية خلال الفترة مع تكلفة البضاعة المباعة التي تترجم على أساس سعر صرف تاريخي تؤدي إلى تسمية رقم البيع

نالتاً : الطريقة الزمنية .

تترجم عناصر الأصول والالتزامات بمرحلي الحفاظ على أسس القياس المتبعة في إعداد القوائم المالية الأجنبية ، أي أنه هذه الطريقة في الترجمة ← تفقد وحدة القياس وعدم أن تغير أساس القياس

ووفقاً للطريقة هذه، تتم عملية ترجمة القوائم المالية الأجنبية بالخوالت:

(1) تترجم الأصول والالتزامات التي تقم بالأحبار الحبارية أو التي سجل على أساس القيمة الاسمية أو القيمة المنظر تحقيقها متقبلاً باستخدام سعر الصرف الجاري السائد في تاريخ إصدار الميزانية مثال:

النقود، م، العقب، P، الدفع، الدين، الدفاعة، سعر السوق، الاستثمارات قصيرة الأجل، سعر السوق.

(2) تترجم الأصول والالتزامات التي تقم بالتكلفة التاريخية باستخدام سعر الصرف التاريخي السائد بتاريخ القيمة.

مثال:

الأصول الثابتة، والديون، والاستثمارات قصيرة الأجل، والتكلفة.

(3) تترجم الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل باستخدام متوسط سعر الصرف خلال الفترة المحاسبية.

(4) تباين الحساب والخارج المحققة وغير المحققة كافة للترجمة في قائمة الدخل للفترة التي تغير منها سعر الصرف.

مزايا هذه الطريقة:

[أ] تخافاً على أساس القياس المستمرة في قياس البنود في القوائم المالية الأجنبية.

(ب) هناك مرونة في اختيار سعر الصرف الملائم لترجمة كل عنصر منها وفقاً للأسس المتعمدة في القياس.

(ج) تتم إمكانية تطبيق المبادئ المحاسبية للشركة الفاعلة على الوحدات التابعة.

عيوبها:

(١) تقوم بترجمة القوائم المالية الأجنبية كما لو كانت أنشطة الشركات التابعة قد حدثت في دولة الشركة القائمة وبعملتها المحلية وهذا غير صحيح.

(٢) تؤدي إلى توعية العلاقات وأهلاؤهم السيئ والذخائر المالية المهمة في القوائم المالية الأجنبية، نظراً لاستخدام أكثر من سعر الصرف.

(٣) تمنع آثار اقتصادية لا تتفق مع الآثار الاقتصادية المتوقعة لغير سعر الصرف.

(٤) تؤدي إلى تقلبات كبيرة في ربح الزعم وتحول في بعض الأحيان الظاهرة في الميزانية للمفائة الأجنبية إلى ضائر بعد الترجمة ... بسبب إقبال كل المكاسب والخائر المحققة ونز المحققة للترجمة في قائمة الدخل.

رابعاً: طريقة سعر الصرف الجاري:

تقوم باستخدام سعر صرف واحد للترجمة هو سعر الصرف السائد بتاريخ إعداد القوائم المالية الأجنبية (سعر الإقبال) وذلك من أجل تلافي عيوب الطريقة السابقة.

ووفقاً لما يتم الترجمة كما يلي:

(١) تترجم كل الأصول والالتزامات في الميزانية باستخدام سعر الصرف الجاري في تاريخ إعدادها.

(2) تَرجَم الكَوَالِيَاتِ النَقْدِيَّةَ مِنَ الشُّرْكَةِ النَّائِبَةِ إِلَى الْقَابِضَةِ  
بِصَرِّ الصَّرْفِ الْحَارِي وَفَتْ صَدُوتِ هَذِهِ الْكَوَالِيَاتِ

(3) تَرجَم الأَرَادَاتِ وَالْمَصَارِفَ بِاسْتِزَامِ صَرِّ الصَّرْفِ الْحَارِي (الاقْفَالِ)  
إِلَى مَبْنُوتِ صَرِّ الصَّرْفِ فَلَاكِ الْفَتْرَةِ الْمَحَاسِبَةِ .

١٤ تَمَاجِ مَكَاسِبَ وَضَائِرَ التَّجَمُّعَةِ الْحَقِيقَةِ وَغَيْرِ الْحَقِيقَةِ فِي مِصَابِ  
خَاصٍ مِنْ مَقَوِّمِ الْمَالِكِيَّةِ فِي الْمِيزَانِيَّةِ .

← وَمِنْ أَهَمِّ مَبْنُوتِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ :

الاسْتِزَامُ بِصَرِّ صَرْفِ حَارِي لِنَقْدِ أَصُولِ تَقَاسٍ ← بِالتَّكْلِفَةِ  
الْمَارِغِي ← يُؤَدِّي لِإِزْهَامِ لَاسْتِخْلَافِ دَلَالَةِ اقْتِصَادِيَّةٍ وَاصِدَةٍ .

← مِيزَانِيَّتُهَا :

(١) تَتَمَيَّزُ بِالسَّاطَةِ وَالسَّهُولَةِ فِي التَّصْطِيفِ نَقْرًا لِأَنَّهَا تَسْتِزِمُ صَرِّ صَرْفٍ  
وَاحِدٍ هُوَ الصَّرِّ الصَّرْفِ الْحَارِي

(2) تَقْرُونُ بِوُجُودِ أُنْطَلَاةٍ أُجْنِبِيَّةٍ لِلشُّرْكَةِ النَّائِبَةِ فِي بَيْتِ اقْتِصَادِيَّةٍ  
مُخْتَلِفَةٍ مِمَّنْ بَيْتِ الشُّرْكَةِ الْقَابِضَةِ وَاسْتِزَامُ عَمَلَةِ أُجْنِبِيَّةٍ مُخْتَلِفَةٍ .

(3) تَحَافِظًا عَلَى السَّلَاسَاتِ وَالنَّبِّ وَالْمَوْسُرَاتِ الْمَالِيَّةِ الَّتِي تَظْهَرُ فِي  
الْقَوَائِمِ الْمَالِيَّةِ الْأُجْنِبِيَّةِ نَقْرًا لِاسْتِزَامِ صَرِّ صَرْفٍ وَاحِدٍ

(١٤) تَحَقِّقُ نَتَاجُ تَتَقَوَّى مَعَ الْحَقَائِدِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ الْمَتَوَقَّعَةِ مِنْ تَتَرِصِ صَرِّ الصَّرْفِ  
إِذَا تَحَقَّقَ مَكَاسِبَ تَرَجُّعٍ عِزِّ ارْتِفَاعِ صَرِّ الصَّرْفِ وَضَائِرُ  
تَرَجُّعٍ مِنْ اخْتِفَافِ صَرِّ الصَّرْفِ .



في عام ١٩٨١ صدر القرار رقم ١٥٢١ : هـ

فإنه يجب كافة التهمة أو ضائرها ضمن بند متعل في حقوق  
المالكين ( المالك ) ، ويقتضي الأمر كذلك حتى يتم بيع الأهل  
أو سبل الاستثمار في الشركة الأجنبية ، متى عرفت  
حول ذلك الجزاء من حقوق المالكين إلى مكاسب وفوائدهم  
الفترة الماضية التي حدثت فيها عملية تصفية الأهل أو  
الاستثمار

بين :

تتعلق في P/P في مكاسب وضائرها المحقة ( بما تحقق )  
تتعلق في حقوق المالكين في مكاسب والفوائد الفورية محقة .

طرق لمعالجة P وضائرها التهمة :

أ- الاعتراف بمكاسب وفوائدهم التهمة :

تتعلق كافة مكاسب وفوائدهم التهمة للقوائم المالية الأجنبية في قائمة  
الدخل ( P/P ) .

ب- الاعتراف بخائرها التهمة فقط :

يتم إظهار ضائرها التهمة المحقة وغير المحقة في قائمة الدخل  
بناءً على مكاسب التهمة مكاسب مؤجلة ويقال في قائمة المركز المالي  
كأصناف خروجه محلات ، وفي السنوات التالية عنها تحدث  
ضائرها التهمة فإنها تحمل أولاً على حال خروجه المحلات ، وإذا  
زادت الخائرها من مكاسب فإنها تحمل على قائمة الدخل من  
الفترة الحالية .

بعد استعراض الطرحة السابقة يوزع فيما يلي جدولاً يلخص تلك  
الطرحة لترجع بنود قائمة المركز المالي.

| بنود الميزانية             | مداولة<br>وغير مداولة | نفعية وغير<br>نفعية | الطريقة<br>الزمنية | سعر الصرف الجاري |
|----------------------------|-----------------------|---------------------|--------------------|------------------|
| ① النفعية                  | سعر جاري              | سعر جاري            | سعر جاري           | سعر جاري         |
| ② مدفوعات م. م. م. م.      | سعر جاري              | سعر جاري            | سعر جاري           | سعر جاري         |
| ③ مخزون سلع                | سعر جاري              | سعر تاريخي          | سعر جاري           | سعر جاري         |
| سجل الوقت<br>بالتكلفة      | سعر جاري              | سعر تاريخي          | سعر تاريخي         | سعر جاري         |
| ④ استثمارات قصيرة<br>الأجل | سعر جاري              | سعر تاريخي          | سعر جاري           | سعر جاري         |
| سجل الوقت<br>بالتكلفة      | سعر جاري              | سعر تاريخي          | سعر تاريخي         | سعر جاري         |
| ⑤ أصول ثابتة               | سعر تاريخي            | سعر تاريخي          | سعر تاريخي         | سعر تاريخي       |
| ⑥ دائنون م. م. م. م.       | سعر جاري              | سعر جاري            | سعر جاري           | سعر جاري         |
| ⑦ التزامات طويلة<br>الأجل  | سعر تاريخي            | سعر جاري            | سعر جاري           | سعر جاري         |
| ⑧ حقوق الملكية             | سعر تاريخي            | سعر تاريخي          | سعر تاريخي         | سعر تاريخي       |

صفحة رقم (١١) :

مينايجي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لشركة إماراتية  
 تابعة لشركة قارضة تعمل في سورية وذلك من عام 2007 :

قائمة الدخل من عام 2007 :

| المبالغ | البيان                    |
|---------|---------------------------|
| 200.000 | صافي المبيعات             |
| 100.000 | (-) تكلفة البضاعة المباعة |
| 100.000 | إجمالي الربح              |
|         | (-) مصروفات السّيفل :     |
| 10000   | استهلاك الأصول الثابتة    |
| 40000   | مصروفات أخرى              |
| 50000   | الربح قبل الضريبة         |
| (20000) | (-) مخففات الضريبة        |
| 30000   | صافي الربح                |

قائمة المركز المالي بتاريخ 2007/12/31

| المبالغ | البيان            |
|---------|-------------------|
|         | الأصول:           |
|         | ~~~~~             |
| 15000   | نفقة              |
| 30000   | م. القطن          |
| 45000   | عزودن سمر لوت     |
| 90000   | أصول ثابتة (صافي) |
| 180000  | الإجمالي          |
| 75000   | مقومة الملكية     |
|         | الالتزامات:       |
|         | ~~~~~             |
| 60000   | ديون طويلة الأجل  |
| 45000   | ديون قصيرة الأجل  |
| 180000  | الإجمالي          |

← فإذا علمت أن أسعار الصرف للدرهم الإماراتي مقابل الليرة السورية كانت كما يلي:

- بتاريخ 2007/11/11 ← درهم = 12 ل.س
- " 2007/12/31 ← درهم = 13.5 ل.س
- متوسط سعر الصرف خلال عام 2007 ← درهم = 12.6 ل.س



و المطلوب:

- (١) ترجمة القوائم المالية السابقة من الدرهم الاماراتي إلى الليرة السورية بحسب الطريقة التالية:
- م - بنود المتداولة وغير المتداولة
- ن - البنود النقدية وغير النقدية
- ج - الطريقة الزمنية
- د - طريقة السعر الحالي

- (٢) تحديد مكاسب الترجمة وخائرها، وماذا تتبع على أساسها؟
- (٣) تحديد صافي الأصول أو الالتزامات الأكثر عرضة للمخاطر بقلب أقطار الصرف.

الحل:

- أولاً: ترجمة قائمة المركز المالي لشركة الاماراتية التابعة إلى الليرة السورية.
- \*\* تضير الكل \*\***
- (١) لا يتم صقود الماكة وهي تحتسب ككم هــ
  - (٢) يتم اكتاب مكاسب أو خائ الترجمة بطريقتيها:
  - م) صقود الماكة بعد الترجمة = صقود الماكة الممتبة على اسعر الصرف التاريخي

واللآي فهي بحسب الطرق الأربعة السابقة مآلي:

- الطريقة (١):
- $$967500 - 900000 = 67500 \text{ (مكسب)}$$
- الطريقة (٢):
- $$810000 - 900000 = -90000 \text{ (خسارة)}$$
- الطريقة الثالثة:
- $$877500 - 900000 = -22500 \text{ (خسارة)}$$

• الطريقة (١):

$$1012500 - 900000 = 112500+ \text{ (مكسب)}$$

(ب) صاحب الأصول أو الالتزامات الأكثر عرضة لخاطر مقتر من الصرف  
× (مصرف الجاري - مصرف التارخي)

والآتي يتب مكاسب وخسائر التجه للقيام المادي الأجنبية كما يلي:

• حسب الطريقة (١):

$$45000 \times (13.5 - 12) = 67500+ \text{ ل.ب}$$

• حسب الطريقة (2):

$$(60000) \times (13.5 - 12) = -90000 \text{ ل.ب}$$

• حسب الطريقة (3):

$$(15000) \times (13.5 - 12) = -22500 \text{ ل.ب}$$

• حسب الطريقة (4):

$$75000 \times (13.5 - 12) = 112500+ \text{ ل.ب}$$

(3) " يتب صاحب الأصول أو الالتزامات الأكثر عرضة لخاطر تقلب  
أسعار الصرف كما يلي:

• حسب الطريقة (١):

الأصول المتداولة - الالتزامات المتداولة

• حسب الطريقة (2):

الأصول النقدية - الالتزامات النقدية

• حسب الطريقة (3):

الأصول - الالتزامات المطبق على بنودها رخصة باستخدام مصرف الصرف  
الجاري

• حسب الطريقة (4):

إجمالي الأصول - إجمالي الالتزامات

④ " يلاحظ أنه الطريقة الأولى والرابعة تتفقان مع الحفائفة

الاقتصادية المتوقعة من تغير سعر الصرف حيث حققنا مكاسب

ترجمة من ارتفاع سعر الصرف

• بينما لا تتفق الطريقة الثانية والثالثة مع الحفائفة الاقتصادية

المتوقعة من تغير سعر الصرف حيث حققنا خسائر ترجمة مع وجود

ارتفاع سعر الصرف

| البيان                      | المبلغ بالدينار | المبلغ المدفوع<br>بصرف تاريخي | طرح الترجمة إلى الليرة السورية | مداولة  | نقدية   | زمنية   | سعر جاري |
|-----------------------------|-----------------|-------------------------------|--------------------------------|---------|---------|---------|----------|
| الأصول                      |                 |                               |                                |         |         |         |          |
| نقدية                       | 15000           | 180000                        | 202500                         | 202500  | 202500  | 202500  | 202500   |
| م. ق. ق. ق.                 | 30000           | 360000                        | 405000                         | 405000  | 405000  | 405000  | 405000   |
| مخزون بصرى                  | 45000           | 540000                        | 607500                         | 607500  | 540000  | 607500  | 607500   |
| م. ت. م. (م. ت. م.)         | 90000           | 1080000                       | 1080000                        | 1080000 | 1080000 | 1080000 | 1215000  |
| الإجمالي                    | 180000          | 2160000                       | 2295000                        | 2295000 | 2227500 | 2295000 | 2430000  |
| موقع الملكية<br>والالتزامات |                 |                               |                                |         |         |         |          |
| موقع الملكية                | 75000           | 900000                        | 967500                         | 967500  | 810000  | 877500  | 1012500  |
| ديون طويلة أجل              | 60000           | 720000                        | 720000                         | 720000  | 810000  | 810000  | 810000   |
| ديون قصيرة أجل              | 45000           | 540000                        | 607500                         | 607500  | 607500  | 607500  | 607500   |
| الإجمالي                    | 180000          | 2160000                       | 2295000                        | 2295000 | 2227500 | 2295000 | 2430000  |
| م. ت. م. / م. ت. م.         | —               | —                             | 67500                          | 67500   | (90000) | (22500) | 112500   |

|       |         |         |       |   |   |                                                                         |
|-------|---------|---------|-------|---|---|-------------------------------------------------------------------------|
| 75000 | (15000) | (60000) | 45000 | — | — | صافي الأصول<br>أدوات التزامات<br>الأكثر ربحية<br>لها مرتقلب أسعار الصرف |
|-------|---------|---------|-------|---|---|-------------------------------------------------------------------------|

ثانياً: ترجمة قائمة الدخل للسنة التالية الاماراتية إلى الليرات  
السورية للعام 2007 :

| طرق الترجمة لليرة السورية |           |           |           | المبلغ بـ<br>الدين الفادي | المبلغ بالدين<br>الاماراتي | البيان                    |
|---------------------------|-----------|-----------|-----------|---------------------------|----------------------------|---------------------------|
| مصرفون جاري               | رهنية     | فقرية     | مداولة    |                           |                            |                           |
| 27000000                  | 25200000  | 25200000  | 25200000  | 24000000                  | 2000000                    | مبيعات                    |
|                           |           |           |           |                           |                            | نظم مالي                  |
| 13500000                  | 13500000  | 12000000  | 13500000  | 12000000                  | 10000000                   | تكلفة نهاية بداية         |
| 1350000                   | 1200000   | 1200000   | 1200000   | 1200000                   | 1000000                    | استهلاك م. ا. ب. ت.       |
| 5400000                   | 5040000   | 5040000   | 5040000   | 4800000                   | 4000000                    | صروفات أخرى               |
| 2025000                   | 1974000   | 1824000   | 1974000   | 1800000                   | 1500000                    | إجمالي التكاليف           |
| 6750000                   | 5470000   | 6960000   | 5460000   | 6000000                   | 5000000                    | الربح قبل الفريبة         |
| (2700000)                 | (2520000) | (2520000) | (2520000) | (2400000)                 | (2000000)                  | (-) مخ. م. الفريبة        |
| 1125000                   | (225000)  | (900000)  | 675000    | —                         | —                          | ± ارباح / خائر<br>الترجمة |
| 5175000                   | 2725000   | 3540000   | 3615000   | 3600000                   | 3000000                    | صافي الربح أو<br>الخسارة  |



## ملحوظات:

(1) تم ترمجة المبيعات باستخدام متوسط سعر الصرف الجاري باستثناء طريقة سعر الصرف الجاري التي تستخدم فيها سعر الصرف الجاري (سعر الاقبال) في الترمجة

(2) تم ترمجة المصروفات الأخرى باستخدام متوسط سعر الصرف الجاري باستثناء طريقة سعر الصرف الجاري

(3) ترمجة ثلاثة البضاعة المباعة في كل طريقة تبعاً للقوائم المسفحة في ترمجة المخزون الباعى ورتبتم استهلاك الأصول الثابتة وفقاً لسعر الصرف المستخدم في ترمجة الأصول الثابتة في كل طريقة

مثال رقم (2) :

بالعودة للمثال السابق ، نفر من أنه سعر الصرف للدرهم الاماراتى بالنسبة لليرة السورية كانت كما يلي :

سعر الصرف التاريخى 1 درهم = 12 لبي

سعر الصرف الجارى 1 درهم = 11.5 لبي

متوسط سعر الصرف خلال عام 2007 هو 1 درهم = 11.8 لبي

المطلوب : اعادة الحل حسب ما هو مطلوب

الحل : أولاً : ترمجة قائمة المركز المالى لشركة الاماراتية التابعة الى اليرة السورية :

~~~~~

البيان	المبلغ بالدرهم الاماراتي	المبلغ بـ (د.ا.س.) الصندوق الكارثي	طرح الترحمة الى الليرة السورية متأولة	نقدية	زمنية	مجموعي
الأصول:						
النقدية	15000	180000	172500	172500	172500	172500
م. القعن	3000	360000	345000	345000	345000	345000
مخزون لي	45000	540000	517500	540000	517500	517500
أصول ثابتة	90000	1080000	1080000	1080000	1080000	1035000
الإجمالي	180000	2160000	2115000	2137500	2115000	2070000
مؤنة الملكية + التزامات:						
مؤنة الملكية	75000	900000	877500	930000	907500	862500
التزامات مأجل	60000	720000	720000	690000	690000	690000
التزامات م. مأجل	45000	540000	517500	517500	517500	517500
الإجمالي	180000	2160000	2115000	2137500	2115000	2070000
مكاسب أو صائر الترحمة	—	—	(22500)	3000	7500	(37500)
صافي الأصول أو الالتزامات الأكثر مفضلة لتقنيات أطار الصرف	—	—	45000	(60000)	(15000)	75000

ملاحظات:

(1) حساب مكاسب أو خسائر التركة كما يلي:

• حسب الطريقة (1):

$$45000 \times (12 - 11.5) = 22500 \text{ خسارة}$$

• حسب الطريقة (2):

$$(60000) \times (12 - 11.5) = 30000 \text{ مكاسب}$$

• حسب الطريقة (3):

$$(15000) \times (12 - 11.5) = 7500 \text{ مكاسب}$$

• حسب الطريقة (4):

$$75000 \times (12 - 11.5) = 37500 \text{ خسارة}$$

← والنتائج متطابقة.

ثانياً: ترحمة قائدة الدخل لشركة الاماراتية الناجمة لشركة السورية عام 2007

ملاحظات:

تلاحظ أنه الطريقتين المتداولة في مصرف الصرف الجاري تتفقان مع الحقائق الاقتصادية حيث حققنا خسارة ترحمة بسبب انخفاض سعر

الصرف.

• بينما الطريقة النقدية والزمنية لا تتفقان مع الحقائق الاقتصادية المتوقعة من تغير سعر الصرف وقد حققنا ربحاً بالرغم من انخفاض

سعر الصرف.

← وننتج:

• انه وجود صافي أصول مصرفنا للخزير من جراء تغير سعر الصرف يؤدي إلى ربح ← حالة ارتفاع الصرف ، وخسارة ← حالة انخفاض سعر الصرف

• وحالة وجود صافي التزامات مصرفنا لخزير تغير سعر الصرف ← سيؤدي للخسارة

طرح الترميم الى الليرة السورية

البيان	المبلغ الررم الاماراتي	المبلغ (د.س.) سعر صرف تاريخي	المتاوله	النفدي	الرضية	مربحي
المباني	200000	240000	236000	236000	236000	203000
بطرح مالي:						
• تكلفة بضاعة	100000	120000	115000	120000	115000	115000
• مائة						
• استهلاك	10000	120000	120000	120000	120000	115000
• أصول ثابتة						
• مصروفات أخرى	40000	480000	472000	472000	472000	460000
إجمالي التكاليف	150000	1800000	1742000	1792000	1742000	1725000
الربح قبل الضريبة	50000	600000	618000	568000	618000	575000
(- محضر الضريبة	(20000)	(240000)	(236000)	(236000)	(236000)	(230000)
+ مكسب أو صائر الترميم	—	—	(22500)	30000	7500	(37500)
صافي الربح أو الخسارة	30000	360000	359500	362000	389500	307500

المعاينة المحاسبية لمكاسب أو خسائر الترجمة :

هناك مكاسب أو خسائر عند ترجمة القوائم المالية الأجنبية طالما كان هناك تغير في سعر الصرف للعملة الأجنبية ، وهذا يقتضي معاينة محاسبية ملائمة لها .

فقد تطورت المعاينة المحاسبية لمكاسب الترجمة وخسائرها مع مرور الوقت .

* فالمعيار المحاسبي رقم 43 / (43 ، No ، ARB) الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام 1961 قدم معاينة لهذه الخسائر والمكاسب للترجمة .

في ولكن عام 1981 هاد المعيار رقم 52 / (52 ، No ، FASB) تحت عنوان ترجمة العملات الأجنبية ، وبالأخص ما تفرز له من تغيرات في المعيار رقم 43 .
وتحدد ما بين المعيار رقم 52 / 52 قبل .

وهكذا نكون قد انتهينا من هذه المادة .
وننتهي لجميع الطلاب التوضيح في امتحانكم .

انتهت المحاضرة

(١٧)

والأفيرة

وكل طالم يذكر في المحاضرة محذوفه .
والمحاضرة كافية ومفيدة .